تركيا : أزمة الهوية من سقوط الخلافة إلى الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبى

د . جلال عبد الله معوض

مقـــــــدمـــــة:

تغطى الفترة الزمنية لهذه الدارسة أكثر من (٧٥) عاماً من إلغاء الخلافة العثمانية فى مارس ١٩٢٤إلى صدور قرار قمة " هلسنكى" الأوروبية فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأروبى وفق شروط معينة، والتطورات اللاحقة لهذا القرار حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ . وتتناول الدارسة أزمة الهوية فى تركيا والتى يتمثل جوهرها الرئيس فى الصراع بين القوى العلمانية الغربية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية ذات الوضع السياسى المهيمن، وبين القوى الإسلامية القومية، وما تطرحه كل منها من توجهات مغايرة بشأن طبيعة الدولة والمجتمع والعلاقات الخارجية وخصوصاً مع أوروبا والغرب .

وقد يكون من المفيد الإشارة ابتداء إلى الملاحظات التاليـــة كإطـــار عـــام للتحليل :

١-إن أزمة الهوية بهذا المعنى تعبر عن الجوانب القيمية والثقافية والسياسية لأزمة التكامل فى تركيا ، وللأخيرة جوانب أخرى لن تتعرض لها الدراسة إلا فى حدود ارتباطها بموضوعها ، ومن أبرزها المشكلة الكردية وتطوراتها وآفاق تسويتها والتى تبدو محدودة للغاية بالرغم من التطور " الإيجابى" الأخير لهذه المشكلة من وجهة النظر التركية الرسمية والمتمثل فى اعتقال " عبد الله اوجلان " زعيم حزب " العمال الكردى " PKK فى كينيا فى ١٩٩٩/٢/١٦، صدور حكم بإعدامه فى ١٩٩٩/٦/٢٩،مبادرته فى ١٩٩٩/٨/٣ بنبذ حزبه للعنف والتحول إلى العمل السياسى لإجراء حوار مع

الدولة التركية، ذلك أن هذه الدولة ما تزال حريصة على مواصلة رفضها الإقرار بوجود هذه المشكلة ومواصلة سياستها القائمة على تصفية المشكلة بالأساليب الأمنية والعسكرية والقانونية باعتبارها "مشكلة إرهاب" دون محاولة تسويتها سلمياً باستخدام الأساليب السياسية والديمقراطية.

٢- إن أزمة الهوية والمشكلة الكردية فى تركيا يجمعهما أكثر من عامل مشترك، ومن ذلك ميل الدولة إلى إنكار وجود كل منهما من ناحية، والتعامل معهما بأساليب يغلب عليها الطابع "القمعى" من ناحية ثانية، فضلاً عن صلتهما الوثيقة بطبيعة الجمهورية التركية كما أسسها " أتاتورك " وفق مبادئه و" إصلاحاته " التى ما تزال قائمة حتى الآن بالرغم من محاولات تكييف أو تعديل بعضها – كالعلمانية والقومية – وفق مقتضيات الظروف والتطورات الداخلية والخارجية كمحاولات التوفيق بين "الكمالية" والإسلام فى نطاق ما يُعرف "بالتوليفة التركية – الإسلامية" أو "العثمانية الجديدة".

وبالتركيز على أزمة الهوية فى هذا السياق، يُلاحظ أنها إفراز لتطورات تركية داخلية وخارجية منذ تأسيس جمهوريتها عام ١٩٢٣ ونتيجة لمحاولة الدولة فرض مبادئ مؤسسها و"إصلاحاته" ذات التوجه العلمانى والتغريبى على بلد إسلامى وآسيوى بحكم اعتبارات الدين والثقافة والتاريخ وكذلك الجغرافيا؛ فمن الناحية الدينية، يدين بالإسلام أكثر من (٩٩%) من سكان تركيا والبالغ عددهم (٦١) مليون نسمة عام ١٩٩٥ وحوالى (٦٦) مليوناً عام ٢٠٠٠ ويُتوقع زيادته وفق معدل نمو سنوى (١,٢٤%) إلى (٧٥) مليوناً عام ٢٠١٠ و(٨٢) مليوناً عام ٢٠٢٠ [١]، ويثير ذلك التساؤل بشأن مدى توافق هذا الواقع مع الهدف التركى المتعلق بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى بدوله وشعوبه ذات الخلفية الدينية والحضارية المغايرة "المسيحية"، ومن الناحية الجغرافية، ورغم كون تركيا تمثل جسراً أو ممراً طبيعياً بين

أوروبا الغربية وآسيا ، إلا أنها آسيوية أكثر منها أوروبية ؛ فمن اجمالى مساحتها (٧٧٩,٤٥٢) ألف كم٢ لا تقع فى تراقيا (أوروبا) سوى (٢٣,٧٦٤) ألف كم٢ بنسبة (٣,٠٥%) من المجموع مقابل (٧٥٥,٦٨٨) ألف كم٢ فى الأناضول (آسيا) بنسبة (٩٦,٩٥%) من المجموع ، فضلاً من أن حدودها مع الدول العربية والإسلامية تشكل (٦٠,٣٧%) من إجمالى حدودها البالغ (٢٧٥٣) كم منها (٨٧٧) كم مع سوريا و (٤٥٤) كم مع إيران و (٣٣١) كم مع العراق و (٦١٠) كم مع الاتحاد السوفيتى الســـــابق و (٢٦٩) كم مع بلغاريا و (٢١٢) كم مع اليونان(٢).

٣- إن بحث الاتجاهات العامة لواقع هذه الأزمة وتطوراتها يفيد فى استشراف مستقبل التطور السياسى فى تركيا ولاسيما بصدد مستقبل الحركة الإسلامية فيها من ناحية والعلاقات التركية مع أوروبا والغرب من ناحية أخرى، فعلى الصعيد الأول قد يعنى تزايد الضغوط والقيود المفروضة على القوى الإسلامية المعتدلة والممثلة بالأساس حتى الآن سياسياً وحزبياً فى حزب "الفضيلة" FP أن الأزمة مرشحة مستقبلاً للاستمرار والتفاقم. وعلى الصعيد الثانى، فإن وجود الاختلافات الثقافية والحضارية بين تركيا وأوربا قد يعنى ضعف احتمال نيل تركيا عضوية الاتحاد الأوروبى حتى بافتراض قدرتها على تنفيذ كافة الشروط السياسية والاقتصادية الواردة فى قرار ترشيحها ، وذلك بالرغم من الجهود التركية المبذولة سواء لتجاهل تأثير هذه الاختلافات أو لتوظيفها فى خدمة هدف الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

٤- إن الدراسة فى ضوء ما تقدم تغطى أبرز التطورات السياسية – والمجتمعية عموماً- فى تركيا خلال تلك الفترة الطويلة (١٩٢٣-٢٠٠٠) وتحديداً ما يرتبط منها بأزمة الهوية ، وتعرض فى هذا السياق عدداً من النقاط الأساسية من قبيل ارتباط الأزمة فى نشأتها وتطورها بمبادئ

"أتاتورك" وطبيعتها "القسرية" واستمرار الالتزام بها فى النظم التركية المتعاقبة، وتطور الحركة الإسلامية وتأثيرات الإسلام فى تركيا والصراع مع القوى العلمانية، والرؤى الإسلامية التركية تجاه العلاقات مع أوروبا والغرب، والقوى العلمانية التركية وسياستها لإدماج تركيا فى الغرب وأوروبا ، والقرار الأوروبى بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى ومعوقات تحقيق هذه العضوية.

أولاً: "أتاتورك" وتأسيس الجمهورية وإلغاء الخلافة ونشأة أزمة الهوية

بغية فهم العوامل التى ساعدت "أتاتورك" على إنشاء الجمهورية التركية على انقاض الدولة العثمانية من ناحية وإحداث "الانقطاع" أو الانفصال بين تركيا وجذورها الإسلامية من ناحية أخرى، ينبغى قبل الحديث عن مبادئه وإصلاحاته الخالقة لأزمة الهوية التعرض – ولو بإيجاز – لمراحل تطور تلك الدولة .

١-مراحل تطور الدولة العثمانية

مرت تلك الدولة منذ تأسيسها وحتى نهايتها بالمراحل الأربع التالية: : [٣]

١-**مرحلة التأسيس** أو ما يمكن تسميته "بالأتراك فى الأناضول"، وتم فيها تأسيس الدولة عام ١٢٩٩ على يد "عثمان" ، وسبقها حكم السلاجقة بإنشاء دولتهم فى الأناضول عام ١٠٧٧ على يد "سليمان شاه" بعد أن أدى انتصار السلطان " ألب أرسلان" على الإمبراطور البيزنطى فى "ملاذكرد" عام ١٠٧١ إلى فتح الأناضول أمام الأتراك ، وانتهت المرحلة عام ١٥٤١ بتولى "محمد الثانى" الحكم.

٢- **مرحلة التوسع الإمبراطورى**، وبدأت عام ١٤٦٣ بفتح "محمد الثانى / الفاتح" للقسطنطينية وتحويلها إلى استانبول كعاصمة للدولة التى امتدت إلى صربيا عام ١٤٥٩ واليونان عام ١٤٦٠ وسوريا وفلسطين عام ١٥١٦

ومصر عام ١٥١٧ (حمل السلطان سليم الأول لقب الخليفة بعد ضم مصر)، وبلجراد عام ١٥٢١، ورودس عام ١٥٢٢ ، وشهدت تلك المرحلة فشل الحملة العثمانية الأولى لحصار"فيينا" بقيادة السلطان "سليمان" عام ١٥٢٩ ، وتم خلالها ضم العراق عام ١٥٣٣ وبلغاريا ١٥٤١ وليبيا ١٥٥١ وقبرص ١٥٧٠، وانتهت ببدء الحروب العثمانية – الإيرانية عام ١٥٧٨.

٣- **مرحلة الجمود ونهاية التوسع**، وبدأت عام ١٥٩٠ بالسلام مع إيران ، وشهدت الحرب ضد النمسا عام ١٥٩٦، والصلح معها عام ١٦٠٦، وغزو الإيرانيين لبغداد عام ١٦٢٣، واستعادة العثمانيين لها عام ١٦٣٨ بقيادة " سليم الرابع" ، وانتصار الأخير على الإيرانيين وتوقيع معاهدة "قصر شيرين" عام ١٦٣٩، وغزو كريت عام ١٦٦٩، وفشل الحصار الثانى "لفيينا" عام ١٦٨٣، وتوقيع معاهدة سلام مع النمسا وحلفائها عام ١٦٩٩، وغزو النمسا لبلجراد" عام ١٧١٧، وتدمير الأسطول العثمانى فى هجوم روسى مفاجئ على ميناء "جشمة" Cesme عام ١٧٧٠، وانتهت بتوقيع معاهدة "ياز" yaz مع روسيا عام ١٧٩٢.

٤- **مرحلة "بداية النهاية"** منذ نهاية القرن الثامن عشر (عام ١٧٩٣) ، وشهدت جمود الدولة وضعفها إزاء التحديات الخارجية، ومحاولات لم تكلل بالنجاح لاصلاح كيان الدولة وتجديدها باتباع أساليب الغرب دون التخلى عن أسسها الإسلامية ، واستقلال الكثير من الولايات . وقد ساند السلاطين ذلك التوجه الإصلاحى بدءاً من سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) مروراً بمحمد الثانى (١٨٠٨ – ١٨٣٩) وعبد الحميد الأول (١٨٣٩ – ١٨٧٦) و انتهاءاً بعبد الحميد الثانى (١٨٧٦ – ١٩٠٩) ، وشملت تلك الإصلاحات الجيش (محاولة سليم الثالث عام ١٧٩٣ إنشاء جيش نظامى جديد بدلاً من الانكشارية، ولم يتم القضاء على الأخيرة سوى عام ١٨٢٦ بإنشاء جيش

حديث بمعونة خبراء أوربيين)، والمؤسسات السياسية (لائحة جولهان عام ١٨٣٩ وإصلاحات التنظيمات ولائحة ثانية للإصلاحات عام ١٨٥٦ فى عهد عبد الحميد الأول، وإصدار دستور ١٨٧٦ فى عهد عبد الحميد الثانى)، ومؤسسات التعليم والقضاء والوضع القانونى للاقليات غير المسلمة، وشهدت تلك المرحلة إنشاء " جمعية الشباب العثماني" عام ١٨٦٦ كقوة مساندة للإصلاحات، "وجمعية تركيا الفتاة" فى سالونيك عام ١٩٠٨ وقيامها بتأسيس "لجنة الاتحاد والترقى" لاجبار عبد الحميد الثانى على إعادة دستور ١٨٧٦، ومولد "اتاتورك" فى المدينة نفسها عام ١٨٨١ . وشهدت المرحلة ايضاً تطورات خارجية أبرزت ضعف الدولة، كالحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) والشام (١٧٩٩)، و تحطم الأسطول العثمانى (والمصرى) فى "نفارين" عام ١٨٢٩، واستقلال اليونان عام ١٨٢٩، وتقدم قوات " محمد على باشا" فى الأناضول عام ١٨٣٣ وهزيمة الأسطول العثمانى على يد "إبراهيم باشا" فى "نيازيب" عام ١٨٣٩، واندلاع حرب القرم بين الروس والأتراك مع انضمام بريطانيا وفرنسا إلى الأخيرين عام ١٨٥٤ ونهايتها بمعاهدة سلام عام ١٨٥٦ وعودتها للاشتعال عام ١٨٧٧، واستقلال صربيا والجبل الأسود والبوسنة ورومانيا وترك إدارة قبرص لبريطانيا عام ١٨٧٨ ،واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، واستقلال بلغاريا وضم النمسا والمجر للبوسنة والهرسك واتحاد كريت مع اليونان عام ١٩٠٨ ، وغزو إيطاليا لليبيا عام ١٩١١ وضمها عام ١٩١٢، وهزيمة القوات العثمانية عام ١٩١٢ فى حرب البلقان الأولى أمام الجبل الأسود وصربيا وبلغاريا واليونان وتبعها انقلاب ضباط "الاتحاد والترقى" ضد الحكومة فى العام نفسه، ونشوب حرب البلقان الثانية عام ١٩١٣واستعادة العثمانيين "ادرنا" Edirna التى فقدوها فى الحرب الأولى. وانتهت هذه المرحلة بنشوب الحرب العالمية الأولى التى

خاضتها الدولة العثمانية إلى جانب المانيا، ولم تنته فحسب بفقدها فلسطين وسوريا والحجاز ولكن ايضاً بدخول الحلفاء " استانبول" ليبدأ " أتاتورك" حرب استقلال عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٣.

٢- مبادئ "اتاتورك" وإصلاحاته "العلمانية" و " والتغريبية "

بعيداً عن التفسيرات الشائعة لموقف "اتاتورك" تجاه الاسلام، من قبيل اتهامه بالماسونية أو بكونه من يهود الدونمة، بالنظر إلى صعوبة إثباتها والتحقق منها، كما أنها – بافتراض صحتها جزئياً- لا تكفى لتفسير هذا الموقف ، يمكن القول أن ذلك الموقف جاء نتيجة ربط" اتاتورك " وعناصر النخبة المجددة من الشباب الأتراك والكماليين بين الإسلام والجمود الذى عانت منه الدولة العثمانية فى نهاية عهدها، واقتناعهم "بأن الإسلام لايعد الوسيلة الصحيحة للإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى المنشود لانتشال تركيا من ذلك الضعف والجمود. ولهذا سعى "اتاتورك" منذ تأسيس الجمهورية فى ١٩٢٣/١٠/٢٩ وحتى وفاته فى ١٩٣٨/١١/١٠ إلى استبعاد الإسلام من السياسة والحياة العامة وقصره على الشئون الشخصية وإخضاعه فى الوقت نفسه لسلطة الدولة، وذلك عبر تبنى " وفرض" مجموعة من المبادئ والإصلاحات الرامية من وجهة نظره إلى "بناء دولة ديمقراطية علمانية حديثة مختلفة جوهرياً عن الأسس التيوقراطية للدولة العثمانية ، وبناء مجتمع حديث على النمط الغربى، والارتقاء بالأمة التركية إلى مصاف الأمم المتحضرة (الغربية) فى العالم"[٤] .

ومن بين ما تضمنته إصلاحات "اتاتورك " مايلى : [٥]

١- **إسقاط الصفة الدينية عن الجمهورية التركية** بثلاثة قوانين وافق عليها المجلس الوطنى فى ١٩٢٤/٣/٤ ، أولها **إلغاء نظام الخلافة** وطرد

جميع أعضاء "البيت العثمانى" من تركيا خلال عشرة أيام، وحرمانهم من حقوقهم الرعوية التركية، ومصادرة جميع أملاكهم وقصورهم، و ثانيها **إلغاء وزارة الأوقاف** واستبدالها بإدارة الشئون الدينية التابعة لرئاسة الوزراء للنظر فى الشئون الإسلامية ويتولى رئيس الجمهورية تعيين رئيس هذه الإدارة، وثالثها **إلغاء المدارس الدينية** من خلال قانون توحيد التعليم بربط جميع المعاهد والمدارس الأميرية والدينية بوزارة المعارف العمومية التى يعهد إليها أيضاً تأليف هيئة من علماء الدين لاعداد الأساتذة الإخصائيين فى الشئون الدينية .

٢- **إلغاء المحاكم الشرعية** بموجب قانون صادر فى ١٩٢٤/٤/٨، **وتبنى نظام قانونى مدنى جديد** يعتمد على القوانين الغربية (القانون المدنى السويسرى وقانون الإجراءات القضائية لمقاطعة نيوشاتل السويسرية والقانون البحرى الألمانى وقانون العقوبات الإيطالى)، واكتمل هذا النظام فى ١٩٢٦/٢/١٧، وتم بموجبه تقرير الوضع المدنى للأسرة وحظر تعدد الزوجات.

٣- **إصدار قانون** "**الزى**" فى ١٩٢٤/١١/٢٥؛ وتم بموجبه حظر ارتداء "الحجاب" و"الطربوش" باعتبارهما " من رموز الروح التقليدية الدينية المناوئة للتقدم والتحضر" ، واستبدال الأخير بالقبعة "كرمز للعصرية".

٤- **إلغاء الطرق الإسلامية** بقانون صادر فى ١٩٢٥/٩/٢، بسبب " تعارضها مع الاصلاحات الهادفة إلى بناء دولة علمانية حديثة".

٥- **تبنى التقويم الغربى** بقانون صادر فى ١٩٢٥/١٢/٢٦.

٦- **إلغاء استخدام الأبجدية العربية** فى ١٩٢٨/١١/٣ باعتبارها "تعرقل تقدم تركيا الثقافى ورغبتها فى الانفتاح على العالم" ، واستبدالها بأبجدية تركية مماثلة للاتينية.

٧- **تأكيد علمانية الدولة** بإصدار دستور فى ١٩٢٨/٤/١٠ ينص على: "أن تركيا دولة علمانية" عوضاً عن دستور أبريل ١٩٢٤ الذى كانت مادته الثانية تنص على " ان الإسلام دين الدولة". وفى ١٩٣٧/٢/٥ صدر دستور تضمن العلمانية وخمسة مبادئ أخرى (الجمهورية والقومية والشعبية والإصلاحية ومحورية دور الدولة) كمبادئ أساسية حاكمة للدولة التركية حتى الآن.

٣- الطبيعة "القسرية" لتنفيذ إصلاحات "اتاتورك" وخصوصية فهمه للديمقراطية (٦)

أثارت تلك الإصلاحات فى عهد "اتاتورك" **حركات احتجاج** متنوعة فى مجتمع يدين السواد الأعظم من سكانه بالإسلام وينتمى بعضهم إلى أصول غير تركية كالأكراد. ومن ذلك: المظاهرات الشعبية الإسلامية فى عدة مدن احتجاجاً على تطبيق قانون "الزى" لعام ١٩٢٤، وواجهتها الدولة بقسوة بالغة وصلت إلى حد تشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين فيها، وتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم أمام المساجد وبحيث لم تنجح الدولة فى إلغاء "الطربوش" إلا فى نوفمبر ١٩٢٥ ، وتكرر القمع على نطاق أوسع فى مواجهة حركة التمرد الإسلامى الكردى فى جنوب شرق الأناضول فى الفترة ١١ فبراير- ٢٩ يونيو ١٩٢٥، وفى قمع أعضاء الطرق الإسلامية، وإغلاق الأضرحة فى ١٩٢٥/١١/٣٠، وفى إخماد اضطرابات إسلامية فى "أزمير" بإجراء محاكمات، وتنفيذ عمليات الإعدام فى المشاركين فيها فى ١٩٣٠/١٢/٢٣، كما تم قمع تمرد كردى فى "تونجلى" فى يونيو ١٩٣٧وبغرض توفير "الغطاء القانونى" لهذا القمع، تم إصدار قانون الحفاظ على النظام العام فى ١٩٢٥/٣/٤ لمنح الحكومة سلطات استثنائية واسعة.

وأظهر ذلك القمع شدة حرص الدولة وقائدها على فرض الإصلاحات بالقوة على المجتمع و"سحق" أى حركة أو بادرة لمعارضة عملية تغريب تركيا معنوياً وقيمياً.

وشكلت **الديمقراطية** من وجهة نظرا "اتاتورك" جزءاً من هدف أكبر للتحديث القائم على "إحلال العقل والمنطق والعلم محل الدين / الإسلام بما يفرضه من قيود على التقدم". وتولى مسئولية تحقيق هذه الديمقراطية القائمة على العقلانية والعلمانية حزب "الشعب" HP الذى أسسه "اتاتورك" فى ١٩٢٣/٨/٩ وحول اسمه فى ١٩٢٤/١١/١٠ إلى حزب "الشعب الجمهورى" CHP ، وشكلت المبادئ الستة أساس ايديولوجية هذا الحزب والذى اعتبر "حزباً تطور فى خضم النضال الوطنى من أجل الاستقلال، وغايته حماية الدولة وتوجيه الشعب والارتقاء بالأمة لتصل إلى مرتبة الأمم المتحضرة". ولم تسمح القيادة الحاكمة خلال فترة نظام الحزب الواحد ١٩٢٣-١٩٤٥ ، أى "اتاتورك" وخليفته "عصمت أينونو" ، بعودة الإسلام أو "اللاعقلانية" إلى التأثير السياسى باعتباره "خطراً يهدد الجمهورية العلمانية "، ويفسر ذلك قرار "أتاتورك" فى ١٩٣٠/١١/١٧ حظر "الحزب الجمهورى الليبرالى" LCP الذى كان قد شجع على تكوينه فى ١٩٣٠/٨/١٢ كحزب معارض برئاسة "فتحى أوكيار" بعد ظهور بوادر لتحول الحزب إلى التعبير عن قيم إسلامية و"استغلال المشاعر الدينية ". وقبل ذلك بخمس سنوات كان قد تم استخدام قانون الحفاظ على النظام العام فى مارس ١٩٢٥ فى حل حزب آخر معارض "الحزب الجمهورى التقدمى" الذى أسسه فى ١٩٢٤/١١/١٧ أعضاء جناح معارض بحزب "الشعب الجمهورى" . بعبارة موجزة فإن الإسلام همش بدرجة كبيرة فى ظل الديمقراطية العلمانية إبان نظام الحزب الواحد حتى منتصف الأربعينيات.

٤- استمرار النظم التركية اللاحقة فى تبنى إصلاحات أتاتورك كعامل لأزمة الهوية

بالرغم من ارتباط عودة الإسلام للتأثير فى الحياة السياسية التركية بالتحول نحو التعددية الحزبية على النحو الذى سيتم عرضه لاحقاً ، إلا أن النظم التركية المتعاقبة بعد وفاة "أتاتورك" واصلت تطبيق سياسة فرض "الإصلاحات" والمبادئ" الكمالية" ، كما لعب العسكريون دوراً مهماً فى التدخل لحماية هذه المبادئ فى انقلابات ١٩٦٠ و ١٩٧١و ١٩٨٠. ونتيجة لهذه السياسة تبلورت حركة أو معارضة سياسية إسلامية وأصبح الصراع بين العلمانية والإسلام حقيقةً قائمةً فى تركيا حتى الآن، مع اختلاف طبيعة هذا الصراع وحدته وتطوراته بحسب طبيعة النظام السياسى والحزبى القائم وتطوراته ومسالك العسكريين فى التدخل المباشر أو غير المباشر.

ومن الأمور الجديرة بالاهتمام فى هذا السياق، استمرار الالتزام بهذه الإصلاحات والمبادئ من جانب كافة القيادات التركية منذ عام ١٩٣٨ [٧] ، بما فيها قيادات ذات توجهات إسلامية ممتزجة بتوجهات علمانية غربية كالرئيس "اوزال" ١٩٨٩-١٩٩٣، وبدرجة أقل الرئيس "دميريل" ١٩٩٣-٢٠٠٠ ، خصوصاً مع تقدير هذه القيادات – فى حالة عدم الانتماء إلى خلفية عسكرية-مخاطر "تحدى" دور المؤسسة العسكرية القوية كضامن لهذه المبادئ وبخاصة العلمانية، فالرئيس "**اوزال**" كان حريصاً على الدفاع عن العلمانية ومبادئ "أتاتورك" عموماً باعتبارها غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد، مع ربط ذلك بالمشروع الخاص كأساس للتطور الاقتصادى لتركيا ولوحدتها ، وعبر عن ذلك بوضوح فى ١٩٩٠/١١/٢٢ بقوله:[٨]

" إن حرية الفكر أهم متطلب للتنمية والتطور، وتليها فى الأهمية حرية الدين والاعتقاد ثم حرية العمل والمشروع الخاص. والعلمانية تشكل العمود الفقرى لحرية الدين والاعتقاد، واحترام أفكار الآخرين ومعتقداتهم أمر ضرورى لمنع الاستقطاب الذى يؤدى إلى تمزيق المجتمع وتكامله".

والرئيس "**دميريل**" عبر قولياً وفعلياً عن الموقف نفسه، ففى ٢٠٠٠/٥/١٦ حرص على تأكيد "أنه لم يتهاون خلال فترة رئاسته فى حماية مبادئ الجمهورية وقيم العلمانية" [٩]، بل أنه أنكر وجود "مشكلة هوية" فى بلاده و أعاد الفضل فى ذلك إلى "أتاتورك" ومبادئه،حيث ذكر فى٢٠٠٠/٢/١٧:[١٠]

" إن تركيا لاتعانى على الإطلاق من مشكلة هوية ، فمنذ أن وضع أتاتورك أسس الجمهورية ، وجد الشعب أن الجمهورية تقوم على المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات.وليس هناك أى تعارض بين الإسلام والديمقراطية والجمهورية فى تركيا، فالدولة التركية كدولة علمانية لا تتدخل فى الدين، ويتمتع أفراد الشعب بالحرية فى ممارسة شعائرهم الدينية، بيد أن المشكلة تكمن فى إمكانية استخدام الدين فى السياسة سواء من جانب المساجد وعددها (٧٠) ألف مسجد أو من جانب بعض الأحزاب السياسية بما يتعارض مع نص الدستور على وجوب قيام الأحزاب وعملها على عدة أسس من بينها الالتزام بالعلمانية وحكم القانون".

أما الرئيس "**سيزر**" فأكد فور انتخابه فى ٢٠٠٠/٥/٥ "انه سيعمل بلا هوادة للحفاظ على المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية والديمقراطية كما أرساها أتاتورك ، وأنه لن يسمح بأى محاولات لخلط الدين بالسياسة، أو بأى تنازلات فيما يتعلق بمبدأ العلمانية الذى تقوم عليه تركيا، ولن يسمح للأكراد بتحقيق أى مكاسب فى الأراضى" ، وتعهد لدى توليه رئاسة

الجمهورية فى ٢٠٠٠/٥/١٦ "بالالتزام بمبادئ الجمهورية وحماية العلمانية وفصل الدين عن الدولة " [١١] . ومن المعلوم أن "سيزر" كان رئيساً للمحكمة الدستورية لدى صدور قرارها بحظر حزب "الرفاه" الإسلامى التوجه فى ١٩٩٨/١/١٦.

ثانياً: الحركة الإسلامية التركية والهوية والديمقراطية والعلمانية : الفرص والقيود فى الفترة ١٩٤٥-١٩٩٣ [١٢]

ثمة علاقة وثيقة بين هذه الحركة وبين المتغيرات الثلاثة الواردة بالعنوان ، فمن ناحية تعبر هذه الحركة وتطوراتها عن رد فعل إسلامى مجتمعى إزاء محاولات الدولة منذ عهد "اتاتورك" طمس الهوية الإسلامية لتركيا لصالح الهوية الغربية عبر "التغريب" و "العلمنة"، ومن ناحية ثانية استفادت هذه الحركة وماتزال من تحول تركيا إلى التعددية الحزبية منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن فى العمل والحركة بقدر من الفاعلية والعلنية بشكل غير مسبوق قبل هذا التحول، ومن ناحية ثالثة خضعت هذه الحركة وأحزابها وما تزال لقيود وضغوط عديدة فى إطار هذه الديمقراطية التعددية التى تضبط تفاعلاتها مؤسسة عسكرية قوية مستعدة عند الضرورة للتدخل المباشر أو غير المباشر حماية لمبادئ الجمهورية العلمانية، وذلك بالرغم من دور هذه المؤسسة فى فترة الحكم العسكرى بعد الانقلاب الثالث (١٩٨٠-١٩٨٣) فى تطور هذه الحركة ولو بشكل غير مباشر.

وقبل بحث بعض المسائل المهمة فى هذا الخصوص ، تتعين الإشارة إلى ما يلى:

١-إن استخدام مفهوم "**الحركة الإسلامية**" فى السياق التركى ينطوى على قسط كبير من التبسيط لظاهرة معقدة، وذلك بالنظر إلى تنوع تيارات وقوى هذه الحركة، فإضافة إلى التمييز بين القوى الإسلامية المعتدلة سواء السياسية – الحزبية منها أو الاجتماعية – الدينية من ناحية والجماعات الإسلامية المتشددة – المتطرفة المعتمدة على العنف، تعبر عن هذه الحركة: الطرق الدينية ، والأحزاب الإسلامية التوجه والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر "بنجم الدين اربكان" – أى حزب "النظام الوطنى" عام ١٩٧٠ ووريثه حزب

"السلامة الوطنى" عام ١٩٧٢ ووريثهما حزب "الرفاه" عام ١٩٨٣-وكلها بقيادة "اربكان"- ثم حزب "الفضيلة" منذ عام ١٩٩٨، وقيادات حزبية وسياسية ذات توجهات إسلامية وعلمانية ومن أبرزها "أوزال" ومن قبله "عدنان مندريس" ، وأجنحة إسلامية داخل أحزاب يمينية وأهمها "الوطن الأم"، وأحزاب إسلامية صغيرة غير مرتبطة "بأربكان" بعضها اختفى أو حل كحزب "الأمة" فى الخمسينيات والآخر مازال قائما كحزب "الوحدة الكبرى" ، فضلاً عن مدارس فكرية متمايزة فيما بينها وأقرب ما تكون إلى مجموعات مستقلة شكلها جانب من المثقفين الإسلاميين من غير المنخرطين فى الحركة الحزبية الإسلامية.

٢- إن هذه الحركة لا يوجد لها " **زعيم واحد** " ، بحكم تنوعها وتعددها ، ويصعب إطلاق هذه الصفة حتى على " أربكان " – قبل حظر " الرفاه " ومنع زعيمه وأربعة آخرين من كوادره من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات فى يناير ١٩٩٨ – رغم مركزية دوره و"الرفاه " فى دفع الإسلامى السياسى إلى الواجهة وصولاً إلى رئاسته لأول مرة للحكومة فى الفترة يونيو ١٩٩٦ – يونيو ١٩٩٧ . ويختلف بذلك وضع هذه الحركة عن الحركات الإسلامية فى دول أخرى كإيران

(الخمينى) والجزائر (عباس مدنى) ومصر (حسن البنا وسيد قطب) وتونس (راشد الغنوشى) والسودان (حسن الترابى) وغيرها . ويلاحظ من ناحية أخرى أن **قادة** " **الإسلام السياسى** " فى تركيا ليسوا من رجال الدين ، حيث تقتصر زعامة الأخيرين على الطرق الدينية وأذرعها . ذلك أن معظمهم من النخب ذات التعليم العالى وينتمون إلى مهن تعتبر " علمانية " ، بمعنى كونها نتاج حضارة الغرب الحديثة ، فمنهم مهندسون وأساتذة جامعيون ومن أبرزهم " أربكان " [١٣] وصحفيون ومحامون وأطباء وغيرهم

. وقد استفاد هؤلاء من خلفياتهم التعليمية والمهنية " الحديثة " فى إعطاء الحركة الإسلامية صفة " المعاصرة " والقدرة على الحركة والتأثير فى وسط علمانى يسعى إلى الاندماج فى الغرب .

٣- إن تحديد **الفترة محل البحث** (١٩٤٥-١٩٩٣) يعود إلى أن بدايتها شهدت تحول تركيا إلى **التعددية الحزبية**، مما ساعد على عودة تأثير الإسلام إلى الحياة السياسية والاجتماعية – بعد تعرضـــه فى عهد " أتاتورك " وجانب كـــبير من عهد خليفته " اينونو " لسنـــوات مـــن التهميش والاستبعاد – نتيجة اعتبارات التنافس الانتخابى بين الأحزاب والتوجهات والمشاعر الإسلامية لبعض قادة الأحزاب " العلمانية " وظهور أحزاب إسلامية التوجه، وإن ارتبطت بذلك التحول وتطوراته اللاحقة ثلاثة انقلابات عسكرية كان من بين أهدافها تحجيم هذا التأثير ومنعه من التطور خارج " حدود السيطرة " . أما نهاية الفترة فترتبط بوفاة الرئيس " **تورجوت أوزال**" الذى أحدثت توجهاته وسياسته " الإسلامية " آثاراً مهمة خدمت تطور الحركة الإسلامية فى عدة مجالات سواء إبان رئاسته للحكومة منذ ديسمبر ١٩٨٣ وحتى نوفمبر ١٩٨٩ أو رئاسته للدولة منذ التاريخ الأخير وحتى وفاته فى أبريل ١٩٩٣ . وسيتم الاقتصار على بحث دور " **أربكان** " السياسى وأحزابه على الفترة من ١٩٧٠/٦٩ وحتى انقلاب ١٩٨٠ وما أعقبه من حكم عسكرى ، على أن يتم لاحقاً تخصيص نقطة مستقلة لبحث هذا الدور بعد عام ١٩٨٣ فى إطار حزب " الرفاه " حتى حظره فى يناير ١٩٩٨ ، وكذلك لبحث دور " الفضيلة " وتوجهاته وسلفه إزاء القضايا الداخلية والخارجية ولا سيما ما يتعلق منها بالهوية والعلاقات مع الغرب .

١-الإسلام والسياسة التركية فى الفترة ١٩٤٥-١٩٦٠

تحولت تركيا إلى التعددية الحزبية عام ١٩٤٥ بتكوين حركة معارضة قوية تمثلت فى "**الحزب الديمقراطى**" DP الذى أسسه فى ١٩٤٦/٦/٧ أعضاء سابقون بحزب "**الشعب الجمهورى**" CHP ومن أبرزهم "**جلال بايار**" و "**عدنان مندريس**" ، وحرص الرئيس " **عصمت أينونو** " قبل السماح بهذا التحول على مطالبة "بايار "صراحة " بألا يستغل الحزب الديمقراطى الدين لأغراض سياسية " .

واستفادت القوى الإسلامية من التعددية الحزبية لتجتمع قدر الإمكان تحت مظلة أحزاب منافسة لحزب " الشعب الجمهورى " الحاكم ، وبخاصة الحزب " الديمقراطى " وبدرجة أقل **حزب** " **الأمة** " الذى تأسس فى ١٩٤٨/٧/٢٠ برئاسة "**عثمان بولوق باشى**" . فى الوقت نفسه بدأت الطرق **الدينية** فى الانتقال من " العمل السرى " فى فترة ما قبل ١٩٤٥ إلى ممارسة نشاطها بصورة أقل سرية، بل إن بعضها عاد للظهور العلنى .

ومن " المفارقات " فى هذا الخصوص أن حزب " **الشعب الجمهورى** " ، ورغم كونه " قلعة العلمانية الرئيسية " آنذاك ، كان سبّاقاً إلى الانفتاح على الإسلاميين من خلال بعض الإجراءات التى أقرها فى مؤتمره العام سنه ١٩٤٧ ، وتُعد تحولاً نوعياً عن المفهوم " التقليدى " للعلمانية الذى تبناه الحزب منذ تأسيسه . ففى ذلك المؤتمر تم اعتبار الدين " الغذاء الروحى للمجتمع " ، وتم اتخاذ توصيات" بإقامة دورات لتخريج الأئمة والخطباء ، وفتح كلية الآلهيات بجامعة أنقرة ، وإدخال الدين كمادة اختيارية فى التعليم الابتدائى ، وتسهيل الذهاب إلى الحج ، وفتح الجبانات والمقابر والأضرحة

أمام الزيارات" بيد أن هذا الحزب ومنافسه الرئيسى (**الحزب الديمقراطى**) لم يسمحا لنفسيهما بالقيام " بثورة مضادة للعلمانية " ، وإنما كانا مضطرين لدفع " ثمن "ما و"التنازل "إزاء الكثير من الأمور الدينية سعياً لاجتذاب أصوات الناخبين .

وبرغم تمتع الحزب " الديمقراطى " بشعبة أكبر ، إلا أنه فى **أول انتخابات تعددية فى ١٩٤٦/٧/٢١** لم ينل سوى (٦٢) مقعداً مقابل (٤٠٣) مقاعد لصالح " الشعب الجمهورى " بفعل عمليات التزييف والتزوير الواسعة النطاق لصالح الأخير ، وقررت حكومة " الشعب الجمهورى " فى ١٩٤٨/١١/٢٥ إدخال الدروس الدينية الاختيارية لتلاميذ المرحلة الابتدائية . (١٤) اختلف الحال فى **انتخابات ١٩٥٠/٥/١٤** بترجيحها كفة الحزب " الديمقراطى " الذى شكل الإسلام عنصراً قوياً فى الدعاية له ، حيث نال (٤٢٠) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٤٨٧ مقعداً) ، مقابل (٦٨) مقعداً " للشعب الجمهورى " و (٢) للمستقلين و (١) لحزب " الأمة " . وفى ١٩٥٠/٥/١٩ تم انتخابات " بايار " رئيساً للدولة ، وتولى " مندريس " رئاسة الحكومة وتعهد فى برنامجه بتحقيق الإصلاح السياسى والاقتصادى . (١٥)

وتعرض حزب " الأمة " للحظر فى ١٩٤٥/١/٢٧ بتهمة " الاستغلال السياسى للدين " ، مما دفع قيادته إلى إعادة تأسيسه فى ١٩٥٤/٢/٢ تحت اسم " **حزب الأمة الجمهورى** " **CMP** . وواصل الحزب " الديمقراطى " تقدمه فى الانتخابات اللاحقة ، حيث حصل فى **انتخابات ١٩٥٤/٥/٢** على (٥٠٥) مقاعد مقابل (٣١) مقعداً لحزب " الشعب الجمهورى " و (٥) مقاعد " للأمة الجمهورى " ، ونال **فى انتخابات ١٩٥٧/٩/٢٧ المبكرة** (٤٢٤) مقعداً مقابل (١٧٨) مقعداً و(٤) مقاعد للحزبين الأخيرين على التوالى .

وسيطر **الحزب** " **الديمقراطى** " بزعامة " **مندريس** " على الحياة السياسية التركية طوال عقد الخمسينيات ، وارتبط اسم الأخير " بعودة الإسلام إلى الحياة التركية "، والواقع أنه ساهم كثيراً فى "**الإحياء الإسلامى** " فى ذلك العقد عبر اتخاذ العديد من الإجراءات المهمة من قبيل السماح برفع الآذان بالعربية ، وإلغاء الحظر على البرامج الدينية فى الإذاعة وتلاوة القرآن فيها ، وإدخال دروس الدين فى المرحلة المتوسطة ، ومنح الصفة القانونية لمعاهد تخريج الأئمة " إمام – خطيب " ، وبناء (١٥٠٠) مسجد وترميم عشرات المساجد فى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٧ . وبرغم ارتباط اسم الحزب بالإسلام وبخاصة منذ عام ١٩٥٨ ، إلا أنه يصعب وصفه بهذه الصفة ، ذلك أن رغبة "مندريس" فى كسب الانتخابات ومناهضته للشيوعية كانتا من عوامل ممارسته " **سياسة إسلامية** " بمعنى معين، لكنه كان فى الوقت نفسه رافضاً لظهور حزبه " كحزب إسلامى " ، وتبنى فعلياً **سياسة توزان دقيق بين النزعتين الإسلامية والعلمانية** . ففى إطار دفاعه عن العلمانية؛ تم فى عهد "مندريس" إصدار تعميمات " لحماية تماثيل أتاتورك " التى تعرضت للتحطيم ، ولوحق أعضاء الطريقة التيجانية وسجن زعيمها " كمال بيلاق أوغلو " ، وحوكم المفكر الإسلامى الكبير " سعيد النورسى " وغيره ، و أغلقت مطبوعات إسلامية ، وحوكم منتقدو الكمالية والعلمانية ، وأغلق حزب الأمة .

وبرغم حرص " مندريس " على حماية العلمانية ، إلا أن تحذيرات العلمانيين، ولا سيما حزب "الشعب الجمهورى " من " أن سياسة مندريس فى استغلال الدين ستؤدى إلى كارثة فى تركيا " لقيت آذاناً صاغية وفتحت الباب أمام **أول انقلاب عسكرى** فى تاريخ تركيا فى ١٩٦٠/٥/٢٧ بدعوى "حماية العلمانية " ، وتم اعتقال " مندريس " ونواب الحزب الحاكم والرئيس " بايار "

وإعدام الأول وبعض رفاقه . [١٦] وسبق الانقلاب تزايد حدة الصراع بين الحكومة والمعارضة ، ولجوء الحكومة إلى حظر نشاطات " الشعب الجمهورى " لمدة ثلاثة أشهر فى ١٩٦٠/٤/١٨، و إعلان حالة الطوارئ إثر مظاهرات طلابية فى " استانبول " احتجاجاً على ذلك الحظر فى ١٩٦٠/٤/٢٨. وبعد الانقلاب،تكررت اتهامات النخبة العسكرية " الحاكمة "؛ وبمساعدة البيروقراطية المدينة والعناصر العلمانية – الكمالية؛ لحكومة الحزب الديمقراطى بأنها " خانت مبادئ الجمهورية العلمانية والديمقراطية باستغلالها الإسلام فى حملاتها الانتخابية " .

٢- الإسلام والسياسة التركية فى الفترة ١٩٦١-١٩٧١

تبدأ هذه الفترة بعودة الديمقراطية عام ١٩٦١ وتنتهى بالانقلاب العسكرى الثانى فى ١٩٧١/٣/١٢، وشهدت عودة تأثير الإسلام فى الحياة السياسية والحزبية التركية . وقبل الحديث عن مظاهر هذا التأثير وعوامله ، تتعين الإشارة إلى أن **عودة الحكم المدنى** استغرقت حوالى عام وتمت " بيسر " نسبى رغم ضغوط بعض قادة الانقلاب ؛ ففى ١٩٦٠/٥/٢٨ تولى الجنرال " **جمال جورسل** " قائد الانقلاب رئاسة الدولة والحكومة ، وتشكلت الحكومة من عناصر تكنوقراطية مدنية مع احتفاظ العسكريين بالسلطة الحقيقة وفى ١٩٦٠/١١/٣١ تم استبعاد و نفى (١٤) ضابطاً على رأسهم الكولونيل " **ألب ارسلان توركيش** " من أعضاء " لجنة الوحدة الوطنية " القائمة بالانقلاب – كانت تضم (٣٧) عضواً – بسبب معارضتهم العودة السريعة إلى الديمقراطية وفى ١٩٦١/١/٦ تم تشكيل جمعية تأسيسية وفى ١٩٦١/٤/١١ تم رفع الحظر على الأحزاب السياسية وتأسست أحزاب جديدة ، وورث **حزب** " **العدالة** " AP الحزب " الديمقراطى " ، بينما انضم بعض أعضاء

الأخير إلى **حزب** " **تركيا الجديدة** " وفى ١٩٦١/٥/٢٧ وضعت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد والنظام الانتخابى الجديد القائم على التمثيل النسبى وفى ١٩٦١/٧/٩ تمت الموافقة على الدستور فى استفتاء عام .وأجريت **الانتخابات العامة فى ١٩٦١/١٠/١٥** والتى أسفرت عن حصول حزب " **الشعب الجمهورى** " على (١٧٣) مقعداً مقابل (١٥٨) مقعداً لحزب " العدالة " و (٦٥) مقعداً لحزب " تركيا الجديدة " و (٥٤) مقعداً لحزب " **مزارعى الأمة الجمهورى** "(*) فى المجلس الوطنى الجديد المكون من (٤٥٠) مقعداً . وعقب تلك الانتخابات ، وافق حزبا"الشعب الجمهورى" و"العدالة" على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة " **عصمت أينونو** " زعيم الأول فى ١٩٦١/١٠/٢٤ ، واجتمع البرلمان فى اليوم نفسه وانتخب فى اليوم التالى " جورسل " رئيساً للجمهورية ، وتشكلت حكومة " اينونو " فى ١٩٦١/١١/٢٠ ،و ألغيت الأحكام العرفية فى ١٩٦١/١٢/١ . (١٧)

أما عوامل ومظاهر تأثير الإسلام فى تلك الفترة فارتبطت على **الصعيد السياسى** بعودة الديمقراطية وتداعياتها وكان من أبرزها :

١- عودة التنافس بين الأحزاب ومسألة توظيف الدين فى الحياة السياسية ، خاصة وأن **حزب** " **العدالة** " بزعامة " **دميريل** " اعتبر نفسه استمراراً للحزب " الديمقراطى " ورسالته ، بما يعينه ذلك من استقطاب القوى الإسلامية (المناهضة للعلمانية) تحت مظلته، وواكب ذلك ما شهدته. الستينيات من انتشار **أفكار** تضرب على " وتر حساس " عند الأتراك مرتبط بالتاريخ العثمانى والإسلامى وتشدد على مخاطر الشيوعية والماسونية ، مما دفع بالكثير من الأتراك للاقتراع لأحزاب قادرة على مواجهة هذه المخاطر ،

---

* نشأ هذا الحزب فى ١٩٥٨/١٠/١٧ من اندماج حزب " الأمة الجمهورى " وحزب " المزارعين " ، وتحول فى ١٩٦٩/٢/٩ على يد رئيسه "توركيش " إلى حزب " الحركة القومية " **MHP**

وهى بالذات حزب " العدالة " مقابل حزب " الشعب الجمهورى " بتقاطعه فى تشدده العلمانى مع " إلحاد الشيوعية " من وجهة نظر الناخبين ذوى الخلفية والتوجهات الإسلامية .

ولعل ذلك يفسر – ضمن عوامل أخرى – تطور الأداء السياسى **لحزب** " **العدالة** " فى الانتخابات العامة والمحلية وسيطرته على الحياة السياسية منذ انتخابات ١٩٦٥ البرلمانية وحتى انقلاب مارس ١٩٧١ ففى **انتخابات ١٩٦٥/١٠/١٠** البرلمانية نال الحزب الأغلبية المطلقة بحصوله على (٢٤٠) مقعداً مقابل (١٣٤) مقعداً لحزب " الشعب الجمهورى " و (٧٦) مقعداً لأربعة أحزاب أخرى ، وشكل "**دميريل** " حكومته الأولى فى الفترة أكتوبر ١٩٦٥ – نوفمبر ١٩٦٩ **وفى انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ فى ١٩٦٨/٦/٢** لشغل (٥٣) مقعداً ، فاز حزب " العدالة "

بـــ (٣٨) مقعداً و(٤٩,٩ %) من إجمالى الأصوات مقابل (١٣) مقعداً و (٢٧,١%) من الأصوات لمنافسه الرئيسى (الشعب الجمهورى) **وفى انتخابات ١٩٦٩/١٠/١٢ البرلمانية** ، حقق حزب " العدالة " فوزاً كبيراً بحصوله على (٢٥٦) مقعداً و (٤٦,٥%) من إجمالى الأصوات مقابل (١٤٣) مقعداً و (٢٧,٤%) من الأصوات " الشعب الجمهورى" و (٣٨) مقعداً لأحزاب أخرى و (١٣) مقعداً للمستقلين ، وكان من بين الأخيرين " **أربكان** " . وعقب هذه الانتخابات شكل "دميريل" حكومته الثانية فى الفترة ١٢ نوفمبر ١٩٦٩ – ٥ مارس ١٩٧٠ ، وأتبعها بحكومته الثالثة فى ١٩٧٠/٣/٥ والتى احتفظ فيها الوزراء السابقون بمناصبهم واستمرت حتى انقلاب ١٩٧١/٣/١٢ . [١٨]

٢- **أثر دستور ١٩٦١ على تطور تأثير الإسلام** ، حيث أطلق هذا الدستور حرية العبادة والتنظيم مما أتاح للإسلاميين حرية القيام بالدعاية

والنشاطات المهمة خلال الستينيات وصولاً إلى تشكيل أول حزب إسلامى التوجه عام ١٩٧٠ على يد " أربكان "

٣- دخول " **أربكان**" معترك الحياة السياسية والحزبية منذ عام ١٩٦٩ ، حيث كان حتى ذلك العام عضواً فى حزب " العدالة " ورئيساً لاتحاد الغرف والبورصات التركية TOBB ، وهو منصب أتاح له قدراً من التأثير فى الحياة السياسية ، وبرز خلال تلك الفترة كمعارض قوى "لدميريل " وتكررت اتهاماته للأخير " بموالاة رجال الأعمال والصناعة الكبار فى المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال الصغار والناشئين فى الأناضول ، ولهذا اعترض دميريل كرئيس للحكومة وحزب " العدالة " على ترشيحه فى انتخابات أكتوبر ١٩٦٩ البرلمانية ضمن قائمة الحزب ، مما دفعه إلى خوض الانتخابات كمستقبل وفاز فيها ليدخل البرلمان نائباً عن "قونيا ". [١٩] كان ذلك إيذاناً بقيام " أربكان " بما يمكن تسميته " بسحب الورقة الإسلامية " من حزب العدالة ، حيث شجعه ذلك الفوز على تشكيل **حزب** " **النظام الوطنى**" MNP الإسلامى التوجه فى ١٩٧٠/١/٢٣ ، وانضم إليه بعض الأعضاء السابقين فى حزب " العدالة " ، واصبح الحزب ممثلاً فى البرلمان عبر " أربكان " ونائبين آخرين انتقلا إليه من " العدالة " بيد أن الحزب لم تتح له الفترة الكافية للتأثير السياسى ، حيث حظرته المحكمة الدستورية عقب انقلاب مارس ١٩٧١ بسبب " نشاطاته المناهضة للعلمانية " .

وقد برز التوجه الإسلامى لهذا الحزب فى تأكيد بيانه التأسيسى على الماضى الإسلامى لتركيا ، دون ذكر كلمة " إسلام " لحظر القانون تأسيس أحزاب على أسس دينية ، وتشديده على "أن هذا الماضى (الإسلام) أساس ومصدر الحياة والنظام وكل معرفة وفضيلة ، وشرط أساس للتحرر؛ ليس فقط لتركيا ولكن أيضاً للعالم " .

وعلى **الصعيد الاجتماعى** ساعد أيضاً على تطور الحركة الإسلامية فى تلك الفترة تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر ، وما كان يعنيه ذلك من نشر القيم الإسلامية التى يحملها المهاجرون فى المدن والضواحى التى استقروا فيها ، خصوصاً مع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية آنذاك .

ومن الملاحظ أن الفترة أبريل ١٩٦٩ – مارس ١٩٧١ شهدت اضطرابات إسلامية وعلمانية وطلابية وعمالية ويسارية لأسباب متنوعة ، مما وفر إلى حد كبير بيئة مناسبة **لانقلاب مارس ١٩٧١**؛ ففى ١٩٦٩/٤/١٣ حدثت اضطرابات طلابية فى " أستانبول "، واحتل الطلاب اليساريون عدة مدارس فى " أنقرة " ، وفى ١٩٦٩/٥/٣ تظاهر إسلاميون أثناء جنازة " أوكتيم " رئيس محكمة الاستئناف العليا الذى عُرف " بمعاداة الإسلاميين والدفاع عن العلمانية " ، وفى ١٩٦٩/٥/٥ شهدت "أنقرة" مظاهرة احتجاجية على المظاهرة السابقة شارك فيها الآلاف من القضاة والمحامين والطلاب وغيرهم ، وفى ١٩٦٩/٥/٣١ أغلقت جامعة " استانبول " بسبب اضطرابات طلابية ، وفى ١٩٦٩/٦/١١ تظاهر الطلاب فى " أنقرة " ، وفى ١٩٧٠/٣/١٨ نشبت قلاقل طلابية فى "أنقرة " و " استانبول " ، وفى ١٥–١٦ يونيو ١٩٧٠ تظاهر العمال فى " استانبول " و " كوجالى " احتجاجاً على قانون جديد للنقابات العمالية واشتبكوا مع الشرطة وأعلنت الأحكام العرفية ، وفى ١٩٧١/١/٢٠ أغلقت جامعة الشرق الأوسط التقنية فى "أستانبول" عقب اضطرابات طلابية ، وفى ١٩٧١/٣/٣ قامت منظمات يسارية متطرفة باختطاف أربعة ضباط أمريكيين واحتجازهم لمدة خمسة أيام. وفى إطار تلك الظروف ، وعلى غرار ما حدث فى الانقلاب الأول ، وجه رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة مذكرة فى ١٩٧١/٣/١٢ طالبوا فيها " بحكومة قوية لمكافحة الفوضى والفساد ولتحقيق الإصلاحات الاجتماعية ، وإلا فإن

الجيش سيتدخل " ، واستقال رئيس الوزراء " دميريل " فى اليوم نفسه وكلف الرئيس " صوناى " أحد كوادر حزب " الشعب الجمهورى " ، وهو " نهاد ايريم " الذى استقال من الحزب عقب ذلك ، بتشكيل حكومة " فوق الأحزاب " فى ١٩٧١/٣/١٩ ، ونالت هذه الحكومة دعم زعيم هذا الحزب " عصمت أينونو "، مما دفع " بأجاويد " الأمين العام للحزب إلى الاستقالة من الحزب فى ١٩٧١/٣/٢١.[*]

وعقب نيل حكومة " ايريم " ثقة البرلمان فى ١٩٧١/٤/٧ ، تم إعلان الأحكام العرفية وحظر كافة الاتحادات الطلابية فى ١٩٧١/٤/٢٧ . وفى ١٩٧١/٩/٢٠ أقر البرلمان تعديلات دستورية . وبهذا عادت تركيا مجدداً إلى **الحكم المدنى** ، ولكنها " خسرت " حزبين تم حلهما عام ١٩٧١ بمبررات مختلفة ، أولها **حزب** " **النظام الوطنى** " وحلته المحكمة الدستورية فى ١٩٧١/٥/٢١ بتهمة " انتهاك الدستور وقانون الأحزاب السياسية عن طريق الدعاية المضادة للعلمانية " ، وثانيهما **حزب** " **العمل التركى** " وحظرته المحكمة فى ١٩٧١/٧/٢٠ بتهمة " انتهاك الدستور وقانون الأحزاب عن طريق الدعاية الشيوعية وتشجيع الحركات الانفصالية " . [٢٠]

٣- الإسلام والسياسة التركية فى الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠

تكتسب هذه الفترة أهميتها للحركة الإسلامية فى تركيا من اعتبارين ، أولهما أنها شهدت عودة "**أربكان** " إلى العمل السياسى والحزبى كزعيم لحزب "**السلامة الوطنى** " MSP ومشاركته عبره فى ثلاث حكومات ائتلافية فى الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ ، وثانيهما أنها انتهت **بانقلاب سبتمبر**

[*] انتخب " اجاويد " رئيساً للحزب فى ١٩٧٢/٥/١٤ خلفاً " لعصمت انيونو " الذى تولى رئاسة الحزب لمدة (٣٤) سنة منذ وفاة " اتاتورك "

١٩٨٠ بما أحدثـــــه وفترة الحكم العسكرى حتى عام ١٩٨٣ من آثار سلبية وأخرى إيجابية على تطور هذه الحركة .

بعد حظر حزب " النظام الوطنى " فى مايو ١٩٧١ ، قضى " **أربكان** " نحو عام فى سويسرا " لأغراض صحية " ثم عاد إلى تركيا لينضم إلى **حزب** " **السلامة الوطنى** " الذى أسسه أنصاره فى ١٩٧٢/١٠/١١ ، وتولى رئاسة الحزب بعد انتخابات ١٩٧٣/١٠/١٤ ، وشكل ذلك مؤشراً مهماً لتطور الحركة الإسلامية ودخولها بشكل منظم ورسمى الحياة السياسية بعد التجربة "قصيرة العمر " لحزب " النظام الوطنى "

وفى أول انتخابات يشارك فيها الحزب ، وهى **انتخابات أكتوبر ١٩٧٣ البرلمانية** وجرت بمشاركة (٨) أحزاب ، احتل الحزب المرتبة الثالثة بعد الحزبين الرئيسيين (العدالة – الشعب الجمهورى) بحصوله على (١,٢٦٥,٧٧١) صوت بنسبة (١١,٨%) من إجمالى الأصوات و (٤٨) مقعداً فى المجلس الوطنى بنسبة (١٠,٦%) من مجموع المقاعد (٤٥٠) مقعداً. واعتبر ذلك الفوز – أيضاً– " نصراً كبيراً " لأن أياً من الحزبين الكبيرين لم ينل الغالبية المطلقة من الأصوات ، مما كان يجبرهما على التحالف مع حزب " أربكان " للنجاح فى تشكيل حكومة جديدة ، أى أن الحزب تحول إلى " حزب مهم – مفتاح لأى ائتلاف حكومى " ، وحتى إجراء انتخابات يونيو ١٩٧٧ المبكرة ، شارك الحزب فى **حكومتين ائتلافيتين** هما :

١– **حكومة** " **اجاويد** " **الأولى** فى الفترة ٧ يناير –١٨ سبتمبر ١٩٧٤ الائتلاف بين "الشعب الجمهورى " و " السلامة الوطنى " ، وتولى فيها " أربكان " منصبى نائب رئيس الوزراء ووزير دولة ، وشغل حزبه إحدى وزارات الدولة و(٥) وزارات هى العدل والداخلية والتجارة والزراعة

والصناعة والتكنولوجيا . ويلاحظ أن انقسام تركيا فى السبعينيات بين تيارات يسارية (موالية للاشتراكية وموسكو)، وأخرى يمينية و إسلامية معادية للشيوعية ، وما شهدته من أزمات اقتصادية نفطية وحاجتها إلى دعم الدول النفطية العربية ، كان من عوامل تسهيل عملية قبول الإسلاميين المعادين بشدة للشيوعية طرفاً فى السلطة ، على الرغم من انتهاج " أربكان " خطاً معادياً للغرب ولعضوية تركيا فى المجموعة الأوروبية وفى حلف شمال الأطلنطى ، واكتسب " السلامة الوطنى " هذه " المشروعية " من خلال ائتلافه مع " الشعب الجمهورى " .

وبعبارة أخرى فإن حزب " السلامة الوطنى " كان راغباً فى الائتلاف مع " أجاويد " اليسارى التوجه والمتهم آنذاك " بالشيوعية والإلحاد " من أجل كسر الانطباع الشائع عنه " كحزب مغلق قائم على أطروحات تقليدية / رجعية " ولتحقيق بعض أهداف برنامجه ولإدخال عدد من انصاره إلى الوظائف والإدارات ، بينما قبل "اجاويد" ذلك الائتلاف ، رغم الاختلاف فى الايديولوجية باعتباره السبيل الوحيد لتولى حزبه السلطة التى غاب عنها منذ عام ١٩٦١ .

ويُلاحظ من ناحية أخرى أن مشاركة " السلامة الوطنى " فى هذه الحكومة ، رغم قصر عمرها (أقل من تسعه أشهر) ، ذات أهمية كبيرة للحركة الإسلامية و" لأربكان " نفسه ، حيث تم توظيف هذه المشاركة فى تعزيز التأثير الإسلامى داخل إدارات الدولة وفى الحياة العامة مثل فتح دورات لتعليم القرآن الكريم وزيادة عدد المدارس الدينية العليا "إمام–خطيب " وطلابها من (٣٩) مدرسة و (٦٧٠٨) طلاب عام ١٩٧١ إلى (١٧١) مدرسة و (٣٤٤٧٠) طالباً عام ١٩٧٩ ، وتعزيز وضع رئاسة الشئون الدينية التى تولى أحد عناصر الحزب وزارة الدولة المسئولة عنها ، وبدأ الحزب و

"اربكان" عبر وزارة الصناعة والتكنولوجيا برنامج /حملة الاستثمارات الضخمة للدولة فى مجال الصناعة الثقيلة بغرض " تحرير تركيا من التبعية للغرب والدول الصناعية" . فضلاً عن ذلك، تمت فى ظل هذه الحكومة عملية التدخل التركى فى قبرص فى ١٩٧٤/٧/٢٠ بغرض "استعادة السلم والاستقرار" وحماية القبارصة الأتراك عقب استيلاء الانقلاب العسكرى القبرصى اليونانى المدعوم من اليونان على السلطة فى الجزيرة فى ١٩٧٤/٧/١٥، ويُنسب إلى "اربكان" جانب كبير من "الفضل" فى التفكير فى هذه العملية والإعداد لها واتخاذ القرار بشأنها ، مما يفسر اقتران اسمه منذ ذلك الحين بصفة "المجاهد" مقابل صفة "فاتح قبرص" المقترنة باسم "أجاويد" .

ونتيجة لنشوب خلاف بين "اربكان" و"اجاويد" منذ مايو ١٩٧٤ بشأن قانون للعفو العام، وتقدير "أجاويد" ضرورة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة عوضاً عن هذا الائتلاف ، ورفض البرلمان 'بعد التدخل فى قبرص' مشروع قانون بإجراء تلك الانتخابات، استقال "أجاويد" فى ١٩٧٤/٩/١٨ منهياً بذلك أول تجربة تركية لمشاركة الإسلاميين فى السلطة.

٢-حكومة "دميريل" الرابعة فى الفترة ٣١ مارس ١٩٧٥-٢٢ يونيو ١٩٧٧ والمعروفة باسم "حكومة الجبهة الوطنية الأولى " والتى انهى تشكيلها أزمة حكومية دامت ستة أشهر بعد استقالة "أجاويد" وفشل محاولة "صادى ايرماك" لتكوين حكومة من خارج البرلمان. وضمت هذه الحكومة أحزاب "العدالة" و" السلامة الوطنى" و "الحركة القومية" و" والثقة الجمهورى "، وكان الحزب الأخير قد تأسس فى ١٩٧٣/٣/٣ نتيجة اندماج حزبين (الثقة والجمهورى) انشقا عن "الشعب الجمهورى" فى ١٩٦٧/٤/٣٠ و ١٩٧٢/٩/٤ على التوالى وقرر ذلك الحزب وحزبا "العدالة" و "الحركة القومية" فى

١٩٧٤/١٢/١٨العمل بشكل مشترك "كجبهة وطنية" فى مواجهة اليسار فى تركيا [٢١]، وتولى "اربكان" فى هذه الحكومة منصب نائب رئيس الوزراء ، وشغل حزبه إحدى وزارات الدولة و (٦) وزارات هى العدل والداخلية والأشغال العامة والزراعة والإنتاج الحيوانى والعمل والصناعة والتكنولوجيا وفى ١٩٧٥/١٠/١٢ جرت **انتخابات مجلس الشيوخ** وفاز فيها "السلامة الوطنى" بالمركز الثالث بنيله مقعدين بفارق كبير عن الحزبين الرئيسيين : "العدالة" ونال (٣١) مقعداً و"الشعب الجمهورى" وحصل على (٢٧) مقعداً [٢٢]، واستمرت الحكومة سنتين وشهرين وثلاثة أسابيع ، شهدت خلالها خلافات حادة بين حزبى "السلامة الوطنى" و "الثقة الجمهورى" حول كثير من المسائل ، وإن كانت تدخلات "دميريل" شكلت عاملاً حاسماً فى إطالة عمرها. بيد أن استمرار الخلافات دفع إلى إجراء انتخابات مبكرة فى ١٩٧٧/٦/٥ لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، وقدم بعدها "دميريل" استقالة الحكومة.

ولم تؤد مشاركة "السلامة الوطنى" فى هذه الحكومة إلى تعزيز وضعه فى **انتخابات يونيو ١٩٧٧** البرلمانية المبكرة ، فرغم زيادة عدد ما ناله فيها من أصوات قياساً إلى انتخابات ١٩٧٣ بأكثر من أربعة آلاف صوت لتصل إلى (٩١٨و ١,٢٦٩) صوتاً ، تراجعت نسبته من مجموع الأصوات إلى (٨,٦%) مقارنة بـــ (١١,٨%) فى ١٩٧٣، وانخفض بالتالى عدد مقاعده من (٤٨) مقعداً إلى (٢٤) مقعداً مقابل (٢١٣) مقعداً لحزب "الشعب الجمهورى" و (٤١,٤%) من مجموع الأصوات و (١٨٩) مقعداً لحزب "العدالة " و(٣٦,٩%) من الأصوات و (١٦) مقعداً لحزب "الحركة القومية" و (٣) مقاعد لحزب "الثقة الجمهورى" ونال الحزب "الديمقراطى" [*] مقعداً واحداً

[*] ظهر الحزب " الديمقراطى" مجدداً فى ١٩٧٠/١٢/١٨ نتيجة انشقاق (٢٧) نائباً عن حزب "العدالة".

والمستقلون (٤) مقاعد [٢٣] .ويعزى تراجع أداء الحزب فى هذه الانتخابات إلى عوامل عديدة منها:

١- تراجع نفوذ الحزب فى مناطق التوتر بين العلويين والسنة لصالح النزعة القومية لحزب "الحركة القومية"

٢- الدعاية المضادة للحزب من جانب بعض مؤسسى حزب " النظام الوطنى" السابق ممن عارضوا ائتلاف الحزب مع "الشعب الجمهورى" عام ١٩٧٤.

٣- عدم تحول الإسلام حتى ذلك الحين إلى عامل حاسم فى تحديد توجهات الناخبين .

رغم ذلك التراجع ، ظل "السلام الوطنى" عنصراً مهماً فى تكوين أى ائتلاف حكومى بعد انتخابات ١٩٧٧، خصوصاً بعد فشل محاولة " اجاويد" تكوين حكومة أقلية من حزبه فى الفترة ١٤-٢١ يونيو ١٩٧٧ نتيجة تصويت البرلمان على عدم الثقة بها فى ١٩٧٧/٧/٣ ، مما فتح الطريق أمام تكليف"دميريل" فى اليوم التالى بتشكيل الحكومة الجديدة التى أعلنها فى ١٩٧٧/٧/٢١ ونالت ثقة البرلمان فى ١٩٧٧/٨/١. وشكلت **حكومة** "**دميريل**" **الخامسة** فى الفترة ٢١ يوليو ١٩٧٧-٥ يناير ١٩٧٨ "حكومة الجبهة الوطنية الثانية" وثالث حكومة يشارك فيها "السلامة الوطنى" ، وضمت الأخير و"العدالة"و"الحركة القومية" ، وتولى فيها "اربكان" منصب نائب رئيس الوزراء ، وشغل حزبه إحدى وزارات الدولة و (٦) وزارات هى الداخلية والزراعة و العمل و الصناعة والإسكان والغابات.

ويلاحظ بشأن هذه الحكومة ومشاركة "السلامة الوطنى" فيها مايلى:

١- أن تلك الحكومة ، وانتخابات يونيو ١٩٧٧ السابقة لتشكيلها ، عبرت عن قوة صلات "اربكان" بأسرة "**أوزال**" خلال السبعينيات ، بالرغم من تحول

"اربكان" إلى معارضة سياسات "تورجوت اوزال" منذ عام ١٩٨٣، حيث عهد "أربكان" إلى الشقيق الأكبر للأخير "قورقوت أوزال" بوزارة الداخلية عن حزبه فى الحكومة ، بينما بدأ "تورجوت أوزال" حياته السياسية كمرشح للحزب فى تلك الانتخابات عن دائرة " أزمير" دون أن تُقدر له فيها فرصة الفوز.

٢- أن الحزب واصل فى ائتلافى "الجبهة الوطنية" سياسة إدخال أنصاره فى الوظائف، مستفيداً من دوره كحزب "مفتاح" لبقاء الائتلاف او سقوطه، وواصل منذ ائتلافه الأول مع "أجاويد" حملة "التصنيع الثقيل" ، واستثمر، عبر توليه وزارة الدولة للشئون الدينية موارد مالية كبيرة لتعزيز الإسلام وفق شعاره المعلن عام ١٩٧٧ " جامع لكل قرية، ودورة قرآن لكل قرية، ومدرسة إمام – خطيب لكل قضاء، وجامعة علوم أخلاقية لكل محافظة" ، وطالب فى العام نفسه "بإعادة فتح آيا صوفيا للصلاة"، وحاول الحزب دون جدوى استمرار مدة رئيس الشئون الدينية مدى الحياة بغرض تحريره من "وصاية الدولة وضغوطها".

٣- أن الحكومة لم تستمر طويلاً،خصوصاً مع انشقاق (١١) نائباً عن حزب "العدالة" فى ١٩٧٧/١٢/١٨ ، مما أتاح لحزب "الشعب الجمهورى" فرصة إسقاطها فى البرلمان فى ١٩٧٧/١٢/٢٩.

وعقب سقوط الحكومة، تولت السلطة **حكومة** "**أجاويد**" **الخامسة** فى الفترة ٥ يناير ١٩٧٨-١٦ أكتوبر ١٩٧٩ وضمت أحزاب "الشعب الجمهورى" و "الديمقراطى" و "الثقة الجمهورى" والمستقلين وانسحب منها " الثقة الجمهورى" فى سبتمبر ١٩٧٨ و "الديمقراطى" فى سبتمبر ١٩٧٩وتبعتها **حكومة** "**دميريل**" **السادسة** فى الفترة من ٢٤ أكتوبر ١٩٧٩ وحتى انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، وهى حكومة أقلية ساندها من الخارج حزبا "**السلامة**

الوطنى" و "الحركة القومية" [٢٤]. وكانت مساندة الحزب لتلك الحكومة نابعة من تقدير "اربكان" لأهمية هذه المساندة فى إظهار ضعف الحكومة أمام الرأى العام حتى يصل حزبه "بمنظوره القومى" إلى السلطة فى أى انتخابات مقبلة "لإنقاذ البلاد". [٢٥]

وشهدت **الفترة السابقة لانقلاب سبتمبر ١٩٨٠** تطورات مهمة لتركيا ولحزب "السلامة الوطنى". فعلى **الصعيد التركى**، وإضافة إلى تزايد عدم الاستقرار الحكومى والخلافات السياسية بين زعماء الأحزاب ، وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية منذ مارس ١٩٧٨، زادت منذ عام ١٩٧٨ حدة أعمال العنف والصراعات والاضطرابات الداخلية بين المنظمات اليسارية والمنظمات اليمينية القومية المتطرفة واتخذت شكل "**حرب أهلية مصغرة**" أودت بحياة خمسة آلاف شخص ، وتكررت تحذيرات رئيس الأركان العامة الجنرال "كنعان افرين" لكل من حكومتى "أجاويد" فى ١٩٧٨/٦/١٠ و"دميريل" فى ١٩٨٠/٥/٢٣"بأن القوات المسلحة التركية لن تسمح لأى طرف بتقسيم البلاد، وأنها حريصة على مواصلة مسيرة "اتاتورك" مؤسس الجمهورية".[٢٦]

وعلى صعيد **حزب** "**السلامة الوطنى**" ، فإن الحزب منذ تأسيسه عام ١٩٧٣ كان يجمع فى **أيديولوجيته** بين قيم إسلامية وقيم قومية من منطلق "**المنظور القومى**" الذى يضم أهدافه ومبادئه من قبيل تدعيم القيم القومية والمعنوية، وتدعيم العلاقات مع العالم الإسلامى، وتحقيق التصنيع الثقيل لاسيما فى المجال الدفاعى بشكل مستقل عن الغرب، ومحاربة الشيوعية والرأسمالية والاستثمارات الأجنبية. وبرغم أن القيم والتوجهات الإسلامية كانت ذات وزن أكبر فى التأثير على خطاب الحزب ومواقفه ، إلا أنه كان حريصاً على منظوره القومى منذ تأسيسه بغية تجنب "حساسية" القوى

العلمانية السياسية والعسكرية والإعلامية وتساؤلاتها حول مدى "إيمانه بالجمهورية العلمانية واقتناعه بها". ولذا اتصف الحزب بقدر كبير من الحرص على ضبط صورته" كحزب إسلامى" وتوخى الحذر فى "استغلال المشاعر الدينية "، وإن كانت هذه الصورة ساعدته فى انتخابات ١٩٧٣و١٩٧٧ بدرجة أكبر من "منظوره القومى" الذى لم تكن أهدافه واضحة تماماً من وجهة نظر مسانديه ولاسيما من "الأميين والمتدينيين فى المناطق الفقيرة".

وبدأ الحزب وقيادته، وخصوصاً بعد انتخابات ١٩٧٧، فى التحول إلى نمط المعارضة الصريحة "لأتاتورك" وإصلاحاته العلمانية ؛ فإضافة إلى مقاطعته الاحتفالات الرسمية المنطوية بالضرورة على زيارة " " ضريح أتاتورك" ، أخذ "**اربكان**" فى الإعلان صراحة عن آراء إسلامية مثل إعادة الحجاب وحظر المشروبات الكحولية، وتدعمت سلطة "اربكان" فى الحزب بعد فشل محاولة "**قورقوت اوزال**" خلال المؤتمر العام للحزب عام ١٩٧٨ إقناع الحزب تبنى منظور " أكثر عصرية" أو بالأحرى " أقل معارضة لهذه الإصلاحات" . وترتب على تدعيم الصورة الإسلامية للحزب تميزه عن الأحزاب الأخرى وزيادة رصيده من المساندة الشعبية من جانب القطاعات الإسلامية والمتدينة فى المجتمع من ناحية، وتحول الأوساط العلمانية الحزبية والعسكرية إلى الانتقاد السافر لمواقف الحزب "المعارضة للعلمانية" من ناحية ثانية، ومحاولة هذه الأوساط "تحميل" الحزب جزء من المسئولية عن الاضطرابات الداخلية السابقة للانقلاب من ناحية ثالثة، وذلك رغم حقيقة تركز هذه المسئولية على المنظمات اليسارية والقومية المتطرفة. وعلى سبيل المثال ، وفى مواجهة انتشار الشعارات العربية والإسلامية لتجمعات الحزب فى إحدى المدن التركية، حذر "أجاويد" رئيس الوزراء فى ١٩٧٩/٤/٦

"القوى الأجنبية والداخلية من التحريض على أعمال تدفع تركيا بالسير نحو تطورات مماثلة لإيران"[٢٧] وفى ١٩٨٠/٨/٣٠ احتج الجنرال "أفرين" على عدم حضور "أربكان" الاحتفال "بيوم النصر" الذى يوافق انتصار القوات التركية بقيادة "أتاتورك" على اليونانيين عام ١٩٢٢ ، وفى ١٩٨٠/٩/٦ بدأ الادعاء العام تحقيقاً بشأن ما شهده اجتماع جماهيرى للحزب فى "قونيا" تحت شعار "تحرير القدس" من قيام المشاركين فيه – تجاوز عددهم مائة ألف شخص – بحمل لافتات واطلاق شعارات مناهضة للعلمانية ، وقد اشار " أفرين " إلى أحداث " قونيا" باعتبارها "الشرارة المباشرة" وأحد أهم الأسباب المفضية للانقلاب".[٢٨]

٤- الحركة الإسلامية التركية فى ظل الحكم العسكرى ١٩٨٠ – ١٩٨٣

كان تدخل الجيش فى سبتمبر ١٩٨٠ أطول وأشد وطأة من تدخله فى عامى ١٩٦٠

و١٩٧١، حيث أعقبه حل البرلمان وسيطرة "أفرين" على السلطة وتولى مجلس الأمن القومى مسئولية الحكم وحظر الأحزاب السياسية واعتقال قادتها ومن بينهم "دميريل" و"أجاويد" و "أربكان" ، وحظر النقابات العمالية ، واعتقال برلمانيين سابقين ، وتكوين حكومة فى ١٩٨٠/٩/٢٠ برئاسة الادميرال المتقاعد "بولنت أولسو" ، وتوسيع سلطات الحكام العرفيين ومضاعفة العقوبات أثناء سريان الأحكام العرفية فى ١٩٨٠/٩/٢١، واعتقال "أربكان" مجدداً ومحاكمته و (٢١) من أعضاء حزبه فى ١٩٨٠/١٠/١٥ بتهمة "مناهضة العلمانية"، وصدور حكم بسجن "أربكان" لمدة شهرين فى ١٩٨٠/١١/١٣، وإعلان "إفرين" فى تجمع جماهيرى فى "قونيا" فى ١٩٨١/١/١٥ عن إنشاء جمعية تأسيسية فى الفترة ٣٠ أغسطس – ٢٩ أكتوبر ١٩٨١ و "عدم السماح للمسئولين عن تردى الوضع فى تركيا بإدارة

البلاد فى المستقبل" ، ومحاكمة "أربكان" مجدداً و (٣٤) من حزبه أمام محكمة الطوارئ فى أنقرة فى ١٩٨١/٤/٢٤، وإصدار مجلس الأمن القومى قراره فى ١٩٨١/٦/٢ لتذكير الأمة بحظر كافة النشاطات السياسية ولتحذير الساسة السابقين من مخالفة ذلك ، وإعادة اعتقال "أربكان" فى ١٩٨١/١٠/٦ ، وصدور قرار مجلس الأمن القومى فى ١٩٨١/١٠/١٦ بحظر كافة الأحزاب السياسية .[٢٩]

بعبارة أخرى ، فإن الجيش هذه المرة اتهم الأحزاب والساسة والمفكرين ووسائل الأعلام والنقابات وغيرها "بالفشل فى أداء مهامهم" ، واعتبر نفسه "المؤسسة الوحيدة التى سلمت من الفساد السياسى والأخلاقى والقادرة على التصدى للقيام بتطهير البلاد" ، وأعلن "أفرين" فى ١٩٨٠/٩/٩/١٦ وفى ١٩٨١/٥/١٩ "أن مهمة الجيش الأولى هى حماية الديمقراطية وتأمينها، وأن مسيرة أتاتورك هى الوحيدة التى يجب اتباعها فى تركيا". [٣٠] وفى إطار هذه المهمة ، قامت جمعية تأسيسية معينة من العسكريين بإعداد دستور جديد تكونت بموجبه سلطة تنفيذية قوية، وتم تحديد الحريات المدنية والسياسية وخاصة بالنسبة للنقابات العمالية والاتحادات المهنية، وحُلت كافة الأحزاب القائمة وحُرم قادتها من حق العمل السياسى (حتى عام ١٩٩٢)، وبدأت عملية العودة إلى الديمقراطية والحكم المدنى بصورة أكثر بطأً، وأقر الدستور الجديد فى استفتاء شعبى عام ١٩٨٢، وأجريت انتخابات عامة فى نوفمبر ١٩٨٣ تحت "السيطرة العسكرية الكاملة "بمشاركة ثلاثة أحزاب جديدة فاز منها حزب "الوطن الأم".

ورغم قيام قادة انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ بحل حزب "**السلامة الوطني**" وحظر النشاطات السياسية لقائده "اربكان" ورفاقه "لتعارضها مع العلمانية" ، إلا أنهم خلال سنوات حكمهم الثلاث (١٩٨٠ – ١٩٨٣) اتخذوا موقفاً يقوم

على تشجيع أو على الأقل غض الطرف عن نمو **الحركة الإسلامية** وتأثيرها السياسى والاجتماعى الذى اكتسب زخماً كبيراً مع عودة تركيا إلى الحكم المدنى عام ١٩٨٣. ومن **عوامل** هذا الموقف:

١- رغبة قادة الحكم العسكرى فى استخدام الإسلام كقوة مضادة للايديولوجيات والتنظيمات اليسارية المسئولة – ومعها التنظيمات اليمينية القومية المتطرفة – عن الاضطرابات العنيفة السابقة للانقلاب.

٢- تقدير هؤلاء القادة صعوبة "اقتلاع" الإسلام من الحياة السياسية والاجتماعية ، بالنظر إلى فشل التجارب السابقة منذ وفاة "أتاتورك" فى تحقيق هذا الهدف، مما فرض عليهم البحث عن "فلسلفة جديدة" للتعامل مع الحركة الإسلامية أو بالأحرى مع الطرح الإسلامى. وتمثل جوهر هذه "الفلسفة" فى ضرب كل ما يرمز إلى الأطروحات اليسارية (الاشتراكية والشيوعية) وضبط العلمانية فى إطار يجمع بين القومية التركية والاتجاه الإسلامى فى ظل ما عُرف "**بالتوليفة التركية الإسلامية**" التى بدأت أسسها فى الظهور فى السبعينيات وما لبثت أن تحولت إلى "الأيديولوجية" الضمنية لنظام الحكم العسكرى. وترى هذه "الفلسفة" أن الفوضى السياسية والاضطرابات فى الداخل كان من عواملها الأساسية إهمال الدولة فى الماضى للعنصر الإسلامى من ناحية ونمو الحركات اليسارية (الشيوعية) والكردية المتطرفة من ناحية أخرى، وأن تحقيق الاستقرار يتطلب منظوراً جديداً (الطرح القومى التركى – الإسلامى) يراعى المشاعر الإسلامية للأكثرية الساحقة من المجتمع (القادرة على مواجهة الحركات اليسارية) والشعور التركى.

٣- ظهور قوى وجماعات جديدة فى تركيا أكثر حيوية واهتماماً من الأجيال القديمة (العلمانية القومية) بمنطقة "الشرق الأوسط" وبالدور الذى

يمكن لتركيا أن تؤديه فى المنطقة، ونشأت أكثرية هذه القوى نتيجة تزايد عدد المدارس الدينية العليا وخريجيها فى فترة ما قبل الانقلاب وخصوصاً فى الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٩

٤- تقدير العسكريين أهمية إبراز "الطابع الإسلامى" لتركيا، دون أن يكون ذلك على حساب طابعها "العلمانى الغربى" ، وذلك فى مواجهة عوامل وتأثيرات خارجية تستدعى ذلك؛ ومن هذه العوامل ، تزايد حاجة تركيا إلى الأسواق العربية والإسلامية للحصول على ما يلزمها من عملات صعبة سواء لتغطية تكلفة وارداتها النفطية المتزايدة أو لمواجهة انخفاض تحويلات عمالها فى الدول الأوروبية أو لشراء قطع الغيار لأسلحتها الأمريكية الصنع، وتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية والإسلامية وخاصة فى "الشرق الأوسط" فى مجالات التجارة والإنشاءات والمقاولات والعمالة لاسيما فى ظل القيود المفروضة على انتقال العمالة التركية فى البلدان الأوروبية، وازدياد اهتمام تركيا بمنظمة المؤتمر الإسلامى ودورها فى إطارها ، وحاجة تركيا إلى دعم البلدان الإسلامية لموقفها إزاء المشكلة القبرصية.

ونتيجة لهذه العوامل ، وغيرها ، تبنى النظام العسكرى **سياسة جديدة تجاه الإسلام** والحركة الإسلامية تقوم على قيادة هذا النظام "لحملة الأسلمة" فى العديد من مجالات الحياة والمؤسسات والأخذ بمفهوم أكثر انفتاحاً تجاه الاسلام مقارنة بالفترات السابقة للانقلاب ومن **المؤشرات** المعبرة عن هذه السياسة على **الصعيد الداخلى:**

١- تغيير نظرة الدولة "العلمانية" إلى الدين وتدريسه ؛ فرغم تأكيد دستور ١٩٨٢ على العلمانية ومبادئ "أتاتورك" الأخرى فى المادة (٤٢)، إلا أن نص المادة (٢٤) منه على "**تدريس الثقافة الدينية والأخلاق** ضمن المقررات

الاجبارية فى مؤسسات التعليم الابتدائى والمتوسط تحت رعاية وإشراف الدولة" شكل تطوراً مهماً و"الحق تغييراً جذريا" فى النظام التعليمى "العلمانى" ، مما ساعد بدرجة أو بأخرى على نمو تأثير الاسلام ، خصوصاً مع تحسين صورة الدين فى الكتب المدرسية وإدراج "عبارات قديمة لأتاتورك" حول أهمية الدين.

٢- **تطور التعليم الدينى** بشكل ملحوظ كمياً ونوعياً خلال فترة الحكم العسكرى، حيث زاد عدد المدارس الدينية العليا Imam-Hatib lycees وطلابها من (٢٤٩) مدرسة و (٤٨) ألف طالب عام ١٩٨٠ إلى (٣٤١) مدرسة و (٧٦) ألف طالب عام ١٩٨٣ ، واستمرت هذه الزيادة بعد عام ١٩٨٣، وبينما لم يكن لخريجى هذه المدارس قبل ١٩٨٠ الحق فى الالتحاق بالجامعات، حيث كان الغرض إعدادهم للعمل كوعاظ وأئمة فى المساجد ، سمحت حكومة الانقلاب لهم بدخول كافة الجامعات عدا الكليات العسكرية ، مما أتاح للعديد منهم فرص الالتحاق بجامعات متنوعة اكتسبوا فيها مهارات للعمل فى مجالات مختلفة مهنية ورسمية بأجهزة الدولة واستهدف العسكريون من ذلك مواجهة مخاطر "زحف" العناصر اليسارية والشيوعية إلى هذه الأجهزة ، كما استهدفوا "الاحتفاظ بالتعليم الدينى تحت سيطرة الدولة "، وإن كان الرئيس "أفرين" قد أقر عام ١٩٩٠ بعد انتهاء مدة رئاسته" بأن الإدارة العسكرية فقدت هذه السيطرة بعد فترة قصيرة".

٣- تأكيد **الخطة الخمسية للتنمية** التى أقرت عام ١٩٨٣ على أهمية الدين، حيث ورد فيها "إن المجتمع التركى يمر فى مرحلة تصنيع سريع وتغيير، وإن دوراً كبيراً يقع على المؤسسة الدينية من أجل حماية الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية من خطر التشرذم ، وإن الدين ليس فقط مذهباً ينظم العبادات ولكنه أيضاً ضرورة اجتماعية".

وعبر عن هذه السياسة، على **الصعيد الخارجى**، أكثر من مؤشر، كان من أبرزها ما يتعلق بما يلى:

١- **العلاقات التركية-الإسرائيلية** وموقف تركيا إزاء الصراع العربى -الإسرائيلى، كعدم اعترافها بالقرار الإسرائيلى المتخذ عام ١٩٨٠ بشأن إعلان القدس عاصمة للدولة العبرية، وإدانتها للقصف الإسرائيلى للمفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١، وعدم اعترافها بقرار إسرائيل ضم الجولان فى ١٩٨١/١٢/١٤ ، وتخفيضها مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى العام نفسه.(٣١)

٢- تطور دور تركيا فى نطاق **منظمة المؤتمر الإسلامى** عبر استضافتها جهازين مهمين تابعين للمنظمة وهما المركز الإسلامي للأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية "بأنقرة" ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية "باستانبول" ، وتوليها (منذ عام ١٩٨٤) رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الإسلامية، واهتمامها بسداد حصتها والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنك الإسلامى للتنمية باعتبارها من الدول المؤسسة له ، ومشاركتها على أعلى المستويات بعد انقلاب ١٩٨٠ فى اجتماعات المنظمة وقراراتها.

٣- **تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية والإسلامية:** وقد أثار ذلك، وكذا نشاط تركيا فى نطاق منظمة المؤتمر الإسلامى ، انتقادات أوساط علمانية تركية بعد سنوات من نهاية الحكم العسكرى ، ومن ذلك ما ذكره "بولنت أجاويد" زعيم حزب "اليسار الديمقراطى" فى ١٩٨٩/٧/٢٣ بشأن "ما ترتب على ابتعاد تركيا عن الديمقراطية والغرب بعد انقلاب. ١٩٨٠ واتجاهها إلى توثيق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ذات النظم التسلطية ، من إتاحة الفرصة أمام هذه النظم

للتأثير فى الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية التركية بشكل معارض للعلمانية، وفضلاً عن ذلك، فإن الإدارة العسكرية التركية بعد انقلاب ١٩٨٠ شاركت على أعلى مستوياتها فى نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامى واجتماعاتها وقراراتها ، بما فى ذلك التصويت لصالح قرارات مناهضة للعلمانية ".

وعودة إلى **الصعيد الداخلى**، يُلاحظ اهتمام العسكريين الأتراك سواء إبان فترة حكمهم ١٩٨٠ – ١٩٨٣ أو بعد العودة إلى الحكم المدنى بمواجهة ما يرونه من "محاولات **اختراق المؤسسة العسكرية**، والتغلغل فيها من جانب الجماعات الإسلامية الأصولية" ، باعتبار هذه الجماعات (المقصود بها الطرق الدينية) تشكل من وجهة نظرهم "تهديداً للدولة العلمانية" ، ففى الفترة سبتمبر ١٩٨٠ – يناير ١٩٩٠ تم استبعاد (١٠٢٢) عسكرياً من الجيش من بينهم (٣٠٠) ضابط بالقوات الجوية بسبب " تورطهم فى نشاطات أصولية وارتباطهم بجماعات إسلامية".[٣٢]

٥- الحركة الإسلامية التركية فى عهد "أوزال" ١٩٨٣ – ١٩٩٣ [٣٣]

قد لا يوجد بين الساسة الأتراك ، منذ رحيل "أتاتورك"، من أثر فى السياسة التركية بالقدر نفسه الذى ارتبط "بتورجوت أوزال" ، وبحيث يمكن تسمية الفترة ١٩٨٣ – ١٩٩٣ "بالحقبة الأوزالية فى السياسة التركية" . وإن كان يمكن التمييز بين مرحلتين فى ذلك العهد بحسب مدى قوة دور "أوزال" السياسى ومدى محوريته فى صنع القرارات الداخلية المتعلقة بشئون حزبه "الوطن الأم" ANAP والحكومة والدولة وصنع قرارات السياسة الخارجية ، ذلك أن هذا الدور كان بارزاً و"مهيمناً" خلال رئاسته للحزب وللحكومة فى الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٩، واستمر تقريباً على المنوال نفسه لدى توليه رئاسة الدولة فى نوفمبر ١٩٨٩ تاركاً رئاسة الحزب والحكومة لشخصية "ضعيفة"

سلسلة القيادة والتوجيه (يلدرم أق بولوط) حتى يونيو ١٩٩٠ عندما تولت رئاسة الحزب والحكومة شخصية أكثر قوة وديناميكية (مسعود يلماز) ، مما أدى إلى ضعف نسبى لهذا الدور، وزادت حدة هذا الضعف فى المرحلة الثانية الممتدة من خسارة الحزب للسلطة بعد انتخابات أكتوبر ١٩٩١ البرلمانية وانتقالها إلى حزبى المعارضة : "الطريق الصحيح " DYP و "الديمقراطي الاجتماعي الشعبى" SHP ليشكلا حكومة ائتلافية برئاسة "دميريل" المنافس أو "الخصم" الرئيسي "لأوزال" وحتى وفاة الأخير فى أبريل ١٩٩٣.

وقبل الحديث عن الأصول والتوجهات الإسلامية "لأوزال"، وانعكاساتها السياسية فيما يتعلق بتطور الحركة الإسلامية وتأثيراتها بما يفوق كثيراً ما شهدته تركيا فى الخمسينيات فى عهد "عدنان مندريس" ، تتعين الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين هما:

١- إن "أوزال" لم يكن مجرد مؤسس **حزب** "**الوطن الام** " فى ١٩٨٣/٥/٢٠ أو قائدة الرسمى والفعلى (على الأقل حتى يونيو ١٩٩٠) ، وإنما كان أيضاً القابض على توازنات القوى بين أجنحة الحزب المختلفة لضمان تماسكه " كبوتقة صهر " لاتجاهات وأحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ : **الاتجاه الإسلامى** لحزب " السلامة الوطنى، " والاتجاه اليمينى لحزب " العدالة "، والاتجاه القومى لحزب " الحركة القومية "، والاتجاه الاشتراكى الديمقراطى لحزب " الشعب الجمهورى ".

وكان جمع الحزب بين هذه الاتجاهات من أهم عوامل فوزه فى انتخابات ١٩٨٣ البرلمانية بنسبة (٤٥,١٥%) من إجمالى الأصوات و (٢١٢) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٤٠٠) مقعد مقابل (٢٣,٢٧%) من الأصوات و (٧١) مقعداً نالها الحزب " الديمقراطى الوطنى " MDP المدعوم من

العسكريين و (٣٠,٤٦%) من الأصوات و (١١٧) مقعداً للحزب " الشعبى " HP . بيد أن الحزب عانى فى الأعوام الثلاثة اللاحقة من صراعات داخلية بين أنصار الاتجاهين /الجناحين الإسلامى والقومى ، وتغلب أوزال " على تلك الصراعات بفضل قوته السياسية وقدرته على المناورة وعادت الصراعات نفسها إلى الظهور عقب تصويت الناخبين الأتراك فى استفتاء سبتمبر ١٩٨٧ لصالح رفع الحظر عن ساسة ما قبل الانقلاب ، وزادت حدتها مع انخفاض شعبية الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية إلى (٣٦,٣%) من إجمالى الأصوات ، وإن كان النظام الانتخابى المطبق رفع عدد مقاعده إلى (٢٩٢) مقعداً من مجموع المقاعد التى زيدت إلى (٤٥٠) مقعداً .

ومع لجوء " أوزال " إثر تلك الانتخابات إلى اختيار عناصر ليبرالية جديدة فى مناصب عليا فى الحزب ، تحالف هذان الجناحان فى ظل ما سمى آنذاك " بالتحالف المقدس " لمواجهة الليبراليين. وبرز هذا الصراع فى المؤتمر العام للحزب فى ١٩٨٨/٦/١٨ ، وفيه أعيد انتخاب "أوزال " رئيساً للحزب، واختير أيضاً – على خلاف رغبة الأخير – غالبية أعضاء المكتب التنفيذى للحزب من أعضاء هذا "التحالف" ، وواجه " أوزال " خطر سيطرة الأخيرين على الحزب بأن عين عدداً كبيراً من " المعتدلين والليبراليين " فى مجلس رئاسة الحزب والحكومة. وواصل " أوزال " سياسة ضبط العناصر " المحافظة " نفسها لمنعها من عرقلة جهوده لتطوير الحزب بعد تراجع شعبيته فى انتخابات مارس ١٩٨٩ المحلية إلى (٢١،٨٨%) من إجمالى الأصوات وفوزه ببلديتين فقط من مجموع (٦٧) بلدية كبرى مقارنة بـــ(٤١,٥٦%) من الأصوات و (٥٥) بلدية فى انتخابات ١٩٨٤ المحلية. كان من الخطوات التى اتخذها " أوزال" فى هذا الخصوص ، تشجيع زوجته السيدة " سمرا

أوزال" على ترشيح نفسها فى انتخابات رئاسة فرع الحزب " باستانبول " وفازت بها فى ١٩٩١/٤/٢٨ فى مواجهة مرشح " إسلامى " التوجه (طلعت يلماز) كان يحظى بدعم كوادر الحزب ووزرائه من أعضاء الجناح الإسلامى .

٢- إن " **أوزال**" جمع فى توليفة مميزة فى شخصيته وقراراته وسياساته بين **عناصر وتوجهات إسلامية وعلمانية غربية** . وقد ظهرت الأخيرة فى " دفاعه عن العلمانية وإصلاحات أتاتورك واعتبارها غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد " ، وحرصه على تكامل تركيا مع المجموعة الأوروبية وتعزيز علاقاتها مع أمريكا وأتاح ذلك " لأوزال " القدرة على التعامل مع القوى الداخلية المعبرة عن هذه التوجهات أو تلك من ناحية ، بالرغم من تعرضه لانتقادات حادة من جانب بعض الأوساط العلمانية بسبب " سياسته الإسلامية" ، والتعامل مع الدول العربية والإسلامية والدول الغربية من منطلق التوجهات نفسها من ناحية أخرى .

أصول " أوزال " وتوجهاته الإسلامية وآثارها على الحركة الإسلامية

شكل **الإسلام** مكوناً رئيساً لشخصية " أوزال "، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات . فإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن ارتباطه وشقيقه الأكبر " قورقوت أوزال " **بحزب** " **السلامة الوطنى** " فى السبعينيات ، برز هذا المكون فى أمور أخرى منها :

١- وجود علاقات " وثيقة " بين " أوزال " وأسرته **والطريقة النقشبندية** ، وتأثره وتعلمه الكثير من " زايد قوتقو " أحد كبار مشايخ هذه الطريقة (١٨٩٧ – ١٩٨٠) ذات التاريخ الكبير فى معارضة " أتاتورك " ومبادئه . [٣٤] وكان " أفرين " قائد انقلاب ١٩٨٠ قد أشار فى ١٩٩١/٧/١ إلى " أنه اكتشف متأخراً أن أوزال كان عضواً فى طريقة دينية ذات نشاطات مناهضة

للعلمانية ، ولو كان يعلم ذلك ما سمح له بتأسيس حزب الوطن الأم ودخول انتخابات نوفمبر ١٩٨٣ ؛ وأنه رفض الاستجابة لمطلبين طرحهما أوزال فى بداية توليه رئاسة الحكومة ، أولهما رفع ترتيب رئيس إدارة الشئون الدينية فى البروتوكول ، وثانيهما العفو عن شيخ النقشبندية الذى كان قد نفى إلى جزيرة بوز قادا بعد سبتمبر ١٩٨٠ " . وحرص " أوزال " على الاحتفاظ بتقاليد هذه الطريقة ، حتى أنه كان أول رئيس حكومة تركى يقوم بزيارة ضريح مؤسسها (محمد بهاء الدين النقشبندى) فى أوزبكستان.

٢- حرص " أوزال " على **ممارسته الشعائر الدينية** وتوظيفها سياسيا خلال توليه رئاسة الحكومة وبعد انتخابه رئيساً للدولة وحتى وفاته . ومن ذلك حرصه على أداء صلاة الجمعة فى المساجد ، ومحاكاته فى ذلك من قبل الكثير من نواب حزبه ووزرائه (بما فيهم عناصر ليبرالية علمانية) ، بل وذهب بعض الوزراء " الإسلاميين " إلى أبعد من ذلك بالظهور مع زوجاتهم وهن يرتدين الحجاب أثناء المشاركة فى بعض المناسبات الرسمية (خلافاً للسيدة سمرا أوزال الأكثر عصرية) ، وكان " أوزال " أول رئيس وزراء تركى يؤدى فريضة الحج ، بل أداها خلال رئاسته للحكومة ثلاث مرات كان آخرها فى يوليو ١٩٨٨ وتعرض بسببها لانتقادات حادة من الأوساط التركية العلمانية نتيجة " خلطه بين شئون الدولة وممارساته الدينية الخاصة ، وتحويل ذهابه لأداء هذه الفريضة إلى حملة دعائية ورحلة سياسية بغرض زيادة شعبيته بعد نجاته من محاولة اغتيال فى يونيو ١٩٨٨" .

٣- غلبة **الطابع الدينى** على الخطاب السياسى "لأوزال " المتصف بكثرة استخدام النصوص الدينية والآيات القرآنية ، ومن ذلك دعوته لدى انتخابه رئيسا
للجمهورية فى ١٩٨٩/١٠/٣١ إلى تماسك حزب " الوطن الأم " الحاكم

تطبيقاً لقوله تعالى : "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " ، وانتقد هذه الدعوة بشدة حزب المعارضة الرئيسى آنذاك " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " العلمانى التوجه باعتبارها "مناهضة للعلمانية " ، فيما دافع عنها نواب من الحزب الحاكم باعتبارها " نداء للوحدة والتضامن " .

٤- يُضاف إلى ما تقدم أن " أوزال " عندما توفى تم تشييعه إلى مثواه الخير وفقاً للتقاليد الإسلامية وسط هتافات التكبير فى **جنازة** " **إسلامية** " ضخمة .

وقد انعكس المكون الإسلامى لشخصية "اوزال" على مواقفه وحزبه وسياساته إزاء قضايا داخلية (وخارجية) على نحو ساعد على **تطور الحركة الإسلامية** وتأثيرها السياسى والاجتماعى والاقتصادى والإعلامى ومن المؤشرات المعبرة عن **سياسة أوزال** " **الإسلامية**" وانفتاحه على الإسلاميين:

١-**مسألة الحجاب**، أو بالأحرى مساندة "أوزال" والجناح الإسلامى فى حزبه لحق الطالبات الجامعيات فى ارتداء الحجاب، وبدأت هذه المسألة فى ١٩٨٧/١/٨ بصدور قرار من المجلس الأعلى للتعليم YOK بفرض حظر على ارتداء الحجاب فى الجامعات لأنه" لايعبر عن الزى الحديث" ، مما دفع بنواب هذا الجناح متعاونين فى ذلك مع نواب حزب " الطريق الصحيح" إلى إصدار قانون فى ديسمبر ١٩٨٨ يسمح بارتداء الحجاب فى الجامعات، وشجع "اوزال" إصدار هذا القانون المعروف باسم "قانون الحجاب" ، وسواء كان موقف "اوزال" فى هذا الخصوص نبع من اعتبارات إسلامية أو أخرى مصلحية (استمالة النواب الإسلاميين وكانوا يشكلون نحو ربع نواب الحزب الحاكم)، فإن الأوساط العلمانية رأت آنذاك " أن التحالف بين نواب الحزبين يمثل انقلاباً فى البرلمان، وأن هذا القانون سيتحول إلى رمز لانتصار الأصوليين الإسلاميين وقدرتهم على الاستفادة من مناخ الحرية

والديمقراطية- فى ظل تعارض حظر الحجاب مع مبدأ الحرية فى المجتمع الديمقراطى – فى الضغط السياسى على مزيد من المكاسب التى تهدد الأساس العلمانى للجمهورية التركية".

ومع اعتراض الرئيس "أفرين" على قانون " الحجاب" بدعوى " تعارضه مع الدستور والعلمانية وإصلاحات أتاتورك"، تمت إحالة القانون إلى المحكمة الدستورية فى ١٩٨٩/١/٤ لتصدر الأخيرة قراراً بإلغاء هذا القانون وعدم دستوريته فى ١٩٨٩/٣/٧، وجاء فى نص هذا القرار" إن الحرية غير المتوافقة مع العلمانية لا ينبغى حمايتها أو الدفاع عنها، وإن ابداء الاحترام للقيم والأعراف الاجتماعية والدينية أمر يختلف عن إصدار قانون للحجاب أساس دينى وبما يشكل تدخلاً فى نظام الدولة الذى تم تطهيره من المبادئ الدينية ، وإن الحجاب كصورة غير عصرية للزى يتناقض مع القوانين الإصلاحية".

وانتقد "اوزال" هذا القرار فى اليوم التالى لصدوره وطالب بإعادة النظر فيه لأن "حظر الحجاب يتعارض مع التطور الديمقراطى الذى بلغته تركيا"،وأكد فى الوقت نفسه " أن حكومته تعارض ارتداء زى معين لأغراض دينية سياسية، واستخدام مسألة الحجاب كوسيلة للضغط لأغراض

سياسية"، وفى مقابل تأييد القرار والمطالبة باحترامه من جانب " إردال اينونو" زعيم "الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " SHP ونواب ووزراء الجناح الليبرالى فى حزب "الوطن الأم" الحاكم ، عارض القرار أعضاء التحالف الإسلامى- القومى فى الأخير، وإن انقسم هؤلاء بين فريق طالب بإجراء استفتاء شعبى بخصوص مسألة الحجاب (تزعم هذا الفريق وزير الدولة "يوسف بوزقورت أوزال" الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء ووزير التعليم "حسن جلال جوزال" ابن عم الأخير) وفريق آخر بقيادة "خليل شيفجين" و

"محمد كيشيكلر" طالب بحل المسألة عن طريق إعادة مناقشتها فى البرلمان. وشارك الفريق الأول فى موقفه عدد من نواب حزب "الطريق الصحيح" الذى كان زعيمه "دميريل" قد انتقد بدوره هذا القرار فى ١٩٨٩/٣/١٢ معتبراً " أن ارتداء الحجاب مسألة اقتناع دينى ليس لأحد حق التدخل فيها ، وأن مسألة الحجاب ضُخمت بأكثر مما تستحق"، ومضيفاً فى ١٩٨٩/٣/١٦ " أنه لامبرر للخوف من المتدينين ، وان نظام الحكم فى إيران لا يمكن تطبيقه فى تركيا ، وعلى الشعب التركى ألا يحاول البحث عن مثل هذا النظام وألا يخشى فى الوقت نفسه تحول تركيا إليه ذات يوم".

وبعد انتخابات مارس ١٩٨٩ المحلية التى تراجعت فيها شعبية الحزب الحاكم لعدة أسباب ، كان من بينها انقسامه إزاء مسألة الحجاب، سعى الحزب وقائده "أوزال" إلى تسوية المسألة عبر أسلوبين هما:

أ-الالتفاف حول قرار المحكمة الدستورية بحظر الحجاب ، عن طريق ممارسة ضغوط على المجلس الأعلى للتعليم لإلغاء قراره سالف الذكر، واصدر بالفعل هذا المجلس قراراً جديداً فى ١٩٨٩/١٢/٢٨ ألغى فعلياً قراره السابق حيث نص على "منح الجامعات حرية التصرف بشكل مستقل فى مسألة الزى ، بما لا يتعارض مع العلمانية وإصلاحات أتاتورك ، ودون أى تدخل لاحق من جانب المجلس فى هذه المسألة"، ومقابل ترحيب وزير التعليم" عونى أق يول" بهذا القرار فور صدوره وأمله فى أن يؤدى إلى حل المشكلة وتجنب الاستقطاب بين الطلاب، أكد رؤساء عدة جامعات تركية فى ١٩٩٠/١/١١ " أن القرار اتخذ تحت ضغوط شديدة من جانب الحكومة التى تضم عدة وزراء أصوليين، وأنه لا يمكن تطبيقه بسبب تعارضه مع قرار المحكمة الدستورية"، كما أكد رئيس هذا المجلس "د. إحسان دوغراماجى" فى

١٩٩٠/١٠/١٨ " أن المجلس ليس بمقدوره القيام بأى عمل آخر بصدد مسألة الحجاب، وأنه إذا كان هناك ما ينبغى عمله فيجب إصدار قانون جديد".

ب-إصدار قانون جديد من البرلمان فى ١٩٩٠/١٠/٢٥ للسماح بارتداء الحجاب فى الجامعات، حيث نص على "السماح بارتداء كافة أشكال الزى فى الجامعات، طالما أنها لا تتعارض مع النظم والقواعد المستقرة لكل جامعة"، وصدر القانون بفضل تحالف النواب الإسلاميين بالحزب الحاكم وحزب "الطريق الصحيح" مما أتاح لهم مواجهة معارضة نواب حزب SHP للقانون وكان مشروع القانون الذى قدمته الحكومة إلى البرلمان فى ١٩٩٠/١٠/٤ قد آثار انقسامات حادة بين أجنحة الحزب الحاكم، حيث ضغط النواب الإسلاميون من أجل إقراره"لحل مشكلة تعانى منها جماعة كبيرة من الطالبات الجامعيات" ، وعارضه الليبراليون " لأنه يشجع الجماعات الأصولية المناهضة للعلمانية".

من هذه المتابعة لتطورات مسألة الحجاب فى تركيا، وبصرف النظر عن كونها ماتزال مثارة حتى الآن بدرجة أو بأخرى، يمكن استخلاص نتيجة مهمة مؤداها أن النظام السياسى والمجتمع تمكنا فى مطلع التسعينيات من التوصل إلى حل ما لهذه المسألة وتجنب "مخاطر" اتساع نطاق المظاهرات الإسلامية آنذاك احتجاجاً على حظر الحجاب، وذلك بفضل الديمقراطية والتعددية الحزبية ومشاركة الإسلاميين فى الحياة السياسية والحزبية ، فضلاً عن دور "اوزال" وتوجهاته الإسلامية.

وقبل الانتقال إلى مؤشر آخر لسياسة "أوزال" الإسلامية، تتعين الإشارة إلى أن موقف "أوزال" إزاء مسألة "**آياصوفيا**" كان أقل وضوحاً فى التعبير عن توجهاته الاسلامية، ربما لتقديره شدة حساسية هذه المسألة فى ارتباطها بإصلاحات" أتاتورك" وبالعلاقات مع أوربا" المسيحية" . ثارت هذه المسألة

فى مواكبه مسألة الحجاب، حيث طالب الإسلاميون فى نهاية ١٩٨٩ بإعادة تحويل متحف "آيا صوفيا" فى "استانبول" إلى مسجد، بما يعنيه ذلك من إلغاء قانون صادر فى عهد "اتاتورك" فى ١٩٣٤/١١/٢٤ بتحويل "آيا صوفيا" إلى متحف بعد أن كانت المسجد الأول للدولة العثمانية منذ فتح "القسطنطينية" فى القرن الخامس عشر الميلادى وتحويل كنيستها الكبرى "آيا صوفيا" المبنية عام ٥٣٦ م إلى مسجد، حظى هذا المطلب بمساندة الإسلاميين فى "استانبول" ومدن آخرى أهمها "أنقرة" التى شهدت فى ديسمبر ١٩٨٩ حملة لجمع مليون توقيع من المؤيدين لإعادة فتح "آيا صوفيا" للصلاة، ففى مقابل سرعة حزب "الطريق الصحيح" فى التحرك لتوظيف هذه المسألة سياسياً إلى حد تقدمه فى ١٩٨٩/١٢/١٣ بمشروع قانون إلى البرلمان بشأن تحويل "آيا صوفيا" إلى مسجد وتلاوة القرآن طوال اليوم فى قصر "طوب قابى" ، انقسم الحزب الحاكم بين أعضاء التحالف الإسلامى القومى المطالبين الحزب والحكومة بتبنى موقف أكثر إيجابية إزاء المسألة لأنه "ليس بمقدور أحد أن يمنع المسلمين الذين يشكلون ٩٩% من سكان تركيا من ممارسة شعائرهم الدينية بما فى ذلك الصلاة فى آيا صوفيا"، وبين النواب والوزراء الليبراليين المعارضين لهذه الدعوة لأن "آيا صوفيا ذات مكانة دولية مهمة لا ينبغى المساس بها، ولا يجب السماح باستغلال هذه المسألة لما سيلحقه ذلك من أضرار كبيرة بصورة تركيا الدولية، فضلاً عن كونها مسألة مصطنعة فى ظل وجود العديد من المساجد فى استانبول وغيرها من المدن التركية"، واقترب موقف "اوزال" من هؤلاء الليبراليين ، حيث أشار فى ١٩٩٠/١/١٢ إلى " أن الوقت غير ملائم لإثارة مسألة آيا صوفيا فى ظل سعى تركيا إلى الانضمام إلى عضوية المجموعة الأوربية".

٢- **تطور التعليم الدينى** فى عهد "اوزال" بتأثير توجهاته والجناح الإسلامى فى حزبه ، كامتداد لتطوره منذ فترة الحكم العسكرى ١٩٨٠-١٩٨٣ ، وشكل هذا التطور مصدراً للخلاف بين أجنحة الحزب ، كما أثار انتقادات الأحزاب المعارضة وخاصة حزب SHP والأوساط العلمانية الأخرى التى رأت فيه استفادة من جانب" الأصوليين" من التطور الديمقراطى فى استراتيجيتهم الرامية إلى "غزو الدولة من الداخل". وعبر عن هذا التطور أكثر من مؤشر:

أ-زيادة عدد المدارس الدينية العليا وطلابها، فرغم ثبات عدد هذه المدارس فى الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ (٣٤١) مدرسة، إلا أن عدد طلابها زاد خلال الفترة نفسها من (٧٦) ألفاً إلى (٨٧) ألفاً وفى عام ١٩٨٩ زاد عدد المدارس إلى (٣٨٣) مدرسة وعدد طلابها إلى (٨٨) ألفاً، وشكل العدد الأخير نسبة (١٣%) من إجمالى طلاب التعليم الثانوى فى تركيا عام ١٩٨٩.

ب-زيادة عدد المدارس الدينية الأخرى، حيث وصلت فى مايو ١٩٩١ إلى (٣٧٥) مدرسة من المدارس الدينية المتوسطة ذات الثلاث سنوات وتضم (١٨) الف طالب ، و (٥١٩٧) مدرسة ابتدائية دينية بها (١٦٥,٢٨١) طالب.

جـ- زيادة الدعم المالى الحكومى للتعليم الدينى عبر مؤسسة الشئون الدينية – الأوقاف التى تملك (٣٧٠٤) عقارات متنوعة وشركات تجارية وفقاً لتقدير المصادر التركية فى أبريل ١٩٩٠، فضلاً عن مشاركتها فى مشروعات مالية مع الدول العربية النفطية مثل مؤسسة التمويل التركية – الكويتية المشتركة. ففى الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ بلغ الدعم المالى المقدم من هذه المؤسسة إلى (٥) آلاف مدرسة دينية ابتدائية (١,٥) مليار ليرة تركية

منها (١,٧٣٦,٣٠٠) مليون ليرة فى عام ١٩٨٩، وبلغت اسهاماتها خلال الفترة نفسها فى بناء المدارس الدينية (٥١٥,٢٨٠) مليون ليرة منها (١٩٣,٣٨٦) مليون ليرة فى عام ١٩٨٩، وقدمت فى العام الأخير منحاً دراسية قيمتها (٩٥٣,٩٥٥) مليون ليرة لـ (١٨٩٣١) من خريجى المدارس الدينية العليا (*) ، وفى نهاية عام ١٩٨٧ كان يتبع هذه المؤسسة (١٢) داراً لاستضافة وإقامة طلاب التعليم الدينى فى المرحلتين الثانوية والجامعية من مجموع (١١٤٠) داراً كان يقيم بها (٢١٢٣٠) من هؤلاء الطلاب، مع قيام الجمعيات والهيئات الدينية الأهلية بإدارة باقى هذه الدور.

د- مواصلة حكومات حزب " الوطن الأم" برئاسة" أوزال" السياسة المتبعة بعد انقلاب ١٩٨٠ بشأن السماح لخريجى المدارس الدينية العليا بالالتحاق بكافة الكليات الجامعية عدا الكليات العسكرية ، بل أن نائب الحزب "عادل كوجوك" عن "قونيا" اقترح خلال مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية فى ١٩٨٩/١١/٨ السماح لهؤلاء الطلاب بدخول الكليات العسكرية.

هـ- موافقة البرلمان التركى فى مايو ١٩٩١ على مشروع قانون مقدم من نواب الجناح الإسلامى بالحزب الحاكم (بعد تعديل صياغة الأولى من جانب الجناح الليبرالى فى الحزب) بشأن إعادة تنظيم المدارس الدينية ذات الثلاث سنوات بزيادة فترة الدراسة بها إلى خمس سنوات ، ومنح خريجيها دبلومات المدارس المتوسطة بشرط اجتيازهم اختبارات فى مواد إضافية أسوة بغيرهم من خريجى المدارس المهنية الأخرى غير المرتبطة بوزارة التعليم ، وبدون توافر هذا الشرط يعامل هؤلاء معاملة خريجى المدارس الابتدائية (لم يكن المشروع الأصلى يتضمن هذا الشرط) ونص القانون أيضاً على إعادة تنظيم إدارة التعليم الدينى بإدارة الشئون الدينية لتتولى إنشاء

(*) وصل سعر صرف الليرة التركية إلى (٢٨٠) ليرة للدولار فى نهاية ١٩٨٣ و (٨٣٥٦) ليرة للدولار فى نهاية ١٩٨٩.

مراكز للتعليم الدينى ودورات القرآن بما يحقق سلطة أكبر للدولة على نشاطات المدارس الدينية.

إضافة إلى ذلك الاهتمام بالتعليم الدينى وتطوره، شهدت حكومات"أوزال" قيام بعض الوزراء الإسلاميين باتخاذ أو التوصية باتخاذ تدابير "إسلامية" بشأن التعليم" العلمانى" فوزير التعليم " وهبى دينتشرلر" فى عامى ١٩٨٣و١٩٨٤ منع تدريس نظرية "داروين" فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وأمر بارتداء الفتيات ثياباً أكثر احتشاماً فى استعراضات واحتفالات عيد الشباب والرياضة فى ١٩ مايو من كل عام، وأوصى بتدريس اللغة العربية فى المدارس المتوسطة والتعريف بالفلسفة الإسلامية فى الكتب المدرسية.(٣٦)

وتزعم حزب "اينونو" SHP القوى العلمانية المعارضة لتطور التعليم الدينى فى عهد "أوزال"، حتى أن نواب الحزب طالبوا إبان مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية العامة فى ١٩٨٩/١١/٨باغلاق كافة المدارس الدينية فى تركيا بدعوى "انها تغرس التعصب الدينى الذى يوفر بيئة ملائمة للحركات الأصولية المتطرفة" وفى تقرير أصدره فى ١٩٩١/٤/٢٠ عن "العلمانية والأصولية" ، أوصى الحزب باتخاذ مجموعة من التدابير "لحماية العلمانية من مخاطر نمو الاتجاهات الأصولية" وكان منها على صعيد التعليم : "تحويل المدارس الدينية العليا إلى مدارس مهنية ، وتحويل المقررات الدينية فى المدارس إلى مواد اختيارية ، وتغيير بنية إدارة الشئون الدينية ".

٣- **تطور النشاطات المالية والاقتصادية الإسلامية** فى عهد حكومات "أوزال" الذى أتاحت سياسته الاقتصادية الليبرالية الفرصة للعناصر المالية و "البورجوازية" الإسلامية لتأسيس شركات كبرى، وساهم فى ازدياد نمو هذه الشركات اهتمام"أوزال" بالتجارة مع الدول العربية والإسلامية ولاسيما مع

السعودية والكويت، مع دخول شقيقه "قورقوت أوزال" كشريك مهم في الاستثمارات المشتركة مع السعوديين والكويتيين. وكان من القرارات الأولى "لاوزال" فور توليه رئاسة الحكومة، قراره في ١٩٨٣/١٢/١٦ بإنشاء مؤسستين للتمويل الإسلامى بالمشاركة مع السعودية: "مؤسسة فيصل للتمويل" وللسعودية (٩٠%) من رأس مالها و"دار البركة التركية" وللسعودية (٨٠%) من رأس مالها ، ولحقت بهما فى نهاية ١٩٨٨ "شركة الأوقاف المالية التركية-الكويتية" وحصة الكويت (٦١%) من رأس مالها. وتقع المراكز الرئيسية لهذه المؤسسات العاملة وفق نظام المشاركة في الربح والخسارة فى "استانبول" ، مع انتشار فروعها فى عدة مدن تركية (بلغ عددها خمسة عشر فرعاً حتى يناير ١٩٩٠)

وتتمتع هذه المؤسسات بوضع متميز نسبياً مقارنة بالمصارف الأخرى بموجب القرار المنشئ لها عام ١٩٨٣ ، كانخفاض معدلات الاحتياطى لديها إلى (١%) من قيمة الودائع مقابل (١٣%) للمصارف الأخرى، وانخفاض معدلات السيولة لديها إلى (٢٠%) من قيمة الودائع مقابل (٣٠%) لغيرها، مما يعنى انخفاض تكلفة التمويل لديها، ويفسر ارتفاع معدلات نمو أرباحها رغم قيامها بتوزيع (٨٠%) من إجمالى أرباحها كعوائد للمودعين.

وتحقق هذه المؤسسات تطوراً ملموساً في مجالات الإبداع والاستثمار . ففى نهاية ١٩٨٧ بلغ مجموع الودائع لدى " مؤسسة فيصل " و " دار البركة " حوالى (١٦١) مليار ليرة بنسبة (١,٨١%) من إجمالى الودائع فى القطاع المصرفى التركى ، وبلغ معدل نمو الودائع لديهما فى العام نفسه (١١٢%) مقابل (٢٨%) لدى المصارف الأخرى . وبين عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ زادت أرباح المؤسسة الأولى بنسبة (٥٣%) لتصل إلى (٤) مليارات ليرة ، وزادت أرباح الثانية بنسبة (٢٦%) إلى (٥,٨٥) مليار ليرة . وفى نهاية ١٩٨٩ بلغ

إجمالى الودائع لدى المؤسسات الثلاث (٥٣٨,٢) مليار ليرة بنسبة (١,٣%) من إجمالى الودائع . (*)

وتعرضت ، وما تزال ، هذه المؤسسات لانتقادات الأوساط العلمانية على أرضية أكثر من اعتبار : قيامها " بتجميع المدخرات باستغلال المعتقدات الدينية ، مما يعنى الانتقال باستغلال الدين فى الحياة السياسية من جانب بعض الأحزاب إلى النظام المصرفى " ، و " إتاحتها الفرصة أمام الإسلاميين للتغلغل فى الاقتصاد التركى " ، و " سماتها ونشاطاتها المناهضة للعلمانية كتقديم قروض ميسرة لمعارض الكتب الإسلامية والصحف ومشروعات أخرى إسلامية التوجه ، واهتمامها بدعم فروعها فى قونيا كمركز للحركة الأصولية ، وخلو مراكزها وفروعها من صور أتاتورك ، وانخفاض نسبة الإناث العاملات فيها وتحجبهن " .

٤- **زيادة تأثير الطرق الدينية** فى عهد حكومات " أوزال" الذى اتصف بقدر كبير من " التسامح " إزاء حرية عمل هذه الطرق وتأثيرها فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ، رغم أنها محظورة قانوناً بحكم " تهديدها للعلمانية " . وفسر باحث تركى " علمانى " هذا " التسامح " فى ١٩٨٩/١١/٢٢ " بأنه نابع من اعتقاد السلطة الحاكمة بإمكانية الاعتماد على الإسلام كوسيلة فعّالة فى مواجهة القوى اليسارية والشيوعية " (٣٦).

ثالثاً الأداء السياسى "للرفاه" و "الفضيلة" : وقضايا الهوية والعلمانية والعلاقات مع الغرب ١٩٨٣-٢٠٠٠م:

ارتبطت الحركة الإسلامية التركية وصعودها فى الثمانينيات والتسعينيات (حتى يناير ١٩٩٨) سياسياً وحزبياً بحزب " الرفاه " RP بزعامة " أربكان

(*) سعر صرف الليرة التركية (١٠١٨,٣٥) ليرة للدولار فى نهاية ١٩٨٧ و (٨٣٥٦) ليرة للدولار فى نهاية ١٩٨٩ .

" منذ تأسيس الحزب عام ١٩٨٣ ورئاسة الأخير له منذ عام ١٩٨٧ ليحقق عبره زيادة متواصلة فى شعبيته فى الانتخابات العامة والمحلية وصولاً به إلى احتلال المركز الأول فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ البرلمانية، ليرأس بعد سته أشهر (يونيو ١٩٩٦) أول حكومة فى تاريخه السياسى بالائتلاف مع حزب " الطريق الصحيح " ، وهى أيضاً أول مرة فى تاريخ تركيا منذ تأسيس جمهوريتها برأس الحكومة فيها سياسى إسلامى التوجه ، وانهارت الحكومة بعد عام (يونيو ١٩٩٧) بفعل ضغوط العسكريين والعلمانيين ، وتعرض الحزب للحظر ومنع زعيمه – وآخرين من رفاقه – من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات فى يناير ١٩٩٨ ، وامتد هذا الحظر لاحقاً (مارس ٢٠٠٠) بالنسبة إلى " أربكان ليصبح مدى الحياة ، ويظهر " الفضيلة " لاستكمال " مسيرة " سلفه ويتعرض بدوره لضغوط قد تنتهى بحظره بالرغم من حرصه على الاتصاف بقدر أكبر من " الحذر " فى التعامل مع العسكريين والعلمانيين ، وهى سمة لم يكن " اربكان " نفسه مفتقداً إليها وخصوصاً إبان رئاسته للحكومة .

وفيما يلى متابعة لأبرز معالم التطور السياسى " للرفاه " ووريثه " الفضيلة " ، وعوامل هذا التطور، ومدى التغير والاستمرار فى توجهات " الرفاه" وزعيمه " أربكان " إزاء مسائل داخلية وخارجية وثيقة الصلة بموضوع هذه الدراسة ولا سيما العلاقات مع أوروبا قبل رئاسته للحكومة وخلالها ، وتوجهات " الفضيلة " بشأن المسألة الأخيرة نفسها . (٣٧)

١- حزب " الرفاه " فى السياسة التركية يوليو ١٩٨٣-٦ يونيو ١٩٩٦

تأسس " الرفاه " فى ١٩٨٣/٧/١ كامتداد لحزب " السلامة الوطنى " المحظور فى ١٦ /١٩٨١/١٠، وانتخب " اربكان " رئيساً له فى

١٩٨٧/١٠/١١ بعد الاستفتاء الشعبى فى ١٩٨٧/٩/٦ بشأن رفع الحظر السياسى على قادة أحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ ، ولكنه تولى زعامته فعلياً خلال تلك الفترة ١٩٨٣- ١٩٨٧ التى تولى فيها " أحمد تكدال" رئاسة الحزب

وشارك " الرفاه " بفاعلية، منذ تأسيسه وحتى حظره، فى الحياة السياسية والانتخابات العامة والمحلية باستثناء انتخابات ١٩٨٣ البرلمانية التى منعه العسكريون من خوضها . ويمكن متابعة تطور الأداء السياسى للحزب فى هذه الانتخابات على النحو التالى .

١- انتخابات مارس ١٩٨٤ المحلية نال فيها الحزب (٧٧٨,٦٢٢) ألف صوت بنسبة (٤،٤%) من إجمالى الأصوات ، وفاز بأمانة بلدية واحدة من مجموع (٦٧) بلدية كبرى . ورغم " تواضع " هذه النتيجة التى جعلت " الرفاه " يأتى فى المركز الأخير بين الأحزاب المشاركة فى تلك الانتخابات ، إلا أنها تعد " مقبولة " باعتبارها التجربة الانتخابية الأولى للحزب الذى كان ما يزال يؤسس نفسه ويعيد بناء كوادره وهياكله ، فضلاً عن أثر غياب " أربكان " وانضمام كثير من قيادات وعناصر حزبه السابق " السلامة الوطنى " إلى حزب " الوطن الأم " الذى ذهبت إليه معظم أصوات الإسلاميين فى تلك الانتخابات .

٢- انتخابات أكتوبر ١٩٨٧ البرلمانية شكلت بداية استعادة " الرفاه " لقوة سلفه " السلامة الوطنى " فى السبعينيات ، خصوصاً مع تولى " أربكان " رئاسة الحزب ، حيث ارتفعت أصواته إلى (٤٢٥و٧١٧و١) مليون صوت بنسبه (٧,٢%) من إجمالى الأصوات ، بيد أن هذه النسبة لم تتح للحزب دخول البرلمان لانخفاضها عن الحد الأدنى للنسبة اللازمة لذلك (١٠%) ، وإن كان قد نجح فى تحسين ترتيبه باتجاه الابتعاد عن المرتبة الأخيرة التى

شغلها حزب " الديمقراطية الإصلاحية " (٠,٨%) ، كما أن نتيجته كانت أفضل من حزب " العمل القومى " MCP التى لم تتجاوز (٢,٩%) .

٣- انتخابات مارس ١٩٨٩ المحلية شهدت تقدم " الرفاه " إلى المركز الرابع بين الأحزاب السبعة المشاركة فيها من حيث نسبة التصويب لصالحه (٩,٨٣%) مقابل (٢٨,٣٦%) للحزب " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " SHP و (٢٥,٣٧%) لحزب " الطريق الصحيح " DYP و (٢١,٨٨%) لحزب "الوطن الأم " الحاكم ANAP ، وشغل "الرفاه" المركز الثالث بين هذه الأحزاب من حيث عدد المحافظات/البلديات التى فاز فيها مرشحوه فى انتخابات الإمناء (٥) محافظات من بينها " قونيا" و " سيواس " و"شانلى أورفا" مقابل (٤٠) محافظة لحزب SHP و (١٦) لحزب DYP و (٢) فقط للحزب الحاكم . ويعزى ذلك إلى عوامل مرتبطة عموماً بتراجع شعبية " الوطن الام " كالتضخم وارتفاع نفقات المعيشة والتفاوت الاجتماعى والفساد السياسى ، فضلاً عن وضوح موقف " الرفاه " وزعيمه إزاء مسألة الحجاب سالفة الذكر بدرجة أكبر من الحزب الحاكم على نحو ساعده على جذب عدد أكبر من أصوات الناخبين الإسلاميين . وكان " أربكان " قد ذكر فور صدور قرار المحكمة الدستورية فى ١٩٨٩/٣/٧ بإلغاء قانون الحجاب " أنه من الضرورى إلغاء الحظر المفروض على ارتداء الحجاب ، لأن الحجاب جزء من الزى القومى وحظره يتعارض مع حقوق الإنسان والعلمانية ذاتها ، وأن للناس الحق فى التعبير عن الاحتجاج ضد هذا الحظر كوسيلة لمقاومة الضغوط التى تمس حقوقهم الطبيعية " .

٤- انتخابات أكتوبر ١٩٩١ البرلمانية المبكرة خاضها " الرفاه " متحالفاً مع حزبى " الديمقراطية " الإصلاحية " و " العمل القومى " ، ونال التحالف (٦٢) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٤٥٠) مقعداً وبعد الانتخابات

انسحب الحزبان الأخيران من التحالف وعاد الأخير إلى اسمه القديم؛ السابق لانقلاب ١٩٨٠؛ "الحركة القومية " MHP ، ونال التحالف أكثر من (٤,١٢) مليون صوت بنسبة (١٦,٩%) من إجمالى الأصوات ، ورغم صعوبة تقدير نسبة أصوات كل حزب من أحزاب التحالف ، إلا أن البعض قدر أن "الرفاه " حصل على ما يتراوح بين ١١-١٢% من إجمالى الأصوات . وأتاحت هذه النتيجة " للرفاه" شغل (٤٠) مقعداً فى البرلمان ليحتل المركز الرابع بين الأحزاب الممثلة فى البرلمان بعد " الطريق الصحيح " (١٧٨) مقعداً و " الوطن الأم " (١١٥) مقعداً و " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " (٨٨) مقعداً . وهكذا تمكن " أربكان " بعد (١١) عاماً من انقلاب ١٩٨٠ من العودة إلى البرلمان على رأس حزب له ثقله السياسى ليمارس معارضة نشطة للكثير من السياسات الداخلية والخارجية للائتلاف الحاكم من حزبى "الطريق الصحيح " و " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " برئاسة " دميريل" حتى مايو ١٩٩٣ وخليفته "تشيللر " حتى الانتخابات البرلمانية اللاحقة فى ديسمبر ١٩٩٥ .[*]

٥- انتخابات مارس ١٩٩٤ المحلية وحقق فيها " الرفاه " تقدماً كبيراً باحتلاله المركز الثالث بين الأحزاب المشاركة فيها ، حيث نال (١٩,١%) من إجمالى الأصوات مقابل (٢١,٤%) لحزب DYP و(٢٠,٤%) لحزب ANAP ، وفاز لأول مرة برئاسة أهم بلديتين فى تركيا وهما " استانبول " و" انقره " و(٢٦) بلدية أخرى فى وسط وجنوب شرق الأناضول . يعود

---

[*] فى فبراير ١٩٩٥ اندمج " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى " SHP و " الشعب الجمهورى " CHP تحت اسم الأخير وقيادته " ديتر بايكال" وكان الأخير قد كون حزبه أصلاً فى سبتمبر ١٩٩٢ نتيجة انشقاق عن SHP . وفى ١٩٩٥/٩/٢٠ انهارت حكومة " تشيللر " إثر انسحاب حزب CHP بسبب احتجاجه على إخفاقها فى مواجهة المشكلات الاقتصادية ومطالبته بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل موعدها المقرر فى نوفمبر ١٩٩٦ . وشكلت "تشيللر " حكومة أقلية من حزبها انهارت بدورها فى ١٩٩٥/١٠/١٥ بعد تصويت البرلمان بسحب الثقة منها. أعقبها تشكيل حكومة ائتلافية من حزبها و CHP فى ١٩٩٥/١٠/٣١ بعد أربعة أيام من موافقة البرلمان على مشروع قانون بإجراء انتخابات مبكرة فى ١٩٩٥/١٢/٢٤.

تزايد عدد المصوتين لصالح "الرفاه " فى هذه الانتخابات إلى (٤٥٩و٩٤٨و٥) ملايين إلى تنامى الشعور الإسلامى فى تركيا ، وفاعلية الحملة الانتخابية للحزب وقدرتها على اجتذاب أكثر من (٤٠%) من أصوات الناخبين فى المدن الكبرى ممن كانوا قد صوتوا فى انتخابات ١٩٨٩ المحلية لصالح حزبى DYP و SHP ، المشاركين فى الحكومة، باستغلال حالة عدم الرضا عن سياسة الحكومة فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية . ومما يؤكد ذلك أن "الخاسر الأكبر" فى هذه الانتخابات كان حزب SHP الذى انخفضت نسبة التصويت لصالحه مقارنة بانتخابات ١٩٨٩ من (٢٨,٣٦%) إلى (١٣,٦%) وعدد بلدياته من (٤٠) إلى (١١) بلدية .

٦-انتخابات ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ البرلمانية المبكرة حقق فيها " الرفاه " المركز الأول بحصوله على أصوات (٤٥٠و٠١٢و٦) ملايين ناخب بنسبة (٢١,٣٢%) من إجمالى الأصوات و (١٥٨) مقعداً من مجموع (٥٥٠) مقعداً مقابل (١٩,٢٠%) و (١٣٥) مقعداً لحزب DYP و (١٩,٦٦%) و (١٣٢) مقعداً لحزب ANAP و (١٤,٦٥%) و (٧٦) مقعداً لحزب " اليسار الديمقراطى " DSP و (١٠,٦٩%) و (٤٩) مقعداً لحزب CHP ، وأخفق " أربكان فى تكوين حكومة ائتلافية بسبب رفض الأحزاب الأخرى " العلمانية" التعاون معه بتأثير القوى الأخرى (المؤسسة العسكرية بوجه خاص) المعارضة لتوليه السلطة . ساهم " أربكان " ونواب حزبه من خلال المعارضة النشطة فى البرلمان ، ضمن عوامل أخرى ، فى دفع حكومة "مسعود يلماز " الائتلافية المشكلة فى ١٩٩٦/٣/٣ من حزبى ANAPو DYP إلى الاستقالة فى ١٩٩٦/٦/٦ .

٧-انتخابات ٣ يونيو ١٩٩٦ المحلية الجزئية وجرت فى (٤١) بلدية ، وعزز فيها " الرفاه " وضعه السياسى باحتفاظه بالمركز الأول بحصوله

على (٣٣,٥%) من إجمالى الأصوات مقابل (٢٠,٩%) لحزب ANAP و (١١,٩%) لحزب DYP و (٩,١%) لحزب DSP و (٦,٧%) لحزب CHP ، وكانت نتائج هذه الانتخابات عاملاً مهماً –ضمن عوامل أخرى – فى صرف الأنظار عن الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة خشية ازدياده قوة " الرفاه " ، وفى الدفع نحو تشكيل ائتلافى حكومى بين " الرفاه " و " الطريق الصحيح " فى ١٩٩٦/٦/٢٩ .

٢- برنامج " الرفاه " وتوجهاته السياسية قبل وصوله إلى السلطة فى يونيو ١٩٩٦

رغم توجهاته الإسلامية من منطلق منظوره القومى ، كان " الرفاه " حريصاً على تأكيد أنه ليس حزباً دينياً ، كما تبنى زعيمه " أربكان" موقف المعارضة لتأسيس أحزاب دينية فى تركيا . ففى ١٩٨٩/١٢/١٧ ذكر " اربكان ": " أنه فى حاله إلغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التى تحظر إنشاء أحزاب دينية وتجرم نشر الدعاية الدينية والقيام بنشاطات أصولية مناهضة للعلمانية ، لن تكون هناك إمكانية أو حاجة لتأسيس حزب إسلامى يعلن أن الإسلام منظوره والقرآن دستوره ، فلا يمكن لمثل هذا الحزب أن يظهر أو ينجح لأن الأحزاب تؤسس لحل مشكلات المجتمع ولا يمكن أن تستند إلى الدين، ولن يقدم مثل هذا الحزب حلولاً جوهرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى تركيا... ولن يعيد حزب الرفاه تنظيم نفسه فى حالة إلغاء هذه المادة لأنه أنشئ فى ظل القانون القائم، ولا يمكن لهذه المادة أن تؤثر بأى شكل على سياسة الحزب" ولم يتأثر الحزب بالفعل بإلغاء هذه المادة بموجب قانون أصدره البرلمان فى إبريل ١٩٩١ ، وحرص "أربكان" على أن يؤكد مجدداً عقب انتصار حزبه فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ البرلمانية "أن الرفاه ليس حزباً إسلامياً بل حركة سياسية".

وعلى غرار سلفه "السلامة الوطنى" ، عّبر "الرفاه" فى برنامجه وأيديولوجيته عن المنظور القومى القائم على الجمع بين التوجهات الإسلامية والقومية ، وإن تم التعبير عن التوجهات الإسلامية بمفهوم "النظام العادل" عوضاً عن "النظام الإسلامى" الذى لم يرد فى وثائق الحزب الرسمية لتجنب الحظر المفروض من جانب الدستور وبعض القوانين على النشاطات ذات النزعة الدينية أو العرقية أو المسببة للتفرقة الاجتماعية. وساعد على غلبة الوزن النسبى للتوجهات والقيم الإسلامية فى هذه "التوليفة" تميز موقف "الرفاه" عن الأحزاب الأخرى إزاء مسائل معينة من أهمها العلمانية والعلاقات مع الغرب."الرفاه" والعلمانية

عبر حزب "الرفاه" بسبب توجهاته الإسلامية عن مواقف معارضة لمفهوم العلمانية المطبق فى تركيا منذ تأسيس الجمهورية ، وجعل هذا المفهوم هدفاً مركزياً لحركته السياسية والفكرية، واعتمد الحزب وقائده فى انتقاد العلمانية على عاملين أساسيين:

١- إن العلمانية تعبر عن "عقلية المحاكاة والتقليد " للغرب ذى الثقافة القائمة على سيادة القوة والمتعارضة مع الثقافة القومية والتاريخية للأمة التركية.

٢- إن الدولة التركية لا تطبق العلمانية بمعناها السائد فى الغرب، أى فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل أى طرف منهما فى شئون الآخر، إذ أن هذه الدولة تتدخل من خلال الدستور والقوانين فى الشئون الدينية وتفرض حظراً على النشاطات الدينية وتقوم بممارسات مخالفة للعلمانية "كفرض زى معين ، وعدم منح جوازات السفر للمحجبات ، ووضع عراقيل أمام الراغبين فى أداء فريضة الحج".

ومن الملاحظ أن "أربكان" كان يتجنب الحديث أو الانتقاد المباشر للعلمانية وتطبيقها فى الفترة السابقة لتحول تركيا إلى التعددية الحزبية، وتحديداً فترة "أتاتورك" ، كما أنه كان حريصاً فى انتقاده للعلمانية على التركيز على جانب الحريات الدينية دون إبراز موقفه بوضوح إزاء دور الدولة – بمعزل عن الدين – فى الحياة السياسية والاجتماعية لتجنب الوقوع فى انتهاك الدستور والقوانين وإن كان آخرون من عناصر الحزب وكوادره لم يلتزموا بهذا الحذر، ومنهم "إبراهيم خليل جيليك" أمين الحزب فى "شانلى أورفا" الذى صرح فى ١٩٨٩/٤/١٥ بعد أقل من شهر من فوزه فى انتخابات ١٩٨٩/٣/٢٦ المحلية " بأنه ليس من أنصار العلمانية أو أتاتورك" ، مما أدى إلى مثوله أمام محكمة أمن الدولة "بأنقرة" بتهمة " انتهاك العلمانية والدعوة إلى العودة إلى الإسلام " وحبسه على ذمة هذه القضية لمدة أسبوعين من ١٦ – ٣٠ إبريل ١٩٨٩. وكان "جيليك" قد أثار قبل ذلك انتقادات العلمانيين الأتراك بسبب إثباته "الاقتران بزوجتين" فى إقرار الذمة المالية لدى توليه رئاسة هذه البلدية بما يتعارض مع حظر تعدد الزوجات بموجب القانون التركى ، رغم انتشار هذا فعلياً فى مناطق تركيا الجنوبية والشرقية بوجه خاص.

٣- "الرفاه" والعلاقات مع أوروبا والغرب وإسرائيل والعالم الإسلامى:

انطلاقاً من المنظور القومى "للرفاه" ، كانت رؤية الحزب وزعيمه (قبل رئاسته للحكومة) تقوم على ما يلى :

١- معارضة أى تقارب أو تكامل بين تركيا وأوروبا وأمريكا وإسرائيل ، وكلها قوى مترابطة، ذلك أن انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية – الاتحاد الأوروبى يشكل "انتحاراً" لأنه يؤدى إلى تقويض المصالح التركية الحقيقية وتهديدها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ فمن الناحية

الاقتصادية تبرز مخاطر القضاء على الصناعة الوطنية فى ظل إغراق السوق التركية بالمنتجات الأوروبية ، فضلاً عن معارضة المجموعة حرية انتقال العمالة التركية عبر دولها ومن الناحية السياسية لا تحتاج تركيا إلى الغرب كى تصنع قوانينها ، وليس من مصلحتها التنازل عن سيادتها للغرب الذى سيدفعها إلى محاربة المسلمين جنباً إلى جنب مع إسرائيل ومن الناحية الثقافية فإن الثقافة الغربية، القائمة على القوة والتمييز العنصرى ثقافة خطرة وغير إنسانية وتعانى من التحلل والانحدار وتؤدى بالغرب إلى التدخل ضد الشعوب الأخرى اعتماداً على ما يملكه من قوة ، وليس من صالح تركيا تحمل أوزار هذه الثقافة والابتعاد عن ثقافتها القائمة على سعادة الإنسان لاستنادها إلى الإيمان – الإسلام بدعوته إلى العدل والحق والمساواة وعدم التمييز؛ وبالتالى لا يُعقل أن يتم فصل (٦٠) مليون تركى (عام ١٩٩٠) عن العالم الإسلامى الذى يتجاوز مليار نسمة باتجاه الانضمام إلى مجتمع مسيحى – المجموعة الأوروبية لا يتجاوز (٤٠٠) مليون نسمة.

٢- انضمام تركيا وقيادتها لمجموعة – كتلة إسلامية جديدة كأفضل خيار خارجى لها ينسجم مع مصالحها وماضيها الإسلامى ، فضلاً عن كونها مؤهلة لقيادة هذه المجموعة لعوامل تاريخية وجغرافية ولتقدمها التكنولوجى مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى ، وستضم المجموعة كافة البلدان الإسلامية فى إطار " منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية " المستندة إلى الحق على عكس منظمة الأمم المتحدة الحالية القائمة على القوة والمؤسسة لإسرائيل والعاملة على حمايتها ، والهدف من المنظمة المقترحة تحويل العالم الإسلامى إلى كتلة عالمية واحدة قوية ومؤثرة ، و "منظمة للتعاون الدفاعى المشترك للدول الإسلامية " هدفها وقف الظلم ومنع العدوان وإقرار الحق والعدالة ، و"سوق إسلامية مشتركة" لتحقيق التعاون الاقتصادى بين هذه

الدول ، والانتقال إلى " وحدة نقد إسلامية مشتركة" يتم تداولها فى كافة هذه الدول بهدف " التحرر من الدولار الأمريكى الذى يخدم الإمبريالية والصهيونية".

٣- " الرفاه" فى السلطة ومواقفه تجاه العلمانية والعلاقات مع أوروبا والعالم الإسلامى

كُلف "أربكان" بتشكيل الحكومة الجديدة فى ١٩٩٦/٦/٧، وأجرى لهذا الغرض مشاورات مع قادة الأحزاب اليمينية واليسارية ، وانتهت مفاوضاته مع "تشيللر" زعيمة "الطريق الصحيح" DYP إلى إعلان اتفاق حزبيهما فى ١٩٩٦/٦/٢٩ على تشكيل حكومة ائتلافية على أساس تولى "أربكان" رئاستها لمدة عامين حتى يونيو ١٩٩٨ وتعقبه فى العامين التاليين " تشيللر" وتتولى أيضاً فى الفترة الأولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية. ضمت الحكومة (٢٧) وزارة ، منها (١٤) للرفاه (وزارات الطاقة وتولاها رجائى قوطان ، والمالية ، والاسكان والمرافق ، والعدل، وعشر وزارات دولة إحداها للشئون الاقتصادية وتولاها عبد الله جول)، ونال الشريك الأصغر DYP أربعة وزارات مهمة (الخارجية ، والدفاع ، والتعليم ، والصناعة والتجارة) وتسع وزارات دولة إحداها الوزارة المسئولة عن رئاسة الشئون الدينية.

وبرغم دور المؤسسة العسكرية **القوية فى منع "الرفاه" بعد انتخابات ١٩٩٥ من المشاركة فى السلطة، وتشجيعها لحزبى " يلماز" و "تشيللر" على تكوين حكومة فى مارس ١٩٩٦ ، إلا أن انهيار الأخيرة بعد ثلاثة أشهر دفعها إلى تغيير موقفها لاحتواء الأزمة السياسية القائمة عبر "السماح" بتكوين ائتلاف بين "الرفاه" الإسلامى التوجه و"الطريق الصحيح" ذى التوجه العلمانى ، وذلك على أساس أن من شأن وجود شريك علمانى**

وغربى التوجه ويحتكر الوزارات الأساسية فى الائتلاف ، فضلاً عن قيام المؤسسة العسكرية فعلياً بدور " القابض على التوازن " بين الطرفين ، تقييد حرية حركة " الرفاه" وزعيمه فى اتخاذ قرارات داخلية أو خارجية لا تتفق ورؤى هذه المؤسسة والقوى العلمانية الأخرى ومصالحها، ولاسيما ما يتعلق منها بالحفاظ على الجمهورية العلمانية القائمة والسعى إلى تدعيم العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة وكذا إسرائيل.

وفى ضوء تقدير "أربكان" لهذا الواقع ومعطياته، وخبراته السابقة فى السبعينيات فى الائتلاف مع شركاء مختلفين أيديولوجياً ، واتصافه "بالواقعية والعملية" ، جاءت مواقفه الفعلية فى معظمها مغايرة لتوجهاته السياسية "المعلنة" وبرنامج حزبه قبل يونيو ١٩٩٦ سواء بصدد القضايا الداخلية أو الخارجية :

١- العلمانية: تعهد "أربكان" باحترام المبادئ العلمانية للجمهورية التركية فى بيان تشكيل حكومته فى ١٩٩٦/٦/٢٩ ، وحرص فور توليه رئاسة الحكومة – فى سابقة هى الأولى من نوعها – على زيادة ضريح "أتاتورك" حيث تعهد مجدداً بالحفاظ على مبادئ الجمهورية التى أسسها الأخير.

٢- العلاقات مع أوروبا وأمريكا وإسرائيل : تعهد "أربكان" فى بيان تشكيل حكومته " بمواصلة السعى لاندماج تركيا فى الاتحاد الأوروبى ، والالتزام بجميع المعاهدات الدولية التى وقعتها تركيا مع دول العالم "، غير أنه أبدى تحفظات دون ذكر تفاصيل – على "المعاهدات التى تتناقض مع الأمن القومى التركى". واعتبر المراقبون ذلك إشارة إلى الاتفاق العسكرى المبرم مع إسرائيل فى ديسمبر ١٩٩٥ والمعلن فى فبراير ١٩٩٦ الذى كان " الرفاه " قد عارضه مؤكداً أنه سيعيد النظر فيه فور وصوله إلى

السلطة، وهو مالم يحدث، حيث اسفرت ضغوط العسكريين الأتراك عن تطوير التعاون / التحالف العسكرى مع إسرائيل بشكل ملموس فى عهد حكومة "أربكان" .[٣٨] وعلى صعيد العلاقات التركية – الأمريكية ، ورغم إشارة مصادر أمريكية فى بداية تولى "أربكان" السلطة إلى انزعاج الإدارة الأمريكية من "التعامل مع دولة حليفة فى الناتو – تركيا – يقودها رجل – أربكان– مناوئ لحلف الأطلسى ومعاد للسامية وإسلامى التوجه ، حتى لو كان يتصرف بقدر كبير من التعقل" ، كما عبرت عن "الانزعاج" من جولة أربكان "الإسلامية" التى بدأها بزيارة إيران التى وقع معها فى ١٩٩٦/٨/١٢ اتفاقية ضخمة مدتها (٢٢) عاماً وقيمتها (٢٠) مليار دولار لاستيراد (٤) مليارات م٣ سنوياً من الغاز الطبيعى رغم حظر قانون "داماتو" الأمريكى مثل هذه الاستثمارات الضخمة فى إيران من جانب الدول الأخرى ، وعبرت الخارجية الأمريكية فى ١٩٩٦/٩/٣٠ عن انزعاجها أيضاً من زيادة " أربكان" لليبيا ،إلا أن "القيود" المفروضة على "أربكان" من شريكة العلمانى فى الائتلاف ومن المؤسسة العسكرية دفعته إلى عدم المساس بهذه العلاقات وبعضوية تركيا فى "الناتو" وباستخدام قواعدها الجوية فى مراقبة منطقة "الحظر الجوى" فى شمال العراق .[٣٩]

وعودة إلى العلاقات التركية – الأوروبية ، يُلاحظ أن حرص العسكريين الأتراك إبان صراعهم مع "أربكان" على إبراز وجود "إجماع تركى" على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى كهدف استراتيجى أعلى للدولة تدعمه كافة القوى التركية يفسر اهتمامهم بالتشديد فى بيان مجلس الأمن القومى الصادر فى ١٩٩٧/٢/٢٨ والموقع عليه من جانب " أربكان" على : "أن انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبى خيار استراتيجى لن يتم التراجع عنه ، وهدف له الأولوية على ما عداه، ويتطلب مساهمة كافة

المؤسسات الرسمية والمدنية التركية ؛ وأن التكامل مع أوروبا ليس سياسة حزب أو حكومة وإنما خيار استراتيجى للدولة وسياسة معتمدة من كل القوى فى تركيا عسكرية ومدنية .."[٤٠]

٣- العلاقات مع الدول العربية والإسلامية : **أكد " أربكان" فى بيان حكومته "أن حكومته سوف تسعى لتوسيع نطاق العلاقات مع دول العالم الإسلامى ووسط آسيا والبلقان التى تربط تركيا بها علاقات روحية وتاريخية" ولم يشر هذا البيان ، أو سياسات "الرفاه" وزعيمه إبان المشاركة فى السلطة، إلى هدف الحزب وفق برنامجه سالف الذكر " بانضمام تركيا وقيادتها لمجموعة أو كتلة إسلامية جديدة"، ويُلاحظ فى هذا الصدد أن حرص الدولة التركية على تغيير اسم "مجموعة الثمانى الإسلامية" المرتبطة بمبادرة "أربكان" إلى "مجموعة الثمانى للتنمية" D8 وفق ما ورد فى إعلان "استانبول" الصادر فى ختام قمتها الأولى فى ١٩٩٧/٦/١٥ عبر بالأساس عن اهتمامها وقواها العلمانية العسكرية والسياسية "بألا تبدو عضويتها فى هذه المجموعة وفى منظمة المؤتمر الإسلامى بديلاً عن هدفها الاستراتيجى المرتبط باندماجها فى أوروبا "**[٤١] ويُلاحظ من ناحية أخرى غلبة ما يمكن تسميته "بالرمزية والاستعراضية" على تحركات "أربكان " إبان وجوده فى السلطة على طريق تعزيز التعاون مع الدول العربية والإسلامية ، على نحو ما ظهر فى زياراته فى الفترة أغسطس – أكتوبر ١٩٩٦ لإيران وليبيا ومصر – باستثناء ما أبرمه من اتفاقات اقتصادية مع مصر وإيران بشان زيادة التجارة واستيراد الغاز الطبيعى ، ومبادرته بإنشاء "مجموعة الثمانى الإسلامية" وخطابه السياسى المعتدل بشأن تسويه المشكلات القائمة مع العراق وسوريا.**

٤- الإطاحة "بالرفاه" وحظره وإزدواجية المعايير الغربية

تمت هذه الإطاحة الموسومة "بالانقلاب الرابع" **فى تركيا بعد انقلابات ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ عبر دور رئيسى للمؤسسة العسكرية التى أثار قلقها والأوساط العلمانية الأخرى سياسات وتحركات "إسلامية" للرفاه وزعيمه فى الداخل والخارج كان من شأن السماح باستمرارها وتطورها من وجهة نظر العلمانيين المساس "بهوية تركيا كدولة علمانية وغربية التوجه"، فعلى الصعيد الداخلى كان "الرفاه" قد تبنى بعض التدابير الإسلامية المحدودة ولكن المهمة رمزياً كتقديم مشروع قانون يسمح بحرية ارتداء الحجاب فى الجامعات والمكاتب الحكومية، والدعوة إلى إعادة "آيا صوفيا" إلى مسجد، واقتراح بناء مسجد كبير فى ميدان "تقسيم" فى قلب "إستانبول" ، ورأى العسكريون فى ذلك خطوة لتعزيز الحركة "الأصولية" عبر تغلغل "الرفاهيين" فى الاقتصاد من خلال اتحاد "موسياد" Musiad (يضم عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات)، وفى التعليم عبر المدارس الدينية، وفى الجيش والشرطة، والأجهزة الحكومية ، فضلاً عن أن الأشهر الأربعة اللاحقة لتشكيل "أربكان" حكومته شهدت زيادة قوة حزبه بفضل اتجاه الطرق الدينية الكبرى إلى توثيق علاقاتها به بعد أن كانت أصواتها تتوزع من قبل على حزبى "الوطن الأم"و "الطريق الصحيح". على الصعيد الخارجى أثارت تحركات "أربكان" وسياسته "الإسلامية" انطباعاً "بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة قد تنتهى بإحداث تحولات حقيقية فيها" ، وما كان من مصلحة العسكريين السماح باستمرار هذا "الانطباع" فى ظل وجود رئيس وزراء إسلامى التوجه.**

وتوالت تصريحات قادة المؤسسة العسكرية منذ نهاية ١٩٩٦ وبداية ١٩٩٧ بشأن "الأصولية الإسلامية **كتهديد رئيسى يسبق تهديد حزب العمال الكردى PKK للجمهورية التركية العلمانية". وفى ضوء تقدير هؤلاء**

صعوبة القضاء على هذا "التهديد" عن طريق انقلاب عسكرى سافر لتجنب ما قد يثيره ذلك من تعقيدات إضافية فى علاقات تركيا مع الغرب، وكذلك لتجنب رد الفعل الداخلى المتوقع فى حالة الانقلاب ولاسيما مع زيادة شعبية " الرفاة" كأكبر الأحزاب فى البرلمان وشعبية فى المجتمع (حوالى ثلاثة ملايين وأكثرهم عضو فى مايو ١٩٩٧)، فضل العسكريون الإطاحة " بالرفاه" عبر مجلس الأمن القومى **كهيئة "استشارية" دستورية وعبر ضغوط وتدابير أخرى، وتعاونوا فى ذلك مع قوى علمانية أخرى سياسية وحزبية وإعلامية.**

وبلغ الصراع ذروته فى اجتماع هذا المجلس فى ١٩٩٧/٢/٢٨ ، حيث عبر القادة العسكريون عن "احباطهم المتزايد خلال ثمانية أشهر فى ظل حكومة الرفاه الائتلافية باعتبارها سلسلة انتكاسات للجمهورية العلمانية"، وفرض المجلس (١٨) مطلباً متنوعاً على "اربكان" الذى رفضها فى البداية ثم اضطر للتوقيع على خطة بتنفيذها فى ١٩٩٧/٣/٥ . وكشفت هذه المطالب عن نمط جديد لدور المؤسسة العسكرية من حيث توسيع نطاقه وتطوير مفهوم "حماية العلمانية" **على نحو يختلف عن الخبرات السابقة لهذه المؤسسة. ذلك أن هذه المطالب تمس تقريباً كافة مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؛ فمن بين تلك المطالب :**

١- تقييد التعليم الدينى من ناحية عن طريق إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية (أغلق منها حتى استقالة أربكان ١٢٠ مدرسة ،و أصدرت وزارة الداخلية فى ١٩٩٧/٤/٨ أمراً إلى حكام الأقاليم بإغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة ومكاتب الطرق الدينية المحظورة) ، ومن ناحية أخرى عن طريق زيادة فترة التعليم الإلزامى من (٥) إلى (٨) سنوات مما يعنى توجيه " ضربة شديدة " إلى مدارس الأئمة

والخطباء البالغ عددها (٥٥٠) مدرسة تضم (٥٥٠) ألف طالب (كان ٦٧ من خريجى هذه المدارس أعضاء فى البرلمان عام ١٩٩٧ ومعظمهم فى حزب الرفاه وتولى بعضهم مناصب وزارية فى حكومة أربكان والذى كان قد تعهد فى مظاهرة ضخمة فى استانبول فى ١٩٩٧/٥/١١ بعدم إغلاق هذه المدارس) .

٢-التصدى لمحاولات الإسلاميين اختراق أجهزة الدولة ، وحظر توظيف المفصولين من الخدمة العسكرية " لنشاطاتهم وارتباطاتهم الإسلامية " فى الأجهزة الحكومية.

٣-إقالة اكثر من (١٦٠) ضابطاً وضابط صف من الجيش (٩٠% منهم لهم اتجاهات إسلامية والآخرون لهم انتماءات يسارية) .

٤-الالتزام الكامل والمطلق بالمادة (١٧٤) من الدستور المتضمنة المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية، وعدم السماح بأى آراء مخالفة للمبادئ العلمانية ، ورفض تسييس الدين ، والوقوف فى وجه دعوات تطبيق الشريعة أو أى ممارسات اجتماعية معبرة عنها (سبق قرار وزارة الداخلية -سالف الذكر- قرار وزارة الصحة فى مارس ١٩٩٧ بحظر ارتداء الحجاب من جانب العاملات فى قطاع الصحة العامة)

٥-مراقبة الموارد المالية للمؤسسات المدارة من قبل جمعيات دينية .

٦-فرض قيود على الدعم المالى الخارجى " للرفاه " وخصوصاً عبر شبكته " المنظور القومى " Mili Gorus النشطة فى ألمانيا بين العمال الأتراك (طالب العسكريون فيما بعد بمقاطعة الشركات التركية الإسلامية لأنها تؤيد الرفاه) .

وعبر العسكريون فى أربعة اجتماعات لاحقة للمجلس فى الفترة مارس – مايو ١٩٩٧ عن عدم رضاهم عن التدابير " الجزئية " المتخذة من جانب

حكومة " أربكان " لتنفيذ هذه المطالب باعتبارها " غير كافية لحماية العلمانية " ، وكثفوا من ضغوطهم على "أربكان" بالتعاون مع الرئيس " دميريل " وقادة الأحزاب اليسارية واليمينية العلمانية ووسائل الإعلام. وإزاء تزايد حدة هذه الضغوط ، ومحدودية القوى المدعمة " لأربكان " من خارج حكومته والقاصرة على (٧) نواب فى حزب " الوحدة الكبرى " BBP الإسلامى القومى (*) ، وتوالى الانشقاقات من شريكه فى الائتلافى DYP ، اضطر " أربكان " **إلى** الاستقالة **من رئاسة الحكومة فى ١٩٩٧/٦/١٨ . وبرز هنا دور الرئيس** " دميريل " **، مدعوماً من العسكريين ، فى قيامه عقب تلقيه هذه الاستقالة بتكليف "يلماز" بتشكيل الحكومة الجديدة بدلاً من "تشيللر" التى كان "اربكان" قد اتفق معها فى ١٩٩٧|٦|١٢ على خلافته فى رئاسة الحكومة المشكلة من حزبيهما حتى إجراء انتخابات عامة مبكرة خلال " فترة معقولة " فى أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٧ ، أى قبيل صدور حكم المحكمة الدستورية فى الدعوى المرفوعة إليها من الادعاء العام فى مايو ١٩٩٧ بشأن حظر " الرفاه " .**

والمقصود " بازدواجية معايير الغرب " **ذلك التناقض بين الاهتمام الأوروبى " الكبير " بأوضاع حقوق الإنسان والأكراد فى تركيا وبين " التجاهل " الأوروبى والغربى عموماً للضغوط والقيود المفروضة على الحركة الإسلامية لا سيما إبان وجود " الرفاه " فى السلطة. فباستثناء إشارة الخارجية الأمريكية فى ١٣ و ١٧ يونيو ١٩٩٧ إلى رفضها فكرة قيام انقلاب عسكرى للإطاحة بحكومة " أربكان " وتلويحها بإمكانية فرض حظر تسليحى على تركيا فى حالة حدوث الانقلاب ، وعلى خلاف الاهتمام الأوروبى والدولى بمنع تنفيذ الحكم الصادر فى يونيو ١٩٩٩ بإعدام " عبد**

(*) تكون هذا الحزب برئاسة " محسن يازجى أو غلو " نتيجة انشقاق عن حزب " الحركة القومية " بعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية .

الله أوجلان " [٤٢] ، فإن الغرب لم يحرك ساكناً إزاء " قضية " أربكان وحزبه سواء إبان الضغوط العسكرية السافرة ضد " أربكان " وخاصة منذ فبراير ١٩٩٧ ، أو لدى صدور حكم المحكمة الدستورية فى ١٩٩٨/١/١٦ بحظر " الرفاه " بعد إدانته بتهمتى " القيام بأنشطة معادية للدولة العلمانية ، والحض على الكراهية بالعمل على إثارة حرب أهلية "وبمنع " أربكان " وأربعة آخرين من كوادر حزبه من العمل السياسى لمدة خمس سنوات ، أو لدى تصديق محكمة استئناف " أنقرة " فى ٢٠٠٠/٧/٥ على حكم أصدرته محكمة أمن الدولة فى " ديار بكر " فى ٢٠٠٠/٣/١٦ بسجن " أربكان " لمدة سنة وحرمانه من ممارسة العمل السياسى مدى الحياة بتهمة "التحريض على الكراهية الدينية والعرقية " بسبب تصريحات أدلى بها خلال حملة انتخابية " للرفاه " عام ١٩٩٤ فى مدينة " بينجول " بجنوب شرق تركيا . [٤٣]

٥- حزب "الفضيلة" ومواقفه تجاه العلمانية والعلاقات مع أوروبا والغرب

أعقب حظر " الرفاه " صدور تأكيدات متتالية من قادة المؤسسة العسكرية التركية بشأن " استمرار الحرب ضد الأصولية كعدو أول وتهديد رئيسى للدولة العلمانية ، وأن قرارات مجلس الأمن القومى فى فبراير ١٩٩٧ ضد حكومة الرفاه لم يتم اتخاذها ضد حكومة واحدة فقط ، وأن الجيش يتحمل مسئولية كبرى فى حماية مبادئ الجمهورية " ، وذلك فى مواكبة تحرك العسكريين لتوسيع نطاق هذه " الحرب " باتجاه استهداف المؤسسات الإعلامية والمالية والاقتصادية والإسلامية و" تطهير " الجيش وأجهزة الدولة من "الأصوليين " .

فى إطار هذه الظروف نشأ حزب " الفضيلة " **عام ١٩٩٨ برئاسة** " رجائى قوطان " ، **ليتعرض بدوره لضغوط شديدة قد تنتهى بحظره ليلحق بسلفه " الرفاه " ، حيث تنظر المحكمة الدستورية طبقاً لما أعلن فى مايو ٢٠٠٠ دعوى لحظره بتهمة " القيام بنشاطات معادية لمبادئ الجمهورية العلمانية " فى مواكبة إشارة وزير الداخلية التركى فى الشهر نفسه إلى " أن أى قرار بشأن حظر حزب الفضيلة باعتباره امتداداً للرفاه المحظور يقع ضمن مسئوليات المحكمة الدستورية واختصاصاتها " .** (٤٤) **ونتيجة لهذه الضغوط المفروضة على " الفضيلة " وعلى الحركة الإسلامية عموماً ، وتصاعد المد القومى التركى فى مواجهة الحركة الكردية بعد اعتقال " أوجلان " فى ١٩٩٩/٢/١٦ فى عهد حكومة " أجاويد "** (*) **، تراجع ترتيب الحزب فى البرلمان المكون من (٥٥٠) مقعداً من المركز الأول (١٤٥) مقعداً حتى نهاية يوليو ١٩٩٨ إلى المركز الثالث فى** انتخابات أبريل ١٩٩٩ المبكرة **التى أسفرت عن نيله (١١٠) مقاعد مقابل (١٣٦) لحزب "اليسار الديمقراطى" و (١٢٩) لحزب " الحركة القومية " و (٨٦) لحزب " الوطن الأم " و (٨٥) " لحزب الطريق الصحيح" و(٤) مقاعد للمستقبلين. ويقبع " الفضيلة " فى المعارضة مقابل أحزاب الحكومة الائتلافية الثلاثة (اليسار الديمقراطى والحركة القومية والوطن الأم) المشكلة برئاسة أجاويد فى ١٩٩٩/٥/٢٩ .** (٤٥)

وفى ضوء تقديره مخاطر تزايد هذه الضغوط على وجوده ومستقبله ، أصبح " الفضيلة " **أكثر حرصاً مقارنة " بالرفاه " على عدم إثارة العسكريين**

(*) بعد استقالة حكومة "يلماز " الائتلافية فى ١٩٩٨/١١/٢٥ بسبب اتهام رئيسها " بإقامة علاقات مع المافيا " ، شكل " أجاويد " فى ١٩٩/١/١١ حكومة جديدة بغرض الإعداد لإجراء انتخابات مبكرة فى ١٩٩٩/٤/١٨ ، وتكونت الحكومة من حزبه " اليسار الديمقراطى " وله (٢١) وزارة مقابل (٣) وزارات للمستقلين ، و أتاح دعمها من الخارج من حزبى " الطريق الصحيح " و " الوطن الأم " فرصة نيلها ثقة البرلمان فى ١٩٩٩/١/١٧ .

والعلمانيين الأتراك الآخرين سواء فى سلوكه السياسى أو فى برنامجه الأكثر اعتدالاً فى أهدافه الاقتصادية والسياسية والأكثر تأكيداً على أهمية علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبى وأمريكا ، وإن كان ذلك لا ينفى حرص الحزب وقادته على تأكيد " الهوية الإسلامية " لتركيا حتى فى حالة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، وينطبق ذلك بوجه خاص على الجناح المعتدل " الاصلاحى " فى الحزب بقيادة " عبد الله جول " والذى خاض – خلافاً لرغبة " أربكان " – انتخابات رئاسة الحزب فى ٢٠٠٠/٥/١٤ ضد رئيس الحزب " رجائى قوطان " الذى فاز على الأول بفارق محدود فى الأصوات؛[٤٦] ففى ٢٠٠٠/٦/٢٢ ذكر" جول : [٤٧]

" إن تركيا لها مصالح حيوية مع الولايات المتحدة وأوروبا . وثمة أمور معقدة تحيط بتركيا ، ولهذا كان من الصعب إلغاء دور قوة المطرقة ، بل وافقت الحكومة آنذاك (حكومة أربكان) على مد فترة عملها، ولم نكن نستطيع أن نفعل غير ذلك (كان جول وزير دولة بهذه الحكومة). وبخصوص الوحدة الجمركية مع أوروبا (وقعت اتفاقيتها فى ديسمبر ١٩٩٥ وبدأ سريانها فى يناير ١٩٩٦) ، كنا قد أعلنا أننا سنعيد النظر فيها وليس إلغاءها لأنها تضمنت شروطاً قاسية على تركيا ، فضلاً عن أن تركيا وقعت عليها لأنها بمثابة تمهيد للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى ، وعندما تأخر ذلك كان لا بد من موقف ، أما الآن فاختلف الأمر مع صدور قرار قمة هلسنكى فى ديسمبر ١٩٩٩ باعتبار تركيا دولة مرشحة . وبالطبع نحن لا نرفض دخول تركيا الاتحاد الأوروبى ، لأن ذلك فيه خير لها ، ولكن علينا أن نحافظ على هويتنا ، أى وجود تركيا بهوية إسلامية داخل الاتحاد ، كما أننا مطالبون فى الوقت نفسه بالدفاع عن حقوق المسلمين فى أوروبا الذين يتجاوز عددهم (٥٠) مليون مسلم".

ويُفهم من ذلك أن مساندة "الفضيلة" **وفق تصريحات "جول" لانضمام تركيا إلى** الاتحاد الأوروبى **تظل مشروطة بوجوب احتفاظها** "بهويتها الإسلامية" **من ناحية ودفاعها عن مسلمى أوروبا (البلقان تحديداً) من ناحية أخرى، مع تقدير وجود خير ومصالح لتركيا فى نيل عضوية الاتحاد، ويختلف ذلك جذرياً عن توجهات "الرفاه" وبرنامجه السياسى قبل يونيو ١٩٩٦ من ناحية ثانية ، تكشف متابعة فقرات أخرى فى هذه التصريحات عن وجود** مصلحة "للفضيلة" **فى التكامل مع أوروبا : "تطبيق المعايير السياسية والديمقراطية الأوروبية فى تركيا، بما قد يضمن إعادة النظر فى تطبيق** العلمانية الديمقراطية التركية **باحترام حرية العبادة والتدين والزى / الحجاب والاختيارات الشخصية للأفراد، وعدم تدخل الجيش فى السياسة". ومن ناحية ثالثة ، وعلى غرار حرص "أربكان" فى الماضى على نفى الصفة الدينية عن "الرفاه" ، أكد "جول" : "أن حزب الفضيلة يؤمن بالديمقراطية وليس حزباً دينياً رغم سعيه لحماية الإنسان المتدين".** (٤٨)

بعبارة أخرى فإن عاملاً أساسياً لتحول الإسلاميين فى إطار حزب "الفضيلة" إلى تأييد عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى يرتبط بما يمكن تسميته "بمنطق الفرص الممكنة " التى قد تتيحها هذه العضوية ، أو على حد تعبير نائب رئيس الحزب فى ٢٠٠٠/٢/١٩ "إن هذه العضوية ستؤدى إلى تعزيز الديمقراطية وتوفير الحريات للأفراد والأحزاب فى طرح ما يعتبرونه الأفضل للمجتمع ، مما يعنى تمكين حزب الفضيلة من العمل بحرية دون قيود"، أو ما يعنى بعبارة أخرى "إن ديمقراطية الغرب قد تكون حصن الفضيلة فى تأمين نفسه فى مواجهة الملاحقات والضغوط من جانب المؤسسة العسكرية".(٤٩) **ولكن يظل السؤال المثار : هل ستُقدر للحزب**

إمكانية الاستفادة من هذه "الفرص"، أم أنه قد يتعرض لمزيد من الضغوط أو حتى للحظر خلال الفترة الممتدة إلى عام ٢٠٠٤ والمحددة فى قرار "هلسنكى" لوفاء تركيا بالشروط الواردة فى هذا القرار ، بالرغم أن من بينها تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

رابعا : تركيا والاندماج فى الغرب وتطور علاقاتها مع أوروبا

رغم كون تركيا بحكم التاريخ والثقافة والدين ، والجغرافيا أيضاً ، آسيوية وإسلامية أكثر من كونها أوروبية أو غربية، إلا أنها وبتأثير قواها العلمانية ومؤسستها العسكرية "المهيمنة" أكثر انجذاباً نحو الغرب وتطلعاً للاندماج فى أوروبا كهدف أعلى لها ، وذلك تقديراً منها لما يحققه هذا الهدف لها من مزايا اقتصادية وسياسية وأمنية ، فضلاً عن توافق هذا الهدف مع مبادئ "أتاتورك" وإصلاحاته العلمانية والتغريبية ، وذلك بالرغم من وجود رؤى إسلامية وقومية مغايرة للطرح الرسمى لهذا الهدف حتى لو حاول أصحابها تقييد قبولهم له بشروط معينة على نحو ما تبين عند عرض موقف حزب "الفضيلة" تجاه هذه المسألة.

وقد يكون من المفيد فى هذا الخصوص الإشارة إلى أن اختلاف الرؤى بشأن هذه المسألة وما يعكسه من وجود أزمة هوية لا ينطبق فحسب على الاختلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ، إذ أنه يمتد أيضاً إلى بين صفوف الأخيرين ، حيث يطرح فريق منهم تصورات مختلفة عن الطرح العلمانى السائد على نحو يقترب به من موقف "الرفاه" قبل مشاركته فى السلطة. ويُقصد بذلك موقف القوميين الأتراك فى نطاق حزب "الحركة القومية" MHP بمنظوره القومى "المتطرف" والذى يعبر عنه شعاره "تركيا فوق الجميع" ، فرغم أن الحزب المشارك فى حكومة "أجاويد" ساند قرار " هلسنكى" بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى، ويساند الجهود التركية

المبذولة لنيل هذه العضوية من منطلق " أن قبول أوروبا لتركيا يتعلق بقبولها الجمهورية التركية التى أسسها أتاتورك وبشرف الأمة التركية وكرامتها والاعتراف الأوروبى بأهليتها للوقوف إلى جانب الدول الأوروبية" ، إلا أن الحزب يرى وفق تأكيدات عدد من مسئوليه ونوابه فى بداية أبريل ٢٠٠٠" أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهداً كبيراً ، وسيكون هذا الجهد أكثر جدوى إذا وجهته تركيا لإعادة توحيد العالم التركى تجاه الجمهوريات التركية فى آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بمواردها والباحثة عن قيادة تجمعها فى تكتل اقتصادى فعال، حيث تُعد تركيا مؤهلة لقيادة هذه الجمهوريات مما يعطيها ثقلاً دولياً كبيراً يعوضها عن اللهاث وراء الاتحاد الأوروبى الذى ظل (ومن قبله الجماعة الأوروبية) يرفض انضمامها إليه لأكثر من ثلاثين عاماً"،(٥٠) ورغم ترحيب الحزب MHP من حيث المبدأ بعضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى على خلاف موقف "الرفاه" قبل يونيو ١٩٩٦، ورغم ضيق نطاق "المجموعة البديلة" المدعوة تركيا لقيادتها (الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز وفق رؤية الأول والعالم الإسلامى ككل وفق رؤية الثانى)، إلا أن ثمة درجة كبيرة من التقارب بين مواقف الحزبين تجاه هذه المسألة ، وهو ما قد يمكن تفسيره فى ضوء انطلاقهما من منظور قومى ، وإن اختلفا فى طبيعته وأساسه بين قومى إسلامى فى حالة "الرفاه" وقومى "متطرف" وعلمانى وفق مبادئ "أتاتورك" فى حالة "الحركة القومية" .

ورغم تركيز الدراسة فى هذا السياق على هدف تركيا وجهودها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبى ، إلا أنه تتعين الإشارة إلى ارتباط هذا الهدف بالجهود التركية لتعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع الغرب عموماً . ومن ذلك انضمام تركيا فى ١٩٤٨/٤/١٦ إلى منظمة التعاون

الاقتصادى الأوروبى التى تحولت لاحقاً إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، وعقدها اتفاقية دفاعية وأخرى للتعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة فى ١٩٤٧/٩/١ و ١٩٤٨/٧/٨ على التوالى ، وإرسالها بعض الوحدات العسكرية للمشاركة فى الحرب الكورية فى يوليو ١٩٥٠، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلنطى فى ١٩٥١/٩/١٩ وأصبحت عضواً كاملاً فيه فى ١٩٥٢/٢/١٨ خدمة لهدفها فى الاندماج فى الغرب وللحصول على التزام أمنى غربى بالدفاع عنها فى مواجهة الخطر السوفيتى والمطالب السوفيتية الإقليمية عام ١٩٤٦، فضلاً عن اهتمامها المتواصل بدعم تعاونها العسكرى والاستراتيجى مع أمريكا فى إطار "الناتو" وفى الإطار الثنائى عبر المعونات العسكرية والتعاون فى برنامج الصناعات الدفاعية منذ بدايته فى منتصف الثمانينيات. أضف إلى ذلك أن من أسباب اهتمام تركيا منذ منتصف التسعينيات بتطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية والاستراتيجية مع إسرائيل بدعم أمريكى واضح لهذه العلاقات ، تطلعها إلى نيل مساعدة أمريكا واللوبى الصهيونى فى الأخيرة – وفى دول أوروبية – فى التأثير لصالحها على الاتحاد الأوروبى الذى تتطلع لنيل عضويته .[٥١]

١- تركيا وأوروبا من اتفاقية الانتساب إلى ما قبل الترشيح للاتحاد الأوروبى [٥٢]

كان على تركيا أن تنتظر (١٥) عاماً منذ انضمامها فى إبريل ١٩٤٨ إلى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى وانضمامها إلى مجلس أوروبا فى ١٩٤٩/٨/٨ لكى تحقق أول خطوة ذات مغزى لتحقيق هدفها الخاص بالاندماج فى أوروبا ، وذلك بعقد اتفاق "أنقرة" فى ١٩٦٣/٩/١٢ بشان الانتساب إلى الجماعة الأوروبية ، وبدأ سريان هذا الاتفاق فى ١٩٦٤/١٢/١ ، وتم تعزيزه ببروتوكول فى ١٩٧٠/٧/٢٢ لاستكمال المرحلة الأولى

للإعداد لعضوية تركيا المستقبلية فى الجماعة وببروتوكول إضافى فى ١٩٧٣/٦/٣١ لتنظيم انتساب تركيا إلى الجماعة و ببروتوكول ثالث فى ١٩٨٠/٧/١ لتنظيم المسألة ذاتها .

وعقب أربع سنوات من استئناف العلاقات المجمدة بين الطرفين منذ انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، تقدمت حكومة "أوزال" فى ١٩٨٧/٤/١٤ بطلب للانضمام إلى العضوية الكاملة فى الجماعة الأوروبية وتمثلت أهم تطورات العلاقات التركية – الأوروبية منذ ذلك الحين وحتى ديسمبر ١٩٩٩ فى فيما يلى:

١- صدور تقرير لجنة الجماعة الأوروبية بشأن الطلب التركى فى ١٩٨٩/١٢/١٨، ومن أهم ما تضمنه:

* "إن بدء أى مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن أن يتم قبل عام ١٩٩٣ : تاريخ تحول الجماعة إلى سوق داخلية موحدة".

* "إن اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة لاتزال قائمة بين تركيا والجماعة الأوروبية تتعلق بمعدلات التضخم والبطالة وتركز نسبة كبيرة من العمالة فى القطاع الزراعى وانخفاض مستويات الضمان الاجتماعى للعمال والتنمية الاقتصادية فى تركيا، وقضايا النقابات وحقوق الإنسان والأقليات فى تركيا، ومشكلات تركيا مع إحدى الدول الأعضاء فى الجماعة (اليونان) واستمرار وجودها العسكرى فى شمال قبرص" (يلاحظ خلو هذا التقرير والتقارير والقرارات الأوروبية اللاحقة لدى التطرق إلى المشكلات والاختلافات القائمة بين تركيا وأوروبا من أى إشارة إلى الاختلافات الثقافية والحضارية).

* "إن اللجنة ، لمقابلة رغبة تركيا فى إقامة علاقات أوثق مع الجماعة الأوروبية ، وضعت خططاً لاقامة اتحاد جمركى بين تركيا والجماعة وزيادة وتطوير التعاون المالى والمعونات الاقتصادية والفنية والاتصالات السياسية".

٢- التوصل فى ١٩٩٥/٣/٦ إلى ما وصفته المصادر التركية آنذاك "باتفاق محتمل للاتحاد الجمركى بين تركيا والاتحاد الأوروبى"، وتضمن مجموعة الخطوات والتدابير الواجب اتخاذها من جانب تركيا قبل نهاية ذلك العام وإلا تأجل هذا الاتحاد حتى منتصف ١٩٩٦، وتتعلق هذه التدابير بالتوافق مع السياسة التجارية للاتحاد الأوروبى وقواعده الجمركية وسياسته الزراعية المشتركة ومراجعة ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب المفروضة على الاستهلاك فى تركيا، واتخذت الأخيرة بالفعل بعض الخطوات المهمة فى هذا الخصوص ، ومن ذلك أنها قررت فى يونيو ١٩٩٥ تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول الاتحاد الأوروبى من (٢٠,٤٩%) إلى (١٨,٣٧%) وتخفيض الرسوم الإضافية على هذه الواردات بنسبة (٢٠%).

وحرص الرئيس "دميريل" فى يونيو ١٩٩٥ على تأكيد "أن العضوية فى الاتحاد الأوروبى ذات معنى خاص بالنسبة لتركيا التى تولى مكانة متميزة لأوروبا فى علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهى علاقات ذات جذور تاريخية ولن تضفى هذه العضوية أبعاداً جديدة على هذه العلاقات فحسب، ولكنها ستدعم أيضاً جهود الدولة التركية الحديثة فى تجسيد قيم الحضارة المعاصرة. ولهذا تحرص تركيا على الانضمام بشكل سليم إلى العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى ، وتبذل جهودها لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية و السياسية، ولا ينبغى لأحد أن تضلله مشكلاتنا العابرة، فنحن نؤمن بأن بلادنا تملك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج فى الاتحاد

الأوروبى ، ونتخذ فى هذا الخصوص تدابير تحقيق الاتحاد الجمركى مع الاتحاد الأوروبى قبل نهاية العام ١٩٩٥".

٣- إقرار البرلمان الأوروبى اتفاقية الاتحاد الجمركى مع تركيا فى ١٩٩٥/١٢/١٤ ، وبدأ سريانها فى يناير ١٩٩٦، وفُسرت هذه الخطوة الأوروبية بأنها "وسيلة لدعم حكومة تشيللر العلمانية القائمة آنذاك فى مواجهة منافسها الإسلامى المتمثل فى حزب الرفاه بزعامة أربكان"، رغم ذلك ، وبصرف النظر عن مشاركة "تشيللر" و"أربكان" وحزبيهما فى حكومة ائتلافية منذ يونيو ١٩٩٦ وحتى يونيو ١٩٩٧ ، قرر البرلمان الأوروبى فى ١٩٩٦/٩/٢٠ تجميد المساعدات المالية المقررة لتركيا فى الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ بسبب "عدم مراعاة تركيا حقوق الإنسان ، وعدم إحرازها أى تقدم على صعيد الديمقراطية منذ قبولها فى النظام الجمركى الموحد، وتحولها إلى مصدر للقلاقل والتوترات فى بحر أيجة وقبرص وشمال العراق". ولعبت اليونان دوراً كبيراً فى إصدار القرار الأخير فى مواكبة تزايد حدة توتر علاقاتها مع تركيا بشأن بحر أيجة وقبرص.

٤- زيادة حدة التوتر فى العلاقات التركية – الأوروبية نتيجة النزاع التركى – اليونانى وعوامل أخرى ، خصوصاً مع استبعاد ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى فى قمة "لوكسمبورج" فى ديسمبر ١٩٩٧ التى قبلت ترشيح دول أخرى (إستونيا وبولندا والمجر والتشيك وسلوفانيا وقبرص)، مما أثار ردود فعل سلبية لدى تركيا التى طالب بعض مسئوليها "بوقف كل العلاقات السياسية مع دول الاتحاد الأوروبى إلى أن يزول التمييز بينها وبين كل الدول المرشحة لعضوية الاتحاد".

٥- انفراج العلاقات التركية – الأوروبية بانعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى استانبول فى نوفمبر ١٩٩٩ وما شهده من دعم أمريكى للموقف

التركى وعقد لقاءات ثنائية بين الطرفين التركى واليونانى فى ظل دور أمريكى فاعل للتقريب بينهما لتسوية خلافاتهما خصوصاً بعد التحسن فى علاقاتهما منذ تبادلهما المساعدات الإنسانية فى مواجهة آثار زلزال ١٩٩٩/٨/٧ بتركيا وسبتمبر ١٩٩٩ باليونان، كما أتاح المؤتمر فرصة أمام المسئولين الأتراك لإجراء العديد من الاتصالات مع زعماء دول الاتحاد الأوروبى من أجل دعم موقفهم فى أوروبا، وعبر أيضاً عن هذا الدعم التوقيع –على هامش المؤتمر من جانب رؤساء أمريكا وتركيا وجورجيا واذربيجان وكازاخستان وتركمانستان –على اتفاقية بشأن مشروع نقل النفط والغاز من بحر قزوين من "باكو" عاصمة أذربيجان ، ومن تركمانستان، إلى ميناء "جيهان" التركى على البحر المتوسط.

وكان لهذا المؤتمر والدعم الأمريكى لتركيا خلاله أكبر الأثر فى تمهيد الطريق أمام تحرك الأخيرة نحو عضوية الاتحاد الأوروبى، خصوصاً مع إعلان اليونان أنها لن تعترض على ترشيح تركيا لهذه العضوية. وأثار ذلك حالة من "التفاؤل" لدى تركيا فى الفترة السابقة لانعقاد قمة "هلسنكى" الأوروبية فى الشهر اللاحق ، وعبر عن ذلك رئيس الوزراء "بولنت أجاويد" بتأكيده "أنه لايمكن التفكير فى اتحاد أوروبا دون تركيا لأنها تشكل المفتاح الذهبى لأوروبا"، فيما ذكر وزير الخارجية "إسماعيل جيم": "إن التاريخ والجغرافيا يؤكدان أن تركيا جزء من أوروبا منذ ٧٠٠ عام ، وينبغى على الاتحاد الأوروبى أن يعامل تركيا بالمعايير والشروط التى يعامل بها الدول الأخرى دون تفرقة وألا يطالبها بشروط لم يطلبها من غيرها".

٢- القرار الأوروبى بقبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى : مضمونه وعوامله وردود الفعل التركية [٥٣]

قررت قمة الاتحاد الأوروبى فى "هلسنكى" فى ١٩٩٩/١٢/١٠ منح تركيا وضع "مرشح للعضوية" بعد قبولها جميع شروط الاتحاد والواجب الوفاء بها حتى عام ٢٠٠٤ حيث ستتم مراجعة ما تم تنفيذه منها. ويتضمن القرار أربعة شروط هى:

١- تطوير أوضاع حقوق الإنسان فى تركيا واحترامها والالتزام بالمعايير الدولية والأوروبية فى هذا الشأن .

٢- تطوير اقتصاد تركيا وتأقلمه مع الاتحاد الأوروبى حتى لا يشكل انضمامها بمشكلاتها الاقتصادية الحالية عبئاً على الاتحاد.

٣- تسوية المنازعات الحدودية بين تركيا واليونان حول جزر بحر أيجة بالطرق السلمية أو عرضها خلال فترة زمنية معقولة على محكمة العدل الدولية قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

٤- عدم ربط إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص بضمها إلى الاتحاد الأوروبى ، وبحيث سيتم فى حالة تعذر التسوية منح العضوية لقبرص (اليونانية) بانتهاء المفاوضات معها.

بصرف النظر عما إذا كان هذا القرار سيؤدى فى النهاية إلى دخول تركيا الاتحاد الأوروبى أم أنها ستظل خارجه، فإن مجرد اتخاذه يدفع بالعلاقات التركية – الأوروبية إلى مرحلة جديدة مختلفة عن ما قبلها، فضلاً عن آثاره المحتملة على تركيا داخلياً وخارجياً فى تحركها للوفاء بشروطه، ويثير ذلك أكثر من تساؤل عن عوامل اتخاذه وردود الفعل التركية الأولية تجاهه.

إضافة إلى التحسن النسبى فى العلاقات التركية – اليونانية، والتأثير الأمريكى لصالح تركيا ، ارتبطت هذه العوامل أيضاً بتقدير أوروبا مخاطر مواصلة استبعاد تركيا من الاتحاد الأوروبى فقد جاء قرار قمة "هلسنكى" فى ديسمبر ١٩٩٩ فى وقت يسعى فيه الاتحاد إلى توسيع عضويته بترشيح دول

أخرى للانضمام إليه من شرق أوروبا "الشيوعية" سابقاً والأقل فى تقدمها الاقتصادى من تركيا ، ومن دول أوروبية متوسطية أقل تطوراً وأهمية من الأخيرة كقبرص ومالطا، مما يعنى مستقبلاً زيادة عضوية الاتحاد من (١٥) دولة إلى (٢٨) دولة ، حيث وافقت هذه القمة على ترشيح تركيا و(٦) دول أخرى هى رومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وبلغاريا ومالطا، فضلاً عن المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٩٧ مع (٦) دول أخرى مرشحة هى قبرص والمجر وبولندا واستونيا والتشيك وسلوفانيا . وبصرف النظر عن أن قرار ترشيح تركيا تمت صياغته على نحو يسمح للاتحاد مستقبلاً "بالمناورة" أو التراجع باعتباره مجرد موافقة أولية مرتبطة بوجوب وفاء تركيا بشروط معينة، فإن القرار بما يعطيه من "أمل" لتركيا جاء نتيجة "مخاوف" الأوروبيين من أن يؤدى استمرار رفضهم منح الأخيرة هذا "الأمل " إلى نتائج سلبية من وجهة النظر الأوروبية ومنها:

١- دفع تركيا إلى البحث عن خيارات أخرى بعيداً عن أوروبا، وزيادة "تصلب" موقفها إزاء تسوية مشكلاتها مع اليونان العضو فى الاتحاد ، ولاسيما فى ظل تصريحات للرئيس "دميريل" قبل إنعقاد قمة "هلسنكى" أكد فيها "أن تركيا تشعر بالمرارة أمام التعنت الأوروبى فى قبول عضويتها فى الاتحاد، وأنها لاتوافق على استمرار رفضها لأن لديها خيارات أخرى فى التعاملات الدولية غير الانضمام للاتحاد ، ولاتوافق على قبول ينطوى على الكثير من الشروط، ولا توجد لديها نية لتسوية بشأن قبرص أو بحر أيجة".

٢- زيادة قوة التيارات الإسلامية والقومية فى تركيا بما يضر بالمصالح الغربية، لأن تركيا حليف استراتيجى مهم لأوروبا وعضو فى "الناتو" وذات وضع جيوبوليتيكى متميز بتوسطها مناطق مهمة لأوروبا والغرب سواء بحكم ثرواتها الحيوية كالنفط والغاز أو بحكم كونها بؤراً لنزاعات قد تضر

بهذه المصالح، فضلاً عن ما يعنيه استمرار الرفض الأوروبى لتركيا المدعومة أمريكياً من إضافة عنصر للتوتر فى العلاقات الأوروبية – الأمريكية. وقد أشار إلى ذلك رئيس الوزراء البلجيكى عقب قمة "هلسنكى" بقوله: "لو رفضنا ترشيح تركيا لكنا دفعنا بها إلى أحضان الأصوليين الإسلاميين وأغضبنا الأمريكيين".

٣- احتمالات التأثير السلبى لهذا الرفض على التعاون الاستراتيجى بين تركيا وأوروبا سواء فى إطار "الناتو" أو خارجه من ناحية، ونصيب الشركات الأوروبية من صفقات تسليح الجيش التركى من ناحية أخرى، خاصة فى ظل إعلان تركيا (منذ إبريل ١٩٩٧) خطة "طموحة" لتحديث جيشها تصل قيمتها إلى (٣٠) مليار دولار عام ٢٠٠٧ وترتفع إلى (١٣٥) ملياراً حتى عام ٢٠٢٥.

أما ردود الفعل التركية الأولية إزاء القرار فاتصفت بالايجابية والافراط فى "التفاؤل"، حتى أن "أجاويد" وصف القرار فور صدوره "بأنه نصر لتركيا" ، ووصفته عدة صحف تركية "بأنه حدث تاريخى يعبر عن بداية نجاح جهود تركيا ومحاولاتها للحاق بركب الحضارة الغربية والاندماج فيها، وأن تركيا أصبحت بهذا القرار "أوروبية"، وبرغم استمرار المسئولين الأتراك فى التعبير عن "التفاؤل" بقدرة تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، إلا أن السلبية بدأت تطغى أيضاً على تقويم هذا القرار من وجهة نظر عدة أوساط تركية – وبعضها رسمى كحزب الحركة القومية – وذلك فى ضوء اعتبارين أساسيين هما:

١- صعوبة الشروط المفروضة لقبول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى باعتبارها "شروطاً تعجيزية" على حد تعبير صحيفة "أوتادوجو" فى أوائل مايو ٢٠٠٠ ، وهى صحيفة قريبة من حزب "الحركة القومية" المشارك فى

الحكومة . وترتبط بذلك التساؤلات المثارة داخل تركيا (وخارجها) حول قدرتها الفعلية على تحقيق هذه الشروط والوفاء بالالتزامات المطلوبة خلال بضعة أعوام (حتى ٢٠٠٤) ؛ فحتى بافتراض إمكان تغلبها على مشكلاتها الاقتصادية بواسطة المساعدات الأمريكية والأوروبية ، فإن هذا لايعنى أنها ستكون قادرة خلال تلك الفترة على أن تحقق بسهولة تطوير قوانينها وتعزيز ديمقراطيتها وتحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان وموقفها من الأقليات العرقية والدينية.

٢-إقتران "تعنت" الشروط الأوروبية بتأثيرها السلبى على تركيا سياسياً وعدم مراعاتها شعورها القومى ووزنها الاستراتيجى ، حيث كان الاتراك يتوقعون اقتصار هذه الشروط على أمور "اعتيادية" يمكن قبولها كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وتكييف الاقتصاد التركى ليتناسب مع المعايير الأوروبية دون اشتمالها على أمور اخرى كالمشكلة القبرصية والخلافات مع اليونان. ذلك أن لتركيا موقفها الثابت إزاء تسوية المسألة القبرصية عبر سحب قواتها من قبرص الشمالية على أن يسبق ذلك اتفاق على إقامة كونفيدرالية بمشاركة القبارصة الأتراك واليونانيين على قدم المساواة، فضلاً عن رفض تركيا انضمام قبرص "الجنوبية اليونانية" وحدها إلى عضوية الاتحاد الأوروبى ، كما أن اشتراط القرار الأوروبى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع التركى – اليونانى حول جزر أيجة أمر يتعارض مع الموقف التركى الذى يرفض هذه المسألة.

٣- المشكلات الثقافية والحضارية والعلاقات التركية – الأوروبية (٥٤)

لا تنبع هذه المشكلات فحسب من كون تركيا فى حقيقتها دولة آسيوية إسلامية الطابع بالرغم من التوجهات العلمانية الغربية لنخبها السياسية

والعسكرية وتطلعاتها وقطاعات من المجتمع للاندماج فى أوروبا كخيار استراتيجى يبدو لها أكثر ملاءمة واستقراراً فى ظل التوجهات العالمية نحو التكتلات الاقليمية العملاقة وأكثر تحقيقاً لمبادئ "اتاتورك" وتطلعاته، إذ أنها تنبع أيضاً من مخاوف بعض الأوساط الأوروبية المناهضة لهذا الاندماج من الوزن الديموغرافى الإسلامى الكبير لتركيا والذى سيدخل لأول مرة عامل الدين الإسلامى فى معادلات الاتحاد الأوروبى ، فضلاً عن تأثر وجهة النظر الأوروبية السلبية تجاه تركيا بالخبرات التاريخية الإسلامية لتركيا العثمانية كقائد للعالم الإسلامى عدة قرون وكقوة عسكرية حاربت الأوربيين وحكمت بعض بلدانهم وشعوبهم فترات طويلة ووقفت جيوشها على أسوار "فيينا".

الاختلافات الثقافية والمعارضة الأوروبية لتركيا

بالرغم من خلو التقارير والقرارات الأوروبية الرسمية المتعلقة بتركيا من أى إشارة إلى الاختلافات الثقافية والحضارية التى تحول دون انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبى، إلا أنها تشكل عقبة أساسية وأكثر صعوبة فى تجاوزها من الشروط الاقتصادية والسياسية المعلنة التى تواجه هدف تركيا فى نيل هذه العضوية؛ ذلك أن تركيا الآسيوية الإسلامية تختلف عن هذا الاتحاد المعبر – رغم استناد نظم دوله إلى العلمانية – عن حضارة أوروبية مرتبطة بالمسيحية "كامتزاج حضارى بين شعوب مسيحية، والتقاء نظم سياسية ديمقراطية حول قيم مشتركة مثل حقوق الإنسان وقيم اجتماعية تتعلق بحياة الفرد فى المجتمع وممارسة الدولة لدورها فى الحياة المدنية مثل حرية العقيدة وفصل الدين عن الدولة وحرية الصحافة وغيرها".

وبرغم صدور القرار الأوروبى فى ديسمبر ١٩٩٩ بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد، فإن ذلك لم يمنع بعض الأوساط الأوروبية من مواصلة

الاعتراض على هذه الخطوة ، مع استناد بعضها إلى العوامل الثقافية والحضارية فى تبرير هذا الاعتراض، على سبيل المثال أعلن الرئيس الفرنسى الأسبق " جيسكار ديستان " فى مايو ٢٠٠٠ " إن تركيا لامكان لها فى الاتحاد الأوروبى ، لأنها ليست بلداً أوروبياً لوقوعها فى آسيا " ، وفى الشهر نفسه أعلنت بعض الأحزاب اليمينية الفرنسية معارضتها للقرار مؤكدة " أن انضمام تركيا يمس الهوية الثقافية للاتحاد الأوروبى ، وأن قبول عضويتها فيه يعنى تغيير طبيعة أوروبا " ، فيما علقت " نيكول فونتين " رئيسة البرلمان الأوروبى على القرار بقولها " إن البرلمان الأوروبى قادر على الاعتراض على عضوية تركيا فى الاتحاد لأنه يملك سلطة إعطاء الرأى كما هو الحال بالنسبة للترشيحات الأخرى ، وسيكون البرلمان يقظاً لاحترام جميع المعايير المفروضة كشروط مسبقة لقبول عضوية دولة جديدة " .

المحاولات التركية لتجاوز عقبة الاختلافات الثقافية والحضارية

تدور هذه المحاولات والجارية بوجه خاص منذ تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى عضوية الجماعة الأوروبية فى ابريل ١٩٨٧ حول المحاور التالية :-

١- محاولة " تحييد " تأثير الاختلاف الدينى بين تركيا وأوروبا ، بمعنى مطالبة أوروبا بألايكون الدين من العناصر المؤثرة على موقفها إزاء انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى ، ذلك لأنه من ناحية لم يعد يمثل مشكلة كالتى كان يمثلها فى الماضى فى عصر الحروب الصليبية مثلاً ، ولكونه من ناحية ثانية منفصلاً عن السياسة والدولة فى تركيا فى ظل العلمانية المطبقة منذ تأسيس جمهوريتها والقائمة- باعتراف المسئولين الأتراك أنفسهم – على

أساس " إخضاع الخدمات الدينية بشكل دائم لرقابة الدولة وسلطتها دون السماح بأى ضعف أو تراخ فى سلطة الدولة فى هذا المجال "، وهذا المفهوم المغاير للعلمانية السائدة فى الغرب عبر عنه بوضوح وزير الدولة التركى " صافد سيرت " فى ١٩٨٩/١١/٨ فى معرض دفاعه عن زيادة مخصصات إدارة الشئون الدينية إزاء انتقادات نواب الحزب " الديمقراطى الاجتماعى الشعبى "SHP العلمانى التوجه إبان مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية ومن ناحية ثالثة ترى تركيا أن هذا الاختلاف لا يصلح لأن يكون مبرراً لرفض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى الذى تعانى دوله بدورها من اختلافات حيث أن المجموعة الأوروبية تشكل بالأساس مجموعة اقتصادية تجارية ولا ينتمى اعضاؤها إلى دين واحد فى ظل انقساماتهم بين بروتستانت وكاثوليك " على حد قول " سليمان دميريل " فى ١٩٨٩/٣/١٦ الذى أضاف فى معرض انتقاده لمعارضة الإسلاميين الأتراك (حزب الرفاه تحديداً) الانضمام إلى المجموعة الأوروبية من منطلق دينى : " يدعى البعض أننا سنفقد ديننا إذا ما دخلنا المجموعة الأوروبية ويستغل هؤلاء الدين ، وهذه الادعاءات لا معنى لها ولا أساس لها من الصحة ، لأننا لن نقبل أى شئ يؤدى إلى تخلينا عن ديننا " .

٢- محاولة إبراز وجود " إجماع تركى " على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى كهدف استراتيجى أعلى للدولة يحظى بدعم كافة القوى التركية ، على نحو ما أوضحته الدارسة سابقاً بشأن بيان مجلس الأمن القومى التركى الصادر فى ١٩٩٧/٢/٢٨ وكذا تغيير اسم " مجموعة الثمانى الإسلامية " .

٣- تقديم " تطمينات " لأوروبا بشأن الحركة الإسلامية فى تركيا وأن انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبى لن يعرضه مستقبلاً " لمخاطر " تعرض إحدى بلدانه _"تركيا"_ لثورة أو صحوة إسلامية تهدد مصالحه ككل

. وتسير الجهود التركية فى هذا الخصوص على أكثر من صعيد فى آن واحد . فإضافة إلى حرص الدولة التركية على " ضبط " وتقييد هذه الحركة وأحزابها على نحو ما ظهر فى حظر " الرفاه " والقيود والضغوط المفروضة على " الفضيلة " وهذه الحركة عموماً ، تتوالى تصريحات كبار المسئولين الأتراك المدنيين والعسكريين لتأكيد " تمسك تركيا بالعلمانية وعدم السماح بخلط الدين بالسياسة وإبعاد المساجد والمدارس عن السياسة " من ناحية ، ولتأكيد " أن تركيا المعنية بمكافحة الأصولية كتهديد للعلمانية قوية بما فيه الكفاية للحيلولة دون مجرد تفكير الجماعات الإسلامية المتشددة فى القيام بأعمال عنف واسعة النطاق على النمط الجزائرى أو دفع البلاد إلى ثورة على النمط الايرانى " (٥٥)

٤- التشديد على أهمية دور تركيا " كجسر بين الشرق والغرب" فى تحقيق مزايا لأوروبا سواء فى تحقيق مصالحها النفطية والاقتصادية وخاصة فى "الشرق الأوسط" وآسيا الوسطى والقوقاز أو فى مواجهة مخاطر "الأصولية الإسلامية" عبر دور تركيا" كنموذج للتطور العلمانى" يمكن ان تحتذى به البلدان الأخرى"الإسلامية" وعبرت عن هذا الدور ببعديه الاقتصادى والسياسى دراسة للخارجية التركية منشورة فى يوليو ١٩٩٩ بعنوان "تركيا والعالم ٢٠١٠-٢٠٢٠" فى معرض توقعها لقيادة تركيا منطقة أوراسيا الممتدة من أوروبا الغربية إلى غرب الصين وتشمل بلدان آسيا الوسطى والقوقاز والبحر الأسود ، وكان " أجاويد " أكثر تركيزا على الجانب الاقتصادى فى تصريحه عقب صدور قرار قمة هلسنكى فى ديسمبر ١٩٩٩ بترشيح بلاده لعضوية الاتحاد الأوروبى:" إنه لا بد لحدود أوروبا من الانفتاح شرقاً نحو القوقاز وآسيا الوسطى " . اما الرئيس الراحل " أوزال "

فكان اكثر وضوحاً فى التعبير عن دور تركيا " كنموذج " ، ومن ذلك قوله فى ١٩٩١/٤/٩ :

" هناك إشارات تدل على إحياء النزاع التاريخى القديم بين الإسلام والمسيحية .. ضمن استراتيجية شاملة للتفاعل بين أوروبا وغرب آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يلتقى الإسلام والمسيحية فى صور متنوعة من التفاعل ، وفى منطقة تعانى من عدم الاستقرار والصراعات المستمرة ، تقف تركيا كنموذج حيوى للتوافق بين المجتمعات الإسلامية ونظام القيم الغربية .. إن تركيا بديمقراطيتها واقتصادها الحر ودولتها العلمانية تشكل نموذجاً للدول الإسلامية الأخرى. وسوف تساعد عضوية تركيا فى المجموعة الأوربية الأخيرة فى إقامة علاقات أفضل مع العالم الإسلامى. يعتقد البعض أن المجموعة الأوربية تشكل نادياً مسيحياً وأن على الدول الإسلامية أن تكون نادياً لها، ولكن هذا غير صحيح ، ومن شأن هذا التصور أن يؤدى فحسب إلى زيادة حدة الاستقطاب فى العالم. إن المجموعة الأوربية باحتضانها تركيا سوف تظهر لخصومها من الأصوليين الإسلاميين أن هناك طريقاً آخر للتقدم وأن بمقدور دولة إسلامية كتركيا أن تحقق التصنيع والتحديث والديمقراطية دون أن تفقد تراثها الثقافى".

خاتمة:

تتمثل النتيجة الأساسية لهذه الدراسة فى جدلية العلاقة بين أزمة الهوية وسعى تركيا للاندماج فى أوربا بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربى ، ذلك أن هذه الأزمة ناشئة بالأساس منذ تأسيس الجمهورية التركية نتيجة فرض مبادئ و"إصلاحات" علمانية وتغريبية على كيان اجتماعى وحضارى– وجغرافى ايضاً– إسلامى وشرقى وآسيوى أكثر منه أوربى، بالرغم من وجود نسبة غير ضئيلة من العلمانيين ذوى التوجهات الغربية ولكنهم أكثر

قوة بحكم تمتعهم بالسلطة والثروة، فضلاً عن أن هؤلاء يترأسهم ويدعمهم العسكريون بمالهم من دور "نافذ" فى شئون الدولة والمجتمع وبصرف النظر عن اختلاف العلمانية المطبقة فى تركيا عنها فى الغرب من حيث قيام التطبيق التركى على أساس إخضاع الدين للدولة وليس الفصل بينهما، فإن من شأن اندماج تركيا فى الاتحاد الأوربى تعميق أزمة الهوية فيها وزيادة حدة الصراع أو الاستقطاب بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية، لاسيما فى ظل وجود توجهات مغايرة بشأن تركيا داخلياً وخارجياً لدى فئات كبيرة من الأتراك الإسلاميين.

ورغم تصور إمكانية استفادة الحركة الإسلامية التركية من الانضمام إلى الاتحاد الأوربى فى تعديل مفهوم العلمانية المطبق فى تركيا وفى إتاحة قدر أكبر من حرية التعبير والعمل السياسى والحزبى والاجتماعى / الأهلى للإسلاميين ، إلا ان ذلك لن يتحقق على الأرجح بالنظر إلى تشديد الدولة التركية ومؤسستها العسكرية على وجوب الحفاظ على استمرار هذا المفهوم وتطبيقه "لحماية العلمانية" من مايسمى "بمخاطر الأصول الإسلامية" والتى تشكل مكافحتها هدفاً مشتركاً بين تركيا وأوربا والولايات المتحدة. وبالتالى فمن المحتمل أن يشهد المستقبل المنظور استمرار، وربما تكثيف ، الضغوط والقيود المفروضة على هذه الحركة، بما سيعنيه تكثيف هذه الضغوط – خصوصاً إذا وصلت إلى حد حظر حزب " الفضيلة"– من تقييد دلالة "تفرد" التجربة السياسية التركية فى نطاق الدول الإسلامية عموماً من حيث السماح بحرية التنظيم والعمل للإسلاميين فى نطاق حزب سياسى يعمل فى اطار قواعد الديمقراطية ويثرى الحياة السياسية والتعددية الحزبية والديمقراطية، وهى تجربة شهدتها تركيا فى الفترة ١٩٨٣–١٩٩٨ إبان وجود حزب "الرفاه" ونشاطه السياسى.

وتمثل الاختلافات الثقافية والحضارية بين تركيا وأوربا جانباً آخر مهماً لعلاقة أزمة الهوية فى تركيا بالتوجه الغربى الأوربى للدولة التركية "العلمانية" ذلك أن هذه الاختلافات ستظل العائق الرئيسى أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربى ، حتى بافتراض التزامها بالشروط الواردة فى قرار ترشيحها لعضوية الاتحاد.

الهوامش والحواشى:

١-وزارة الخارجية التركية، تركيا والعالم ٢٠١٠-٢٠٢٠ (**القاهرة: السفارة التركية بجمهورية مصر العربية، يوليو ١٩٩٩) ، جدول (١) ، ص ٢٢.**

٢-Turkey 1991-1992 Almanac, edited by : Ilnur Cevik (Ankara: Turkish Daily News Publication, TDN, 1993) , P.96.

Ibid., PP.16-18

٣-

٤-د. على كازانسيجيل" الديمقراطية فى البلاد الاسلامية: حالة تركيا فى المنظور المقارن"، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١٢٨، مايو١٩٩١)، ص١٠٦. وانظر أيضاً:**

Rona Aubay, "Secularism : The Turkish Experience", TDN(Ankara, February 15, 1990), Section B, P.8.

٥-لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص ، انظر:

Jorge Blance Villata, Ataturk, Translated by: William Campbel (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1982), PP. 339-388.

Ilnur Cevik, "Mustafa Kemal Ataturk: Founder of the Republic" in : Turkey 1991-1992 Almanac, PP.6-10.

٦-انظر فى هذا الخصوص :

د. جلال معوض، الاسلام والتعددية فى تركيا **(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية ٨١، يوليو ١٩٩٤)، ص ٦-٧.**

Turkey 1991-1992 Almanac, PP.18-19.

٧-عقب وفاة " أتاتورك" تولى رئاسة تركيا "عصمت اينونو" فى الفترة نوفمبر ١٩٣٨-مايو ١٩٥٠، و خلفه "جلال بيار" مايو ١٩٥٠-مايو ١٩٦٠، و"جمال جورسل" أكتوبر ١٩٦١-مارس ١٩٦٦، و"جودت صوناى" مارس ١٩٦٦-مارس ١٩٧٣، و "فخرى كورتورك" ابريل ١٩٧٣-ابريل ١٩٨٠، وظل المنصب شاغراً عقب انتهاء ولاية الأخير نتيجة عجز البرلمان عن انتخاب رئيس جديد حتى انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ وتولى رئيس الأركان "كنعان افرين" مهام "رأس الدولة" حتى ديسمبر ١٩٨٢ واصبح رئيساً بموجب دستور ١٩٨٢ الذى وافق عليه الشعب فى استفتاء عام وانتهت رئاسته فى

نوفمبر ١٩٨٩، وخلفه "تورجوت اوزال" نوفمبر ١٩٨٩- ابريل ١٩٩٣، و "سليمان دميريل" فى الفترة مايو ١٩٩٣- مايو ٢٠٠٠، و "أحمد نجدت سيزر" المنتخب رئيساً فى مايو ٢٠٠٠.

٨- TDN **(November 23, 1990), Section A,P.2.**

٩- الأهرام **(القاهرة ، ٢٠٠٠/٥/١٧) ، ص ٥.**

١٠- حوار مع الرئيس التركى سليمان دميريل ، **أجراه : إبراهيم نافع وبعثة الأهرام فى أنقرة، الأهرام (٢٠٠٠/٢/١٨) ، ص ٣ ، ص ٥.**

١١- الأهرام **(٢٠٠٠/٥/٦) ، ص ٤ ، و (٢٠٠٠/٥/١٧) ، ص ٥.**

١٢-مالم ترد اشارة إلى مصادر اخرى، فإن الدراسة تعتمد بالأساس فى هذا السياق على:

د. محمد نور الدين،" الحركة الاسلامية فى تركيا" **بحث مقدم إلى مؤتمر "الحركات الاسلامية فى آسيا"، نظمه مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة (القاهرة: ٢٤ -٢٦ نوفمبر ١٩٩٦) ، ص ١-٦٧.**

د. جلال معوض ، الاسلام والتعددية فى تركيا ، **مصدر سابق ، ص ٣-٥٣.**

١٣-ولد " أربكان " عام ١٩٢٦ فى مدينة " سنوب " بشمال تركيا على البحر الأسود ، وكان زميل دراسة " لدميريل " فى جامعة الشرق الأوسط التقنية METU " باستانبول " ، وعمل أستاذاً فى الجامعة نفسها عام ١٩٦٥ بعد حصوله فى الخمسينيات على درجة الدكتوراه فى هندسة المحركات من إحدى الجامعات الألمانية لمزيد من التفاصيل عن الخلفية الاجتماعية والسياسية " لأربكان " ، أنظر :

د. جلال معوض ، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية – التركية **(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ، ص ٨٦-٩٠**

Turkey 1991-1992 Almanac **, P . 20**

١٤-

Ibid **., P.21.** ١٥-

١٦- تشكلت فى ١٩٦٠/٨/١٨ محكمة العدل العليا من قضاة مدنيين وعسكريين لمحاكمة مسئولى الحزب "الديمقراطى " ،وأصدرت المحكمة فى ١٩٦١/٩/١٥ أحكاماً بالإعدام على "بيار " و " مندريس " و "فاتح رشدى زورلو " وزير الخارجية و " وحسن بولات قان " وزير المالية و (١١) آخرين من الحزب، وتم تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد " بيار " إلى السجن مدى الحياة بسبب تقدمه فى العمر ، وانطبق التخفيف نفسه على الأخيرين ، بينما تم إعدام " زورلو " و " بولاق قان " فى ١٩٦١/٩/١٦ وإعدام " مندريس " فى اليوم التالى . انظر فى الخصوص :

Turkey 1991-1992 Almanac , P.22

Ibid ., PP . 22 –23 .

١٧-

Idid., PP.24-25 .

١٨-

١٩- د. جلال معوض ، صنع القرار فى تركيا **مرجع سبق ذكره ، ص** ٨٧ .

Turkey 1991-1992 Almanac , PP. 25-27 .

-٢٠

Ibid ., P.24 , P.29 .

-٢١

Ibid., P 30 .

-٢٢

Ibid., P.31 -٢٣

Ibid ., PP.118-119 .

-٢٤

٢٥- د . جلال معوض ، صنع القرار فى تركيا **مرجع سبق ذكره، ص** ٨٨ .

٢٦- لمزيد من التفاصيل عن أهم التطورات الداخلية فى تركيا قبل انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ ، وبخاصة فيما يتعلق بالعنف المتبادل بين اليسار واليمين ، أنظر :

Turkey 1991-1992-Almanac , PP. 32-39 .

Ibid.,P.34.

-٢٧

Ibid.,PP.39.

-٢٨

Ibid.,PP.39-45.

-٢٩

Ibid ., P.40;P.43. -٣٠

٣١- د. جلال معوض " السياسة التركية والوطن العربى فى الثمانينيات " ، **مجلة شؤون عربية (تونس : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٦٢، يونيو ١٩٩٠) ، ص ١٤٤-١٤٥ .**

٣٢- د. جلال معوض ، " الاسلام والعنف السياسى فى تركيا "، **فى : د . نيفين مسعد (محرر) ، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٠ .**

٣٣- تشمل المصادر الأساسية فى هذا الخصوص :

د. جلال معوض ، الاسلام والتعددية فى تركيا، مرجع سبق ذكره ، **ص ١٥-٣٣ ، ص ٤٣-٤٧ – وللباحث نفسه** ، صنع القرار فى تركيا ،**مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥-٣٠ ، ص ٣٠٩ ، ص ٣١١ .**

٣٤- تعد النقشبندية من أقدم الطرق الدينية فى تركيا ذات الجذور الممتدة إلى العهد العثمانى ، و مازالت محافظة على وجودها ودورها " الاجتماعى والسياسى " بالرغم من حظرها وغيرها من الطرق منذ عام ١٩٢٥. أسس هذه الطريقة الشيخ " محمد بهاء الدين النقشبندى " الذى عاش فى بخارة بين عامى ١٣١٨ و ١٣٨٩ م ، ثم حمل طريقته إلى الأناضول الشيخ " عبد الله السماوى " فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، ولها الآن فروع فى كل أنحاء تركيا ويقدر عدد المنتمين إليها بمليونى شخص. وقد شارك زعماء الطريقة فى حرب التحرير الوطنية بقيادة " أتاتورك " فى الفترة ١٩١٩-١٩٢٣ ، ولكن

الأخير انقلب عليهم وغيرهم من الطرق الدينية وحظر كل نشاطاتهم .شارك النقشبنديون فى معظم الانتفاضات الاحتجاجية على سياسة " أتاتورك " العلمانية ، ومن أبرزها انتفاضة الشيخ " سعيد النورسى " سنة ١٩٢٤ خصوصاً وأن لطريقتهم انتشار واسع بين الأكراد السنة وانتفاضة عام ١٩٣٠ فى " منمن " قرب أزمير بقيادة الشيخ " محمد أسد " ، وثلاث انتفاضات عام ١٩٣٥ . ومع إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٥ ، عاودت الطريقة نشاطها وعملت على تعزيز حضورها فى أوساط الأساتذة الجامعيين وموظفى الدولة وأصحاب المهن ، واختلفت مواقفها السياسية بحسب تعدد " الدركاهات " (مفردها دركاه أو تكية وهى مركز يترأسه شيخ أو خليفة يتحلق حوله مجموعة من الطلاب ممن يمكنهم أن يصبحوا شيوخاً ليؤسس الواحد منهم دركاه جديدة بعد نيل الإجازة الخاصة بذلك) ، ولكنها دعمت بصورة كبيرة حزب " النظام الوطنى " ثم حزب " السلامة الوطنى " بقيادة " أربكان " الذى كان بدوره نقشبندياً . وأدى انقلاب ١٩٨٠ إلى تشرذم النقشبنديين ، حيث ذهب معظمهم ولا سيما دركاه " ايربنكوى " فى " استانبول " إلى حزب " الوطن الأم " عند تأسيسه عام ١٩٨٣ ، بينما أيد البعض الآخر ولا سيما دركاه " اسكندر باشا " فى المدينة نفسها حزب "الرفاه" حتى مطلع التسعينيات عندما اختلف شيخها الجديد " أسد جوشان " مع " أربكان " ، كما أن التيار النقشبندى المؤيد "للوطن الأم" أبتعد تدريجياً عنه منذ تولى الجناح الليبرالى بقيادة " مسعود يلماز" رئاسة الحزب، وتتوزع ولاءات الطريقة بين أحزاب يمينية وبين " الفضيلة " ومن قبله " الرفاه". انظر فى هذا الخصوص:

د. محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية فى تركيا، مرجع سبق ذكره ، **ص ١٨-٢٠ .**

٣٥- المصدر السابق ، **ص ١٢ .**

٣٦- الباحث المذكور هو :

Ayse Sarioglu , " Radical Islam Still a Thorn in Secular Turkey" **, TDN (Ankara, November 23 , 1989) , P.3.**

ولمزيد من التفاصيل عن تأثيرات الطرق الدينية فى تركيا ، انظر :

د. جلال معوض ، الإسلام والتعددية فى تركيا، مرجع سبق ذكره ، **ص ٤٧-٥١ .**

د . محمد نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، **ص ١٥-٢٥ .**

٣٧- المصادر الأساسية فى هذا الخصوص هى :

د. جلال معوض ، الإسلام والتعددية فى تركيا، **ص ٣٣-٤٣ . وللباحث نفسه** ، صنع القرار فى تركيا **... ، ص ٣٣-٤٣ ، ص ٥٤ – ٧٩ ، ص ٨٦ –٩١ ، ص ٣٠٩-٣١١ .**

د. محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية فى تركيا ، **ص ٢٦-٣٥ ، ص ٤١ –٤٦ ، ص ٥٣-٥٥ .**

٣٨- استهدفت المؤسسة العسكرية التركية إبان صراعها مع " اربكان " من تطوير العلاقات مع اسرائيل تأكيد " الطابع العلمانى الغربى " للدولة التركية وفرض ذلك " كأمر واقع " يصعب على " الرفاه " أو غيره تغييره أو تحديه . وكان من مؤشرات هذا التطور : تدعيم اتفاق فبراير ١٩٩٦ باتفاق ثان فى ١٩٩٦/١٢/١ بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة ، وباتفاق رابع فى ١٩٩٦/٨/٢٨ بشأن مشروع تحديث إسرائيل (٥٤) طائر " فانتوم " تركية ، وباتفاق ثالث فى ١٩٩٧/٤/٨ بشأن خطة " تقدير مخاطر إيران وسوريا على البلدين " وتوقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن

مشروعات التصنيع العسكرى والتعاون الاقتصادى والتجارى ، وتعدد الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى بين مسئولى البلدين وبخاصة من العسكريين ... انظر فى هذا الخصوص :

د . جلال معوض ، صنع القرار فى تركيا ، مرجع سبق ذكره ، **ص ٢٤٧-٢٤٨ .**

٣٩- كان " اربكان " قبل وصوله إلى السلطة قد تعهد بإنهاء مهمة قوات " المطرقة " الغربية والمخصصة منذ يوليو ١٩٩١ فى إطار عملية " توفير الراحة " لحماية أكراد العراق ومراقبة منطقة "الحظر الجوى" فى شماله باستخدام القواعد التركية وخاصة " انجيرليك. " بيد أن البرلمان التركى وافق فى أغسطس ١٩٩٦ على مد فترة عمل هذه القوات لمدة ستة أشهر أخرى . وحلت محل هذه القوات إبتداء من ١٩٩٦/١٢/٣١ " قوة مراقبة غربية " تسمى " بالمراقبة الشمالية " وتقتصر على قيام الطائرات الأمريكية والبريطانية انطلاقاً من " انجيرليك " بمهمة مراقبة شمال العراق ، مع ملاحظة أن القوات البرية "الحليفة " فى نطاق العملية السابقة أعيد تجميعها ونقلها من " زاخو " بشمال العراق إلى داخل الحدود التركية فى " سيلوبى " بعد نشوب القتال بين قوات " طالبانى " و "بارزانى " فى سبتمبر – أكتوبر ١٩٩٦ . انظر فى هذا الخصوص :

المصدر السابق ، **ص ٧١ ، ص ١٧١.**

٤٠- طه المجدوب ، " تركيا وحلم الانضمام إلى المجموعة الأوروبية (١) ، **مسار المشاركة مع أوروبا والعقبات القديمة والمعاصرة " ، الأهرام (٢٠٠٠/٤/٩) ، ص ٦ .**

٤١- لمزيد من التفاصيل عن هذه المجموعة ، انظر :

د. جلال معوض ، " العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا " ، **فى : د . نازلى معوض أحمد (محرره) علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٩) ، ص ٥١٨-٥٢٥ .**

٤٢- فى ضوء إدراك تركيا أن تنفيذ حكم إعدام " اوجلان " سيؤثر سلباً على فرصها فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى الذى يمنع عقوبة الإعدام ، قرر البرلمان التركى فى ٢٠٠٠/٢/٢٣ تأجيل اتخاذ قراره النهائى بشأن التصديق على الحكم انتظاراً لقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التى تنظر فى قضية "أوجلان". ولاعتبارات متعددة، يُعد هذا القرار بمثابة "توطئة لإلغاء" هذا الحكم. لمزيد من التفاصيل ، أنظر:

د. جلال معوض، "تركيا والعولمة" ، **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس للدراسات الآسيوية "آسيا والعولمة"، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، القاهرة : يناير ٢٠٠١ ، ص ٣٩ – ٤١.**

٤٣- المصدر نفسه ، ص ٥١ . وأنظر أيضاً: الأهرام (٢٠٠٠/٣/١٧)، ص٦ ؛ و(٢٠٠٠/٧/٦) ، **ص٤.**

٤٤- مقابلة مع وزير الداخلية التركى "سعد الدين طنطان"، **أجراها : مجدى الحسينى ، الأهرام (٢٠٠٠/٥/٢٧)، ص٧.**

٤٥- د.جلال معوض، "تركيا والعرب ١٩٩٩"، **فى : تقرير حال الأمة ١٩٩٩ (بيروت :المؤتمر القومى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠)، ص١-٢.**

٤٦- الأهرام (١٣/٥/٢٠٠٠)، **ص٢** ؛ و(١٧/٥/٢٠٠٠)، **ص٥.**

٤٧- حوار مع "عبدالله جول" ، **أجراه : سيد عبد المجيد ، الأهرام (٢٣/٦/٢٠٠٠)، ص٦.**

٤٨- المصدر السابق، نفس **الصفحة.**

٤٩- "تركيا تبحث عن نفسها" ، **حوارات أجراها : إبراهيم نافع وبعثة الأهرام فى أنقرة، الأهرام (٢٠/٢/٢٠٠٠)، ص٥.**

٥٠- طه المجدوب ، "تركيا وحلم الانضمام إلى المجموعة الأوروبية (١) ...، **مصدر سابق ، ص٦.**

٥١- د. جلال معوض ، دور تركيا الإقليمى فى الشرق الأوسط **(القاهرة : المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، ٢٠٠٠)، ص ٢٨-٣٠.**

٥٢- د. جلال معوض ، "تركيا والعولمة" ، **مصدر سابق ، ص ٩-١٢.**

٥٣- المصدر السابق، **ص ١٢ – ١٧.**

٥٤- المصدر السابق ، **ص ٤٦ – ٤٩.**

٥٥- لمزيد من التفاصيل عن "الجماعات الإسلامية المتشددة " القائمة بأعمال العنف فى تركيا ولاسيما منذ مطلع التسعينيات ، أنظر:

د. جلال معوض ، " الإسلام والعنف السياسى فى تركيا" ، **مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧-١٩١ .**

د. محمد نور الدين ، "الحركة الإسلامية فى تركيا"، **مصدر سبق ذكره، ص ٥٦ – ٦٠.**